

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة والنحو والصرف



أصول التفكير النحوي عند ابن ولاد (ت ٣٣٢ هـ) ١٦٨٩ ر.

من خلال كتابه :

" الانتصار لسيبويه على المبرّد "

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصّص النحو الصرف . ٦٥ ٧ ٣

إعداد الطالب :

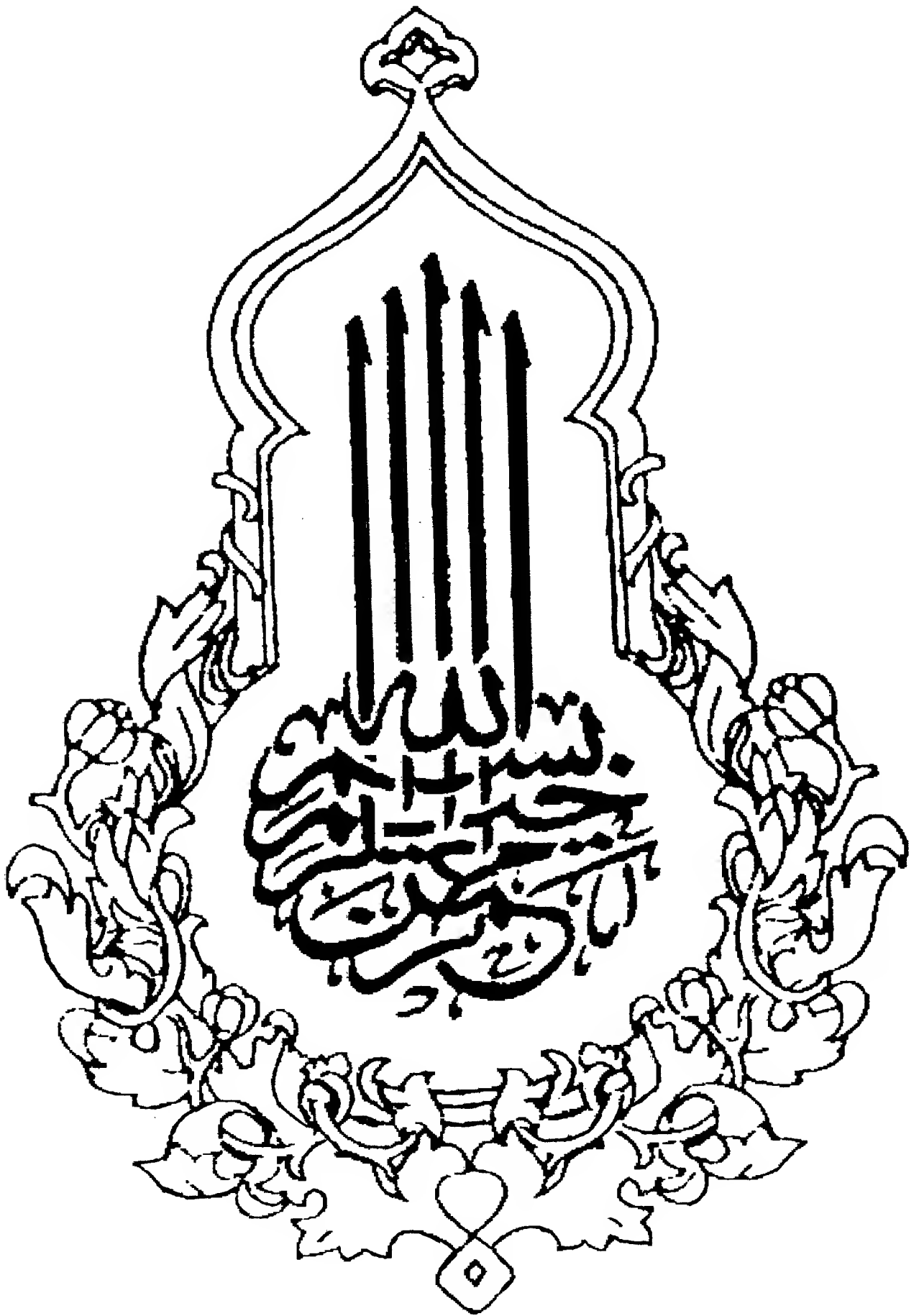
إبراهيم بن علي بن محمد عسيري .

الرقم الجامعي (٧-٨٢٢٧-٤١٨) .

إشراف الأستاذ الدكتور :

سليمان بن إبراهيم العايد .

الفصل الدراسي الثاني ١٤٢١ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ..

فهذه رسالة ما جستبر بعنوان " أصول التفكير التحوي عند ابن ولاد ، من خلال كتابه : الانتصار لسيبويه على المبرد " ويدور موضوعها حول أصول التفكير التحوي عند هذا العالم وهو ابن ولاد الذي عاش في القرن الرابع الهجري ، وهو من نخاة مصر .

وقد قمتُ بالتمهيد لهذا الموضوع بعمل ترجمة لابن ولاد ، ثم بمدخل للبحث كان عن أصول التقيد العلمي كما يفهمها ابن ولاد ، وقسمتُ البحث أربعة أبواب ، كان الباب الأول عن مخالقات الثحاة واستدراكهم لسيبويه قبل المبرد ، ثم مخالقات المبرد لسيبويه واستدراكاته عليه ، ثم مخالقات الثحاة لسيبويه بعد المبرد ، ثم ذكرتُ موقف ابن ولاد من مخالقات المبرد لسيبويه واستدراكاته عليه ، بعد ذلك تحدثتُ في الباب الثاني عن أدلة ابن ولاد التحوية وترتيبها ، ثم تحدثتُ عن الطرق التي استخدمها ابن ولاد في استدلاله وفي الباب الثالث الذي كان بعنوان : الأحكام التحوية تحدثتُ فيه عن القضايا التحوية العامة مثل أثر المنطق في النحو والمعارية والوصفية ، والمعنى والإعراب والتحو بين اللفظ والمعنى ثم العامل ، وبعدها تحدثتُ عن الضوابط الكلية التي استخدمها ابن ولاد في انتصاره لسيبويه ، ثم تحدثتُ عن المسائل التي تعرض لها ابن ولاد في عمله ، بعد ذلك تحدثتُ في الباب الأخير عن ابن ولاد لدى الخالفين وهم شراح الكتاب ، والشيخ عبدالحق عزيمة ، وتبين من البحث أن ابن ولاد كان يصدر عن الدليل التحوي بعيداً عن التعصب ، وكان يستشهد كثيراً بالسماع عن العرب ، وقللاً استشهاداً بالقياس ، واستشهد أيضاً بدليل الإجماع ودليل الاستصحاب ، وكان عمل ابن ولاد عملاً جليلاً يستحق الإشادة به .

توقيع عميد الكلية :

د. صالح بدوي

توقيع المشرف :

د. محمد بن إبراهيم

توقيع الطالب :

إبراهيم بن محمد

المقدمة :

كَانَ « الْكِتَابُ » لِسَيَّوِيهِ هُوَ الْمَرْجِعُ التَّحْوِيَّ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ ، وَلَا غُرُوبٍ فِي ذَلِكَ إِذْ كَانَ مُؤَلَّفَهُ « سَيَّوِيهِ » شَيْخَ النَّحَاةِ .

وَأَوَّلُ مَا ظَهَرَ « الْكِتَابُ » لَمْ يَقْتَنِعْ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ ؛ إِذْ كَيْفَ يُخْرَجُ هَذَا الشَّابُّ الصَّغِيرُ كُلَّ هَذَا الْعِلْمِ !!؟؟

وَكَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ شَيْخُهُ « يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ » الَّذِي اقْتَنَعَ مُؤَخَّرًا أَنَّهُ هُوَ مُؤَلَّفُهُ بَعْدَ دَعْوَاهُ بِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ « الْجَامِعِ » لِعَيْسَى بْنِ عَمْرٍ .

وَكَانَ ثَعْلَبٌ أَيْضًا يُنْكِرُ أَنَّ الْكِتَابَ لِسَيَّوِيهِ خَاصَّةً ، بَلْ يَدَّعِي أَنَّ سَيَّوِيهِ كَانَ وَاحِدًا مِنْ أَرْبَعِينَ إِنْسَانًا اجْتَمَعُوا عَلَى صُنْعِ الْكِتَابِ !!

وَكَمَّا كَانَ لِلْكِتَابِ مَعَارِضُونَ وَمُنْكَرُونَ ، فَإِنَّ لَهُ مَشِيدِينَ وَمُثْبِتِينَ ، فَهَذَا أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ يَقُولُ : " مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصْنَعَ كِتَابًا كَبِيرًا فِي النَّحْوِ بَعْدَ كِتَابِ سَيَّوِيهِ فَلْيَسْتَح (١) " .

بَلْ إِنَّ الْبَعْضَ كَانَ يُسَمِّيهِ « قِرَآنَ النَّحْوِ » لِمَا حَوَاهُ ذَلِكَ الْكِتَابُ مِنْ عِلْمِ غَزِيرٍ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ ؛ وَاللُّغَةِ وَالْأَصْوَاتِ ؛ وَالْإِمَالَةِ وَالْوَقْفِ وَالْإِدْغَامِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْمُبَاحِثِ الْمَهْمَّةِ فِي جَوْهَرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، لُغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

كَمَّا أَنَّ هُنَاكَ - بِلَا شَكٍّ - مَنْ تَنَاوَلَ الْكِتَابَ بِالشَّرْحِ وَالتَّعْلِيقِ ، وَمِنْ بَيْنِ الَّذِينَ شَرَحُوا الْكِتَابَ : السَّيْرَافِيُّ وَالرَّمَّانِيُّ وَالْأَعْلَمُ الشَّتَمَرِيُّ ، وَغَيْرِهِمْ ،

(١) بغية الوعاة ٤٦٦/١ .

وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَسْتَدْرِكُ عَلَيَّ سَيَّوِيهِ ، وَيُخَطِّئُهُ أحياناً ، وَيُعَلِّلُ ، وَمِثْلَهُ فَعَلَ
الْجَرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ اللَّذَانِ قَرَأَا الْكِتَابَ عَلَيَّ الْأَخْفَشَ بَعْدَ أَنْ احْتَالَ عَلَيَّ خَوْفَ أَنْ
يُنْسَبَ الْكِتَابَ لِنَفْسِهِ .

ثُمَّ جَاءَ الْمَبْرَدُ بَعْدَ ذَلِكَ فَجَمَعَ الْأَسْتِدْرَاكَاتِ الَّتِي كَانَتْ مِنْ قَبْلِ
الْأَخْفَشِ وَالْجَرْمِيِّ وَالْمَازِنِيِّ ، وَأَضَافَ إِلَيْهَا ، وَجَمَعَهَا فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ « مَسَائِلُ
الْغَلَطِ » .

وَقَدْ أَحْدَثَ هَذَا الْكِتَابَ ضِجَّةً عِنْدَ النَّحَاةِ ؛ إِذْ كَيْفَ يَجْرُو أَحَدٌ عَلَيَّ
الْتِّطَاوُلَ عَلَيَّ « قِرَآنَ النَّحْوِ » وَعَلَيَّ مُؤَلَّفَهُ ، فَانْطَلَقَ الْقَوْمُ يُدَافِعُونَ عَنْ
شَيْخِهِمْ ، وَعَنْ كِتَابِهِ ، وَمِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ : أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَلاَدٍ
الْتَّمِيمِيِّ النَّحْوِيِّ ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٥٣٣٢ هـ) وَكَانَ كِتَابُهُ : « الْإِنْتِصَارُ لِسَيَّوِيهِ
عَلَيَّ الْمَبْرَدِ » وَهَذَا الْكِتَابُ هُوَ الَّذِي قَمْتُ بِدِرَاسَتِهِ ، بَعْدَ تَوْفِيقِ اللَّهِ .

وَمِنَ الَّذِينَ دَافَعُوا أَيْضاً ابْنَ دَرَسْتَوِيهِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٥٣٤٧ هـ) فِي كِتَابِهِ :
« النَّصْرَةُ لِسَيَّوِيهِ عَلَيَّ جَمَاعَةِ النَّحْوِيِّينَ » .

وَبَعْضُ آخَرَ دَافَعَ عَنْهُ عَن طَرِيقِ الْإِشَارَةِ فِي مَصْنَفَاتِهِمْ ، أَمْثَالُ أَبِي عَلِيٍّ
الْقَالِيِّ (٥٣٥٦ هـ) وَأَبِي سَعِيدِ السَّرِافِيِّ (٥٣٦٨ هـ) وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ (٥٣٧٧ هـ)
وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ جَنِّي (٥٣٩٢ هـ) ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي رَدَّتْ رَدّاً خَاصّاً
إِلَّا كِتَابُ « الْإِنْتِصَارِ لِسَيَّوِيهِ عَلَيَّ الْمَبْرَدِ » الَّذِي أَلَّفَهُ كَمَا أَسْلَفْنَا : أَبُو الْعَبَّاسِ
أَحْمَدُ^(١) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ النَّحْوِيِّ التَّمِيمِيِّ الْمَصْرِيِّ ، وَاشْتَهَرَ بِابْنِ
وَلاَدٍ نَسَباً إِلَى جَدِّهِ الْوَلِيدِ الَّذِي كَانَ يُعْرَفُ بِوَلاَدٍ .

(١) تُنظَرُ تَرْجَمَتُهُ صَفْحَةَ (١١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَقَدْ نَشَأَ هَذَا الْفَتَى بَيْنَ عَائِلَةِ اشْتَهَرَتْ بِالتَّحْوِ ، وَهُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ : إِنَّهُ
« نَحْوِيُّ ابْنِ نَحْوِيِّ ابْنِ نَحْوِيِّ » ؛ لِأَنَّ أَبَاهُ مُحَمَّدًا كَانَ نَحْوِيًّا ، وَأَيْضًا كَانَ جَدُّهُ
الْوَلِيدُ نَحْوِيًّا مَشْهُورًا .

وَتَذَكُرُ الْمَصَادِرُ أَنَّ أَسْلَهُ مِنَ الْبَصْرَةِ ، وَلَكِنَّهُ عَاشَ وَتَرَبَّى فِي مِصْرَ ، وَقَدْ
رَحَلَ مِنْ مِصْرَ إِلَى الْعِرَاقِ لَطَلِبَ الْعِلْمَ ، وَكَانَ أَوَّلَ شَيْوَحِهِ وَالِدُهُ « مُحَمَّدُ بْنُ
الْوَلِيدِ » الَّذِي دَرَسَ عَلَيْهِ يَدِيهِ « الْكِتَابُ » لِسَيِّوِيهِ .

وَمِنَ الَّذِينَ دَرَسَ عَلَيْهِمْ أَيْضًا « أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجَ » وَكَانَ كَثِيرًا
مَا يُشِيدُ بِتَلْمِيذِهِ النَّجِيبِ " ابْنِ وَلَاَدٍ " .

وَقَدْ بَلَغَ مَبْلَغًا عَظِيمًا فِي الْعِلْمِ ، حَتَّى لُقِّبَ فِي عَصْرِهِ بِـ « شَيْخِ الدِّيَارِ
الْمِصْرِيَّةِ » (١) .

وَقَدْ عَزَمْتُ - بَعْدَ الْإِسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ - عَلَى دِرَاسَةِ هَذِهِ الشَّخْصِيَّةِ الْمَرْمُوقَةِ
فِي رِسَالَتِي الَّتِي أُقَدِّمُهَا الْآنَ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ ، وَالَّتِي هِيَ بَعْنَوَانُ :
« أَسْوَاقُ التَّفْكَيرِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ ابْنِ وَلَاَدٍ ، مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ : الْإِنْتِصَارُ لِسَيِّوِيهِ
عَلَى الْمِرْدِّ » .

وَقَدْ دَفَعْنِي لِاخْتِيَارِ هَذَا الْمَوْضُوعِ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا :

* أَهْمِيَّةُ هَذِهِ الشَّخْصِيَّةِ ، وَالْمَكَانَةُ الْعِلْمِيَّةُ لِهَذَا الْكِتَابِ ، الَّذِي تَصَدَّى فِيهِ
مُؤَلِّفُهُ بِالِدِّفَاعِ عَنِ شَيْخِ النَّحَاةِ سَيِّوِيهِ ، وَالْإِفَادَةُ مِنْ هَذِهِ الْعَقْلِيَّةِ الْجَبَّارَةِ الَّتِي
تَجِيدُ التَّعَامُلَ مَعَ النَّصُوصِ وَفَهْمِهَا الْفَهْمَ الْجَيِّدَ ، وَتَوَجُّيْهَا التَّوَجُّيَةَ الصَّحِيحَةَ .

* ثُمَّ إِنَّنِي فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ سَأَعِيشُ نِصُوصًا لِمَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّحَاةِ ، هُمُ
الَّذِينَ وَضَعُوا الْأَسْسَ وَالْقَوَاعِدَ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا هَذَا الْعِلْمُ الْجَلِيلُ ، فَعَلَى رَأْسِهِمُ

(١) العبر في خبر من غير ٢٣١/٢ .

سيبويه ، ثم الأخفش فالجرمي فالمازني فالمبرّد ، وغيرهم من العلماء ، فلا شك أنّي سأفيد فائدةً عظيمةً لاتعلّمها فائدة .

* كثرة المسائل والاستدراكات في كتاب الانتصار ، وهذا يُكسب الباحث القدرة التأمّل والتدقيق .

* ثم إن هذا الموضوع سينمّي لديّ القدرة على التّعرف على أصول التفكير النحوي لدى النحاة بصفة عامّة ، إلى غير ذلك من الدوافع التي دفعت بي إلى اختيار هذا الموضوع وعلى رأسها شيخني الفاضل الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد الذي كان له الفضل بعد الله في توجيهي لهذا الموضوع .

أمّا المصادر والمراجع التي اعتمدها في هذه الرسالة فهي مصادر النحو المعروفة ، وعلى رأسها « الكتاب » لسبويه ، وكتاب المقتضب للمبرّد ، وشرح الكتاب المختلفة ، كشرح السّيرافيّ ، وشرح الأعلام الشنتمريّ ، وشرح الصّفّار ، وشرح الرّمانيّ ، وشرح أبي عليّ الفارسيّ ، وكتاب الأصول لابن السّراج ، وكتاب الخصائص لابن جنّي وغيرها ، ثمّ الكتب التي تُعنى بأصول النحو والأدلة النحويّة ، ككتاب لمع الأدلّة لأبي البركات الأنباري و الاقتراح للسّيوطي ، والأصول لتّمّام حسّان ، ثمّ الكتب الحديثة التي تُعنى بالقضايا النحويّة وغيرها من المصادر والمراجع التي اعتمدها في رسالتي هذه .

أمّا خطّي في هذا البحث فهي كالآتي :

قمتُ بالتّمهيد لهذا البحث بعرض ترجمة لابن ولاد ، تحدّثتُ فيها عن اسمه ونسبه ، ثمّ حياته ونشأته ، ثمّ تحدّثتُ عن ثقافته ومكانته العلميّة ، وختمتُ هذا التّمهيد بذكر مؤلفاته .

بعد ذلك تحدثُ عن أصول التّقد العلمي كما يفهمها ابن ولّاد ، وكان هذا العنوان كمدخلٍ للبحث .

ثمّ قمتُ بتقسيم بحثي هذا أربعة أبواب ، لكلِّ بابٍ عنوانٌ خاصٌّ به ، ويحتوي على مباحث متفرّقة ربّما تفرّع منها بعض المباحث الصغيرة ، وتفصيل هذه الأبواب والمباحث كالآتي :

الباب الأوّل : وعنوانه : « مخالفات النّجاة لسيبويه واستدراكاتهم عليه » .

ويحتوي هذا الباب على أربعة مباحث ، وهي كالآتي :

- ١- ما قبل المبرّد .
- ٢- مخالفات المبرّد لسيبويه واستدراكاته عليه .
- ٣- ما بعد المبرّد : « الزُّبيدي وغيره » .
- ٤- موقف ابن ولّاد من مخالفات المبرّد على سيبويه واستدراكاته عليه .

الباب الثّاني : وعنوانه « أدلّة ابن ولّاد النّجويّة » .

ويحتوي هذا الباب على مبحثين ، هما كالآتي :

- ١- أدلّة ابن ولّاد وترتيبها .
- ٢- طرق ابن ولّاد في استدلاله ، ويتفرّع هذا المبحث إلى ستة مباحث صغيرة ، وهي كالآتي :

- مقتضيات الصنعة النحوية .
- الاستدلال بآراء النحاة الآخرين .
- الاستدلال بآراء سيبويه .
- الاستدلال بآراء المبرّد نفسه .
- الإلزام .
- الاستدلال بشرح عبارة سيبويه .
- الاستدلال ببيان منهج سيبويه .

الباب الثالث : وعنوانه : « الأحكام النحوية » .

ويحتوي هذا الباب على ثلاثة مباحث ، وهي كالآتي :

١- القضايا النحوية العامة ، ويحتوي هذا المبحث على خمسة

مباحث ، وهي كالآتي :

- أثر المنطق في النحو .
- المعيارية والوصفية .
- المعنى والإعراب .
- النحو بين اللفظ والمعنى .
- العامل .
- ٢- الضوابط الكلية .
- ٣- المسائل .

الباب الرَّابِع : وعنوانه « ابن ولاد النّحوي لدى الخالفين » .

ويحتوي هذا على مبحثين ، هما كالآتي :

١- شراح الكتاب .

٢- الشَّيخ عبد الخالق عزيمة .

ثمَّ ختمتُ بحثي هذا بخاتمة ذكرتُ فيها أبرز نتائج البحث .

وفي الختام فَإِنِّي أَتقدَّم بالشُّكر الجزيل لكلِّ من كانت له يدٌ عليّ ، سواء بالتَّوجيه ، أو بالمساعدة ، أو بالإرشاد ، وأخصُّ بالذكرَ شيخي وأستاذي الفاضل ، الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد الذي لولاه - بعد الله - ما رأى عملي هذا الثَّور ، فقد كان أباً عطوفاً ، وقلباً رحيماً ، وشيخاً فاضلاً جليلاً ، فتح لي قلبه قبل داره ، وصبر على أسئلتي الكثيرة ، وزياراتي المتكرِّرة ، واتِّصالاتي التي لا تنقطع ، ومهما قلتُ فلنْ أوفيه حقَّه ، ولا أستطيع أنْ أقولَ له شيئاً إلاَّ جزاك الله عنِّي خير الجزاء ، ونورَ الله دربك ، وسدَّد خطاك .

ثمَّ لا أنسى والدي العزيز ، الذي ثابر على تشجيعي في بحثي كثيراً ، وكان دائماً يحثُّني على العمل الجاد ؛ ووالدي الكريمة التي تمطرني دائماً بوابلٍ من الدَّعوات التي كان لها الأثر الكبير على مسيرتي التَّعليمية ، ثمَّ زوجتي الحبيبة التي أقبلت مؤخراً فأقبل السَّعد على يديها ، وكانت عوناً لي - بعد الله - فيما تبقى لي من بحثي .

وبعدُ ، فهذا عملي بين أيديكم ، عمله إنسان ، من طَبَّعه الخطأ والنَّسيان ، فإن كان ثمَّ صوابٌ فهو من الرَّحمن ، وإن كان غير ذلك فعذراً على ما كان ، وأسأله سبحانه وتعالى الغفران .

التَّمهيد :

ترجمة ابن ولاد :

٣ ٧ ٦ ٥

اسمه ونسبه :

هو أبو العباس ^(١) أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد النحوي التميمي المصري ، واشتهر بابن ولاد نسبةً إلى جدّه الوليد الذي اشتهر بولاد ^(٢) ، ووهمت بعض المصادر ^(٣) فجعلت ولاداً جداً ثانياً لأبي العباس ابن ولاد ، والوجه هو ما ذكرته ^(٤) .

حياته ونشأته :

أصله من البصرة ، وانتقل جدّه إلى مصر ، فولد بها وعاش حياته فيها ، والمصادر شحيحة في حديثها عن ابن ولاد ، فهي لم تذكر لنا تفاصيل كثيرة عن بداياته الأولى سوى أنّه سافر إلى البصرة ، ومكث بها رِدْحاً من الزمن يطلب

(١) ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ٢١٩ ، معجم الأدباء ٢٠١/٤ ، وإشارة التّعيين ٤٤ ، والعبير ٢٣١/٢ ، والسوافي بالوقيات ١٠١/٨ ، ومرآة الجنان ٣١١/٢ ، وبغية الوعاة ٣٨٦/١ ، وحسن المحاضرة ٢٥٤/١ ، وشذرات الذهب ٣٣٢/٢ ، ودائرة المعارف ٧٤٢/١ ، وتاريخ الأدب العربي ٢٧٤/٢ .

(٢) يُنظر بغية الوعاة ٣١٨/٢ .

(٣) المقصور والممدود ٢ ، وفهرسة مارواه عن شيوخه ٣٨٥ .

(٤) وقد أشار إلى ذلك الحقّق الدكتور ، زهير سلطان ، يُنظر الانتصار صفحة (١١) .

العلم بها ثم رجع إلى مصر ، وكان شيخ الديار المصرية في العربية مع أبي جعفر النحاس كما قال عنه الذهبي ذلك ^(١) ، وهو الذي قيل فيه : إنه نحوي ابن نحوي ابن نحوي ، فأبوه ، أبو الحسين محمد بن الوليد ^(٢) أخذ عن أبي علي الدينوري ، وعن محمود بن حسان وغيرهما بمصر ، ثم رحل إلى العراق وأقام بها ثمانية أعوام ، ولقي المبرد وثلعباً ، وكان حسن الخط ، صالح الضبط ، وله في النحو كتاب سماه المنمق ، وقيل إنه أول من أدخل كتاب سيويه إلى البلاد المصرية ، وتوفي بمصر سنة ثمان وتسعين ومائتين للهجرة ، وجدّه الوليد الذي شهر بولاد بن محمد التميمي المصادري ^(٣) أصله بصري ، ونشأ بمصر ، ورحل إلى العراق لطلب العلم ، وسمع بالخليل فرحل إليه وتلقى عنه وعن غيره ^(٤) ، وقيل إنه أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر ، وتوفي بمصر سنة ثلاث وستين ومائتين للهجرة النبوية الشريفة .

وقد قضى ابن ولاد بقية حياته بمصر يُفيدُ بها ويصنّفُ إلى أن وافته المنية بها سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة للهجرة ، وقد اتفقت كتب التراجم على تاريخ وفاته سوى معجم الأدباء والوافي بالوقيات ^(٥) اللذين ذكرا أنه توفي سنة اثنتين وثلاثمائة ، وهذا بسبب سوء النقل ، حيث إن صاحب معجم البلدان قد نقل

(١) العبر في خير من غير ٢٣١/٢ .

(٢) ترجمته في الأعلام ٣٥٩/٧ وإنباه الرواة ٢٢٤/٣-٢٢٥ وبغية الوعاة ٢٥٩/١ والبلغة ٢٤٨ وتاريخ بغداد ٣٣٢/٣ ، وتلخيص ابن مكرم ٢٣٥ وطبقات الزبيدي ٢٣٦-٢٣٧ وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣/١ ومعجم الأدباء ١٠٥/١٩-١٠٦ ومعجم المؤلفين ٩٥/١٢ .

(٣) ترجمته في إنباه الرواة ٣٥٤/٣ وبغية الوعاة ٣١٨/٢ والبلغة ٢٨٠ وتلخيص ابن مكرم ٢٦٦ وطبقات الزبيدي ٢٣٣ وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٨٣/٢-٢٨٤ .

(٤) هكذا ذكرت المصادر التي ترجمت له ، إلا أنني أستبعد أن يكون الوليد قد لقي الخليل ؛ لأن وفاة الخليل كانت سنة (١٧٥هـ) ووفاة الوليد كانت سنة (٢٦٣هـ) فمضى لقيه وأخذ عنه !!!

(٥) ينظر معجم الأدباء ٢٠٢/٤ .

خبر وفاته عن الزُّبيديّ ، ولعلّه سَقَطَ منه لفظة (وثلاثين) ثمّ نقل صاحب الوافي بالوقيات هذا الخطأ عن صاحب معجم البلدان (١) .

ثقافته ومكانته العلميّة :

نشأ ابن ولاد في بيئة تُعنى بالنحو وعلوم العربيّة ، وكان والده شيخه الأوّل الذي تلقى عنه ، وعندما رحل إلى البصرة تلمذ على يد أبي إسحاق الزّجاج وعلى علماء آخرين من طبقتهم ، وكان من تلامذة الزّجاج أيضاً أبو جعفر النّحاس ، إلا أنّ أبا إسحاق كان يُفضّل ابن ولاد ، قال الزُّبيديّ :

" سمعتُ إسماعيل بن القاسم قال : كان أبو إسحاق الزّجاج يفضّل أبا العبّاس بن ولاد ، ويقدمه على أبي جعفر النّحاس ، وكانا جميعاً تلميذيه ، وكان الزّجاج لا يزال يُبني على من قدم بغداد من المصريين ، ويقول : لي عندكم تلميذ من حاله وشأنه ... ، فيقال له : أبو جعفر النّحاس ! فيقول : لا ، هو أبو العبّاس بن ولاد (٢) " .

وكان أبو العبّاس ممّن أتقن الكتاب على الزّجاج وفهمه ، وكان أبو إسحاق يسأله عن مسائل ، فيستبطن لها أجوبةً يستفيدها أبو إسحاق منه (٣) .

وابن ولاد له سماعٌ كثير ، وكان يقول : ديوان روبة رواية لي عن أبي عن جدي .

(١) وقد أشار إلى ذلك محقق كتاب الانتصار ، الدكتور زهير سلطان ، يُنظر صفحة (١٢) من

كتاب الانتصار .

(٢) طبقات التّحويين ٢١٩ .

(٣) إنباه الرواة ١/١٣٤ .

وروى أبو العباس عن أبيه عن جدّه قال : كان رؤبة بن العجاج يأتي
مكتبنا بالبصرة ، فيقول : أين تميمنا ؟ فأخرجُ إليه ، ولي ذؤابة ، فيستشديني
شعره (١) .

وكانت لابن ولاد مناظرات مع بعض النحاة وعلى رأسهم أبو جعفر
النحّاس ، ويوجد شيء منها في كتب التراجم ، وقد ذكر السيوطي شيئاً منها
في كتابه الأشباه والنظائر (٢) ، وأيضاً السخاوي في كتابه سفر السعادة وسفير
الإفادة ، وقد نقل منها الدكتور محمد سعيد من جامعة الأزهر مناظرتين في بحثه
« ابن ولاد التّحوي (٣) » وفي هذه المناظرات تتضح العقلية الفذة التي كان
يتمتع بها ابن ولاد ، ومن ذلك ما رواه الزبيدي قال :

" حدثني محمد بن يحيى الرياحي قال : بلغني أن بعض ملوك مصر جمع
بين أبي العباس بن ولاد وبين أبي جعفر النّحّاس ، وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن
النّحّاس لأبي العباس : كيف تبني مثل « أفعلوت » من رميت ؟ فقال له
أبو العباس : أقول : ارميت ؛ فخطأه أبو جعفر ، وقال : ليس في كلام العرب
« أفعلوت ولا أفعليت » فقال أبو العباس : إنما سألتني أن أمثل لك بناءً
ففعلت ، وإنما تغفله بذلك أبو جعفر .

قال أبو بكر : وأحسن أبو العباس بن ولاد في قياسه حين قلب الواو ياءً ،
وقال في ذلك بالمذهب المعروف ؛ لأن الواو تنقلب في المضارعة ياءً لو قيل ، ألا
تري أنك كنت تقول فيه يرمي ؛ فلذلك قال : ارميت ، ولم يقل : ارميوت !

(١) إنباه الرواة ١/١٣٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ٣/١١٢ .

(٣) ابن ولاد التّحوي ١٠-١٨ .

والذي ذكره أبو جعفر أنه لا يُقال : « أَفَعَلَيْتَ » صحيح ، فأما ارْعَوَيْتَ
واجْأَوَيْتَ فهو على مثال « أَفَعَلَلْتُ » ، مثل احمرت ، وانقلبت الواو الثانية ياءً
لانقلابها في المضارعة - أعني يرْعَوِي - ولم يلزمها الإدغام ، كما لزم احمراً ؛
لانقلاب المثل الثاني ألفاً في ارعوى .

وقد بيّنتُ ذلك في كتابي المؤلف في أبنية الأسماء والأفعال ؛ وقد كان
الأخفش سعيد يبيّن من الأمثلة ما مثّل له وسئل أن يبيّن عليه ؛ وإن لم يكن
ذلك في كلام العرب ؛ وفي ذلك حُجَّةٌ لأبي العباس بن ولاد فيما تغفله فيه
أبو جعفر ، وإن كان قولاً قد رغبَ عنه جماعةٌ من النحويين (١) .

مؤلفاته :

لم يكن ابن ولاد من الكثيرين في التّأليف ، بعكس منافسه أبي جعفر
النّحّاس الذي زادت تصانيفه كما يقول ياقوت الحموي (٢) على الخمسين ،
أمّا ابن ولاد فليس له من تصانيفه إلاّ كتاب : " الانتصار لسيبويه على المبرّد " .
وهذا الكتاب هو الذي أقوم بدراسته ، وهو من أحسن كتبه (٣) التي ألفها ،
وكتاب " المقصور والممدود " وقد ربّبه على حروف المعجم ، وهذان الكتابان
مطبوعان ، وقال القفطي (٤) : " إنّه أَملى كتاباً في معاني القرآن ، وتوفي ولم يخرج
منه إلاّ بعض سورة البقرة ، ولكن لم يصلنا من هذا الكتاب شيء .

(١) طبقات النّحويين ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٢) معجم الأدياء ٤/٢٢٤-٢٣٠ .

(٣) إنباه الرّواة ١/١٣٤ .

(٤) المرجع السّابق .

مدخل البحث :

أصول النقد العلمي كما يفهما ابن ولاد .

كان ابن ولاد من الشُّغوفين بالكتاب لسيبويه ؛ لذلك أتقنه على يد شيخه أبي إسحاق الزَّجَّاج ، وقد عرفنا مكانته عند شيخه عندما تحدثت عن ترجمته (١) .

وعندما اطَّلع ابن ولاد على كتاب " مسائل الغلط " للمبرِّد ، لم ترضه تلك التَّجاوزات من المبرِّد على شيخ الثُّحاة ، فعزم على تأليف كتاب يرُدُّ فيه على تلك الانتقادات التي وجهها المبرِّد لسيبويه ، فألَّف كتابه المشهور " الانتصار لسيبويه على المبرِّد " .

وإذا تجوَّلنا في هذا الكتاب فإننا نجد كتاباً محكماً ، راعى فيه مؤلِّفه الأسس والقواعد التي يقوم عليها التَّقدُّم العلمي الصَّحيح .

وأولى هذه الأسس والقواعد هو الدَّليل ، وقد استخدم ابن ولاد الأدلَّة السَّنحويَّة المعروفة من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال ، بل إنَّه استخدم الأدلَّة الأخرى التي ربَّما أُطلق عليها البعض « الأدلَّة الجدليَّة » .

وكان ابن ولاد في ردوده على المبرِّد يستخدم الأسلوب اللين الخالي من التَّعصب الذي لا فائدة منه في الحجج التَّحوي .

(١) يُنظر صفحة (١١) من هذا البحث .

وابن ولاد كان همّه الأوّل إظهار الحقيقة ، حتّى ولو كان ذلك ضدّ سيويه ؛ لذلك نجده في بعض المسائل يبيّن أنّ الحقّ مع المبرّد ، وقد أشرت إلى ذلك كما سيأتي (١) .

وابن ولاد نحويّ من الدّرجة الأولى ، فهو يفتّق المسائل تفتيقاً عجيباً ، ويساعده في ذلك تمكّنه من الصّناعة النّحويّة التي برع فيها ، ولا غرابة في ذلك ، فقد قيل عنه : إنّهُ نحويّ ابن نحويّ ابن نحويّ ، فنجده يجاور خصمه المبرّد بصورة هادئة عجيبة ، يضرب الأمثلة ، ويبين الضّابط النّحوي ، ويستشهد ، بل قد يستعينُ بدليل الخصم ورأيه ، فإذا به يُبهرُ لما يرى ويسمع ، وعندما يراجع لا يملك إلاّ التّسليم لما قاله ابن ولاد ، والإذعان لرأيه .

وتعلّقُ ابنُ ولادُ بكتاب سيويه ساعده كثيراً على فهم أسرارهِ ، ومعرفة مكنوناته ؛ لذلك كان كتابه " الانتصار " من أفضل الكتب التي أُلّفت في الرّدّ على المبرّد ، إن لم يكن أفضلها على الإطلاق .

(١) يُنظر صفحة (٨١) من هذا البحث .

الباب الأول :

مخالفات النحاة لسيبويه واستدراكاتهم عليه

إِنَّ أَيْ عَمَلٍ يَقُومُ بِهِ الْإِنْسَانُ مَهْمَا بَلَغَتْ حِذَاقَةُ صَانِعِهِ وَمَهَارَتُهُ لَا بُدَّ
وَأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْكَثِيرِ حَتَّى يُصْبِحَ كَامِلًا الْكَمَالَ الْبَشْرِيَّ ؛ إِذْ إِنَّ مُطْلَقَ الْكَمَالِ
لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَقِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وَالْإِنْسَانُ الْمَبْرُزُ فِي أَيْ فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ ، لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ مَنَافِسُونَ ، بَلْ
حَسَادٌ يَتَرَقَّبُونَ صَنِيعَهُ ، وَيَجَاوِلُونَ أَنْ يَجِدُوا مَنَفَذًا يَنفِذُونَ إِلَيْهِ مِنْ خِلَالِهِ ،
يَبْدَأَنَّ الصَّانِعَ الْحَازِقَ يُتَعَبُ مَنَافِسِيهِ ، وَلَا يَرْجِعُونَ مِنْ عِنْدِهِ إِلَّا بِخَفِيِّ حُنِينٍ !!!
وَكُلُّ مَا يَكْتَبُهُ الْإِنْسَانُ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهِ بَعَيْنِ النَّاقِدِ ، وَالنَّاقِدُ - كَمَا
يَقُولُونَ - بَصِيرٌ .

وسيبيويه - مفخرة النحو - حاولَ أَنْ يَسْتَدْرِكَ عَلَيْهِ الْكَثِيرُ مِنَ النُّحَاةِ
أَمْثَالِ الْمَازِنِيِّ وَالْجَرْمِيِّ ، وَالْأَخْفَشِ ، وَالْمَبْرَدِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَاسْتِفَادَ الْأَخِيرُ مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ سَبَقُوهُ فِي مَوْلَفِهِ الْمَفْقُودِ " مَسَائِلُ الْغَلْطِ " وَلَمْ
تُعْرَفْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ إِلَّا مِنْ خِلَالِ كِتَابِ " الْإِنْتِصَارِ لِسَيْبِيهِ عَلَى الْمَبْرَدِ " لِابْنِ
وَلَادٍ ، وَهَذَا الْكِتَابُ هُوَ مَوْضُوعٌ دَرَسْتَنَا .

والاستدراك على سيويه لم يقتصر على المبرّد فحسب ، أو على الذين استفاد منهم ، بل إن هناك من استدرّك عليه بعد المبرّد ، أمثال ابن جنّي وابن السّراج ، والزّبيديّ ، وغيرهم .

وهذه الاستدراكات جميعها لم تكن في كُتب يُرجع إليها-سوى استدراكات الزّبيديّ ، حيث إنّها كانت في كتاب أسماه "الاستدراك على سيويه في الأبنية والزيادات" - بل كانت استدراكاتهم مبثوثة في شروحات الكتاب المختلفة ؛ كشرح السّيرافيّ ، والأعلم الشنتمري ، وشرح أبي علي الفارسي ، وشرح الصّفّار ، وغيرها من الشّروحات .

وبعض هذه الاستدراكات نجدّه مبثوثةً ، في بعض مؤلّفات المستدرّكين أنفسهم ؛ كالخصائص لابن جنّي ، والأصول لابن السّراج .

وفي هذا الباب سيكون حديثنا إن شاء الله عن استدراكات النّحاة على سيويه قبل المبرّد ، ثم استدراكات المبرّد نفسه ، واستدراكات النّحاة بعده ، ثمّ موقف ابن ولاد من الاستدراك على سيويه من خلال كتابه الانتصار ، وبالله المستعان .

١ - ما قبل المبرد .

من أوائل النُّحاة الذين استدرکوا على سيويه : **الأخفش** (ت ٢١٥ هـ) وهو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المَجَاشعي ، وهو أوسط الأخافش الثلاثة المشهورين ، وقبله أبو الخطاب الأخفش الأكبر شيخ سيويه ، وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر ، تلميذ المبرد و ثعلب ، وإذا وردَ لفظ "الأخفش" مجرداً فإنَّ الذَّهنَ يَنصَرِفُ إليه لشهرته .

والأخفشُ في اللغة : الصَّغيرُ العينين معَ سُوءِ بصرهما ، وقرأ التَّحوي على سيويه ، وكان أسنَّ منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، ويُقال إنَّ الكسائي قرأ عليه الكتاب سراً ، وأمره أن يصنَعَ له كتاباً في معاني القرآن .

وقال المبردُ عنه : أحفظُ من أخذَ عن سيويه الأخفشُ ثم النَّاشي ، ثمَّ قطرب .

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : حدَّثني سعيد بن سلم قال : دخل الفراء على سعيد بن سلم ، فقال قد جاءكم سيّدُ أهل اللغة ، وسيّدُ أهل العريّة ، فقال الفراء : أمّا مادام الأخفش - يعني سعيد بن مسعدة - يعيش فلا .

والطَّريقُ إلى كتابِ سيويه الأخفش ، وكانَ ضَنيباً به ؛ لنفاسته حتّى ظنَّ به ادِّعَاؤه لنفسه ، وذلك أن كتاب سيويه ، لا يُعلمُ أحدٌ قرأه على سيويه ، ولا قرأه عليه سيويه ، ولكنَّ لما ماتَ قرئَ على الأخفش فشرَّحه وبَيَّنه .

وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ : " مَا وَضَعَ سِيُويَه فِي كِتَابِهِ شَيْئًا إِلَّا وَعَرَضَهُ عَلَيَّ ، وَكَانَ يَرَى أَنَّهُ أَعْلَمَ بِهِ مِنِّي ، وَأَنَا الْيَوْمَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُ " ، وَقَدْ وَافَتْهُ الْمَنِيَّةُ فِي بَغْدَاد (١) .

أَمَّا مَخَالَفَاتُهُ لِسِيُويَه وَاسْتِدْرَاكَاتُهُ عَلَيْهِ فَهِيَ كَثِيرَةٌ وَمَبْثُوثَةٌ فِي شُرُوحَاتِ الْكِتَابِ كَمَا أَسْلَفْنَا ، وَهِيَ إِمَّا إِضَافَةٌ ، أَوْ اعْتِرَاضٌ ، أَوْ تَخْطِئَةٌ ، سِوَاءٍ فِي مَسَائِلِ الْكِتَابِ ، أَوْ الْاسْتِشْهَادَاتِ ، أَوْ فِي بَعْضِ الْآرَاءِ ، وَلَيْسَ نَمَّةَ كِتَابٍ حَوَى اسْتِدْرَاكَاتِهِ هَذِهِ ، أَمَّا مَا كَانَ فِي مُؤَلَّفِ الْمَبْرَدِ الْمَفْقُودِ " مَسَائِلُ الْغَلَطِ " ، مِنْ مَسَائِلِ اسْتِفَادِهَا مِنَ الْأَخْفَشِ فِي الْاسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِ فَهِيَ قَلِيلَةٌ ، وَهَذَا شَبَهُ اسْتِقْصَاءٍ لِلْمَسَائِلِ الَّتِي اسْتَدْرَكَهَا الْأَخْفَشُ عَلَى سِيُويَه بِاخْتِصَارٍ ، مَعَ ذِكْرِ مَوَاطِنِهَا فِي شُرُوحِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهَا .

* وَأَوْلَى مَخَالَفَاتِ الْأَخْفَشِ لِسِيُويَه كَانَتْ فِي كَسْرَةِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ ، فَيَرَى سِيُويَه أَنَّهَا كَسْرَةٌ إِعْرَابٍ (٢) ، أَمَّا أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فَيَرَى أَنَّهَا كَسْرَةٌ بِنَاءٍ (٣) .

* وَكَانَ يَرَى أَيْضًا جَعَلَ فَتْحَةَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي حَالِ الْجُرِّ بِنَاءً ، بِمَخْلَافِ مَا يَرَى سِيُويَه مِنْ أَنَّهَا فَتْحَةٌ إِعْرَابٍ (٤) .

(١) أَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ (٥٠ ، ٥١) إِشَارَةُ التَّعْيِينِ (٢٠) الْأَعْلَامِ (١٣٤/٣) إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ (٣٦/٢ ، ٤٠) ، بُغْيَةُ الْوَعَاةِ (١ / ٥٩٠ ، ٥٩١) ، ابْنُ خَلِّكَانَ (٢٨٠/١) نُزْهَةُ الْأَنْبِيَاءِ (١٢٠) وَبِهَامِشِ الْأَخْيَرِ بَقِيَّةُ الْكُتُبِ الَّتِي تَرَجَّمَتْ لَهُ .

(٢) الْكِتَابِ ١٨/١ .

(٣) شَرْحُ السِّرَافِيِّ ٢٣٩/١ .

(٤) شَرْحُ السِّرَافِيِّ ٢٤٠/١ .

* وكذلك استدرَكَ عليه في تقسيمه للكلام^(١)، حيثُ كَانَ يُنكرُ أَنْ يُقالَ في المحالِ صِدقٌ أو كَذِبٌ^(٢).

وأضاف إلى الأقسام التي ذكرها سيبويه للكلام " الخطأ " حيثُ قال :
ومنه الخطأ وهو مالا تَعَمَدُ فيه نحو قولك : " ضربني زيدٌ " وأنت تريدُ
" ضربتُ زيداً " فيقال على قياسِ ما مَضَى : " مُستقيمٌ خطأ " ^(٣).

* واستدرَكَ عَلَيْهِ أَيْضاً في الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ حَيْثُ كَانَ سيبويه لا يُجيزُ
للشَّاعرِ تَرَكَ صَرفِ ما يَنصَرفُ ، بينما كَانَ الأَخْفَشُ والكوفِيُّونَ يرونَ جَوَازَ
ذلك^(٤).

* وفي الحرفِ « لات » ^(٥) كان سيبويه يَرى أَنَّهُ يَعْمَلُ عملَ ليسَ عند
الحجازيين، أَمَّا الأَخْفَشُ فَيَرى أَنَّهُ لا يَعْمَلُ شيئاً في القياس؛ لأنَّهُ ليسَ بفعلٍ^(٦).

* وفي مسألة العطف على عاملين ، كان سيبويه لا يرى جواز " ليس
زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو " لأنَّهُ لا يَرى العطفَ على عاملين^(٧)، أَمَّا الأَخْفَشُ
فإنَّهُ يَرى جَوَازَ ذلك^(٨).

(١) الكتاب ٢٥/١ ، ٢٦ ، التُّكْت ١٣٣/١ ، ١٣٤ .

(٢) شرح السِّيرافي ٩٤/٢ .

(٣) شرح السِّيرافي ٩٤/٢ ، شرح الصَّفَّار ٣٩٣ .

(٤) شرح السِّيرافي ١٠٤/٢ ، التُّكْت ١٣٦ ، الإنصاف ٤٩٣ ، شرح الصَّفَّار ٤٥٢ .

(٥) الكتاب ٥٧/١ .

(٦) شرح السِّيرافي (ط) ١٦٨/١ ، شرح الرُّمَّاني ٢٣٩ ، شرح عيون كتاب سيبويه ٥٤ .

التُّكْت ١٩٤/١ .

(٧) الكتاب ٦٥/١ ، التُّكْت ٢٠١/١ .

(٨) شرح السِّيرافي (ط) ١٧٦/١ شرح الرُّمَّاني ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، شرح عيون كتاب سيبويه ٥٦ ،

التُّكْت ٢٠١ .

* وفي مسألة الجواب عن الاستفهام^(١) كان سيويه يرى ، أن المختار أن يكون الجواب على منهاج الاستفهام ، فإذا قيل : من رأيت ؟ فالجواب : زيداً رأيتُه ، كأنه قال : رأيتُ زيداً .

وإذا قيل أيُّهم رأيتُه ؟ فالاختيارُ في الجواب أن تقول : زيدٌ ، فترفعُ كما رَفَعَ المستفهم (أيُّ) .

أما الأَخْفَشُ فيجيزُ الرَّفْعَ ، والنَّصْبَ ؛ لأنَّ الهاء منصوبةٌ ، وهي في المعنى مستفهمٌ عنها ، فالرَّفْعُ على اللفظِ ، والنَّصْبُ على المعنى^(٢) .

* وخالفه أيضاً في مسألة إضافة اسم الفاعل المثني ، والمجموع إلى معموله في باب أسماء : " هذا بابٌ صارَ فيه الفاعلُ بمرثلة الذي فَعَلَ الفعل في المعنى"^(٣) في مسألة " الضَّارِبَاك " و" الضَّارِبُوك " فسيويه يَعْتَبِرُ المضمَرُ بالمظهر ، فيَجْعَلُ المضمَرُ فيما سَبَقَ في مَوْضِعِ جَرٍّ ، ونصب ، كما كَانَ في المظهر ، ويجعله في قولك : هُم ضارِبوك ، وضارِبَاك ، في مَوْضِعِ جَرٍّ لاغير .

أما الأَخْفَشُ ، فإنه يجعلُ الكافَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على كُلِّ حَالٍ ؛ لأنَّ المضمَرُ لا يمكن معه إظهار التَّوْنِ^(٤) .

* وفي (عَدَا) التي تُسْتَحْدَمُ للاستثناء ، يَرَى الأَخْفَشُ أَنَّهُ قد يُخْفَضُ بها ويُنصب ، أما سيويه فلا يَرَى فيها سَوَى النَّصْبِ^(٥) .

(١) الكتاب ٩٣/١ ، وهذه المسألة من المسائل التي استفادها المبرِّد من الأَخْفَشِ ، يُنظر الانتصار

المسألة التاسعة (٥٩ - ٦٣) .

(٢) شرح الرُّمَّانِي ٢٩٩ ، التُّكْتُ ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ .

(٣) الكتاب ١٨٧/١ .

(٤) الانتصار مسألة ٢١ ، التُّكْتُ ٢٩٤/١ .

(٥) التُّكْتُ ٤٣١/١ ، شرحُ المَفْصَلِ ٧٨/٢ ، مَغْنِي اللَّيْبِ ١٦٣/١ .

* وفي مسألة موضع الضمير في (لولاي) و (لولاك) كان سيويه يرى أن موضعه الجرّ ؛ لأنّ الكاف والياء لا يكونان علامة للرفع .

أمّا الأَخْفَشُ ، فَيَرَى أَنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ الظَّاهِرَ الَّذِي قَامَ الْيَاءُ وَالْكَافُ مَقَامَهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ (١) .

* وخالفه أيضاً في باب المنوع من الصّرف (٢) ، في الكلمة على وزن أفعل ، فسيويه لا يصرفها إذا كانت صفة ثمّ سُمِّيَ بها ، سواءً في المعرفة أو في النكرة ، أمّا الأَخْفَشُ فَيَرَى صَرْفَهَا فِي التَّنْكِيرِ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الصَّرْفِ حِينَئِذٍ عَلَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ وَزْنُ الْفِعْلِ ، أَمَّا عِنْدَ سَيَوِيهِ فَحُكْمُ الصِّفَةِ بَاقٍ ؛ لِذَلِكَ يَمْنَعُهَا مِنَ الصَّرْفِ (٣) .

* وخالفه أيضاً في باب التّصغير (٤) وذلك في تصغير الأسماء المبهمة ، فمذهب سيويه حذف الألف الزائدة في تصغير المبهم ، ولا يُقدِّرها .

أمّا الأَخْفَشُ فَإِنَّهُ يُقَدِّرُهَا ، وَيَحْدِفُهَا ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ الْفَلْظُ فِي التَّنْثِيَةِ ، فَإِذَا جُمِعَ تَبَيَّنَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا ، يَقُولُ سَيَوِيهِ فِي جَمْعِ اللَّذْيَا : اللَّذْيُونَ وَاللَّذِيْنَ (بضم الياء وكسرها) وعلى مذهب الأَخْفَشِ : اللَّذْيَيْنِ وَاللَّذْيُونَ (بفتح الياء) (٥) .

(١) المقتضب ٧٣/٣ ، شرح السّيرافي (ط) ١٥٢/٣ ، الثّكت ١-٦٦٤-٦٦٥ ، الإنصاف

٦٨٧ شرح المفصل ١٢٢/٣ ، الجنى الداني ٦٠٤ .

(٢) الكتاب ١٩٤/٣ .

(٣) التعلّيق ١٦/٣ ، الثّكت ٨١٤ ، شرح الصّفار ٣٤٣ .

(٤) الكتاب ٤٨٧/٣ .

(٥) الثّكت ٩٥٠/٢ .

* وخالفه أيضاً في بنات الأربعة ، بوزن " فُعَلْلٌ " حيثُ يرى أَنَّ جُنْدَبٌ :
فُعَلْلٌ ، وقد حَكَّوْا : بُرُقِعُ و بُرُقِعُ ، جُوذِرُ و جُوذِرُ ، أَمَّا سيبويه فلا يرى هذا
الوزن (١) .

* وفي وزن (فَعْل) جمع فاعل ، كَرَكَب جمع راكب وصَحَب جمعُ
صاحب ، يرى سيبويه أَنَّها أسماءُ جموع ، وليستُ جموع تكسير؛ فتصغَّر على
لفظها في حالة التَّصغير .

أَمَّا الأَخْفَشُ فَيْرَى أَنَّها جموع تكسير ؛ لذلك عند التَّصغير يُصغَّر المفرد ،
تقول : رُوَيْكِبُونُ في رَكَب ، و صُوَيْجِبُونُ في صَحَب (٢) .

* وخالفه أيضاً في قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ يَجْعَلِ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِثْرًا ﴾ (٣) في مسألة التقاء
السَّاكِنين ، حيثُ يَرَى سيبويه فَتْحَ الميم ، ولم يكسر على الأَصْل ؛ لِأَنَّ قَبْلَ الميمِ
ياءٌ ، وقبل الياء كسرة .

أَمَّا الأَخْفَشُ فَكان يُجيزُ الكسر على الأَصْل (٤) .

* وفي باب الأبنية ، كان سيبويه يَرَى جواز صوغ وزن ثَبَّتَ في كلام
العرب مثله ، فتقولُ : ضَرَبْتُ و ضَرَبْتُ ، على وزن جَعْفَرٌ ، و شَرَبْتُ ،
بخلاف ما لم يَثْبِتْ مثله في كلامهم ، فلا يُبْنَى من ضَرَبَ وغيره مثل جالينوس ؛

(١) المنصف ١/١٣٨ ، الثُّكَّت ٢/١٠١٨ ، المتع في التَّصريف ٦٧ ، شرح الشَّافِيَة ١/٤٨ .

(٢) شرح السِّيرافي (ط) ٥/٤٦ ، المنصف ٢/١٠١ ، الثُّكَّت ٢/١٠٢٥ - ١٠٢٦ ، شرح

المفصَّل ٥/٧٧ ، شرح جمل الزُّجَّاجي ٢/٥٤٣ ، شرح الشَّافِيَة ٢/٢٠٣ .

(٣) آل عمران آية (١ ، ٢) .

(٤) الثُّكَّت ٢/١٠٩٤ ، شرح المفصَّل ٩/١٢٤ ، شرح الشَّافِيَة ٢/٢٣٦ .

لأنّ فاعيلولاً و فاعينولاً لم يثبتا في كلامهم ، وأجازَ الأَخْفَشُ صوغَ وزنٍ لم يثبتَ في كلامهم أيضاً للامتحان والتّدريب^(١).

* واستدرَكَ عليه عندما زَعَمَ أَنَّهُ ليس في الأسماءِ والصِّفَاتِ وزن (فِعِلّ) إِلَّا إِبِلٌ بقوله : إِنَّهُ يُقَالُ امْرَأَةٌ بِلِزٍّ ، وهي العَظِيمَةُ الصَّخْمَةُ^(٢).

* وفي باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلاها^(٣) ، في المحذوف من اسم المفعول من ذوات الواو أو الياء ، نحو : مبيع ومقول ، يرى الخليل وسيبويه أنّ المحذوف لالتقاء هي واو مفعول .

أمّا الأَخْفَشُ فيرى أنّ المحذوف عين الفعل ، والباقية واو مفعول ؛ لأنّ السَّاكِنِينَ إذا اجتمعوا فالأوّل أولى بالتّغيير والحذف ، بدليل أنّنا نكسر الحرف الأوّل لالتقاء السَّاكِنِينَ^(٤).

* وخالفه أيضاً في مسألة صرفيّة ، في الإعلال وذلك في قلب الواو في القاعدة التي تُنصُّ على أَنَّهُ إذا وقعت ألف الجمع بين واوين ، وكانت الواو الثّانية منهما قبل الطّرف ، وليس بينهما وبين الطّرف حاجز ، وجب قلب الواو الثّانية همزة مثل : أوائل ، والأصل أواول ، وقاس سيبويه الياءين والياء والواو على الواوين .

أمّا الأَخْفَشُ فَكَانَ لَا يَرَى الهمزَ إِلَّا أَنْ يَكْتَفِيَ الألفَ واوان .

(١) المنصف ١/١٨٠ ، الثُّكْتُ ٢/١١٣٩ ، المتع ٧٣١-٧٣٣ ، شرح الشّافية ٣/٢٩٥ .

(٢) الكتاب ٤/٢٤٤ ، الثُّكْتُ ٢/١١٤٢ .

(٣) الكتاب ٤/٣٤٨ .

(٤) المنصف ١/٢٨٧ ، الثُّكْتُ ٢/١١٩١ و المتع ٤٥٤ .

ويدلُّ على صحَّةِ مذهبِ سيويه ما ذَكَرَهُ أبو عثمان عن الأصمعي من أنهم يقولون في جَمْعِ عَيْلٍ ، عيائل بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان^(١) .

* وفي مسألة قلب الواو ياءً فيما لو اجتمعت ثلاثة واوات في الوسط ، كان سيويه يرى عدم قلب الواو الأخيرة التي في الطرف ياءً .

أمَّا الأَخْفَشُ فكان يُجيزُ ذلك ، ومثاله (اقوول) وهي عند سيويه (اقويل) ؛ وذلك كراهة اجتماع الواوات^(٢) .

* وخالفه أيضاً في استشهاده بيتِ قائلته العرب وقد أَدْعَمَت فيه الهاء في الحاء وهو قولهم :

كأنها بعد كلال الزاجرِ ومسحِي مرُّ عقابِ كاسرٍ^(٣)
يُرِيدُ ومسحه .

قال أبو الحسن : لا يَجُوزُ الإدغام في (مسحه) ولكن الإخفاء جائز^(٤) .

* وفي (ما) التي يقعُ بعدها فعل يُجيزُ سيويه أن تكونَ بمتزلة (أن) المصدرية ، ويكون الفعل بعدها صلةً لها ، أمَّا الأَخْفَشُ فلا يُجيزُ أن تكون (ما) إلا اسماً إذا كانت كذلك ، فإن كانت معرفةً ، فهي بمتزلة الذي عنده ، والفعلُ صلتها ، أو تكون نكرةً في تقدير شيء ؛ فيكون الفعلُ صفةً لها^(٥) .

(١) النصف ٤٥/٢ ، الثكت ١١٩٨ ، المتع ٣٣٨ ، شرح الشافية ١٣١/٣ .

(٢) الثكت ١٢٠٦/٢ ، شرح الشافية ١٩٦/٣ .

(٣) الكتاب ٤٥٠/٤ ، المحتسب ٦٢/١ ، المنخص ١٣٩/٨ ، اللسان (كسر) .

(٤) الكتاب ٤٥٠/٤ حاشية ٤ ، الثكت ١٢٥٧/٢ ، وهذه المسألة من المسائل التي استفادها المراد

من الأَخْفَشُ ، يُنظر الانتصار المسألة الثانية والثلاثون بعد المائة ، صفحة (٢٦٨ - ٢٧٠) .

(٥) شرح السِّراfi ٧٩/١ .

* وفي باب ما ينصب في الألف^(١)، كان الأَخْفَشُ يرى في : " أ زيداً لم يضره إلا هو " لا يكون فيه إلا النَّصْب ، وإن كان من سببه ، في حين أنَّ سيويه اختار الرَّفْع في قوله : " أ زيدٌ أخاه تضره " .

* وخالفه أيضاً في علامات الإعراب التي تكون في المثني والجمع ، وهي الألف والواو والياء ، فيقول : إنَّه ليس فيها حرف إعراب ؛ لأنَّ الإعراب عنده : الحركات التي تتعاقب بحسب العوامل ، وليس ذلك في التثنية ولا الجمع^(٢) .

* واستدرَك عليه أيضاً في « ما » التَّعْجِيبِيَّة في نحو قولك : " ما أحسنَ عبدُالله " حيثُ يقولُ : إنَّ « ما » لها صلةٌ كصلةِ الذي ، والخبرُ محذوف^(٣) .

أما سيويه فَيَرى أنَّ « ما » في التَّعْجِيبِ لا صلة لها^(٤) .

* وفي كاف التَّشْبِيهِ ، كان الأَخْفَشُ يرى أنَّها ربَّما تكونُ اسماً حتى في الاختيار بدليل إدخال حرف الجرِّ عليها .

أما سيويه فَيَرى أنَّها لا تكونُ اسماً إلا في ضرورة الشعر^(٥) .

(١) الكتاب ١٠٥/١ هامش (١) ، شرحُ عيون كتاب سيويه ٧٤ ، النكت ٢٣٦/١-٢٣٧ .

(٢) الكتاب ١٧/١-١٨ هامش (١) ، شرحُ الرُّمَّانِي ١٢٥ ، شرح الصَّفَّار ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ٧٣/١ هامش (١) ، شرحُ الرُّمَّانِي ٢٦٦ .

(٤) الأصول ١٠٠/١ ، الجنى الداني ٣٣٥ ، المغني ٣٢٧ .

(٥) البغداديات ٣٩٦ ، شرحُ الصَّفَّار ٥٧١ ، الجنى الداني ٧٩ ، الهمع ٣١/٢ .

* وفي الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل مثل: أعلم وأرى وما شابهها في المعنى مثل: نبأ وخبر لا يرى الأخفش بأساً من إضافة أظننت وأحسبت وأخلت ، فخالف بذلك سيويه و النُّحاة^(١) ، قاسها على أعلم وأرى .

* وَكَانَ سَيَوِيه لا يُجِيزُ في الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل أَنْ يَنْصَبَ المصدر ولا الظرفين على السَّعة ، أَمَّا الْأَخْفَشُ فَكَانَ يُجِيزُ ذَلِكَ^(٢) .

* وفي «كم» الخبرية المعروف أن لها الصدارة كما يرى سيويه والنُّحاة ، أَمَّا الْأَخْفَشُ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَنْصَدِرَ «كم» عنده ؛ لِأَنَّهَا بِمِثْلَةِ كَثِيرٍ ، وَهُوَ يُجِيزُ : " رَأَيْتُ كَمَ غَلَامٍ لَكَ " أَي كَثِيراً مِنَ الْغُلَمَانِ لَكَ^(٣) .

* وفي مسألة الفعل المضارع بعد حتى ، كَانَ سَيَوِيه يَرَى نَصَبَ الْفِعْلِ الْمضارع في قولك : أَسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ غَيْرُ ثَابِتٍ ، أَمَّا أَبُو الْحَسَنِ فَكَانَ يُجَوِّزُ الرَّفْعَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : سَرْتُ فَإِذَا أَنْتَ دَاخِلٌ جَازَ^(٤) .

* وَكَانَ الْأَخْفَشُ لا يَعْرِفُ الْمُقْصُورَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي حُمِلَتْ عَلَيْهِ (فعال) ، فَكَانَ يَقُولُ فِي بَدَأَ : بُدِئًا وَبَدَاءً ، أَمَّا سَيَوِيهُ فَيَقُولُ : بَدَأَ لَهُ بَدَأً وَبَدَاءً^(٥) .

(١) شرح السِّيرافي ١/١٤٦ ، التُّكْتُ ١/١٧٥ ، شرح الصَّفَّار ٧٢٤ .

(٢) شرح الصَّفَّار ٧٢٦ ، شرح الرضوي ١/١٩٠ ، الارتشاف ٢/٢٧٢ .

(٣) شرح الصَّفَّار ٧٩٣ .

(٤) التَّعليق ٢/١٤٦ ، همع الموامع ٢/٣٠٢ ، وهذه المسألة من المسائل التي استفادها المبرّد من

الأخفش ، يُنظر الانتصار المسألة الثانية والسبعون ، صفحة (١٧٣ - ١٧٥) .

(٥) التَّعليق ٤/٤٢-٤٣ .

هذا ما كان من استدراقات أبي الحسن الأخفش على سيويه ، وقد رأينا تنوعها ، وتنوع مجالاتها ، ولم نناقش هذه الاستدراقات لأنَّ المجال لا يتسع ، بالإضافة إلى أنَّ ذلك ليس من صميم البحث ، وهذه الاستدراقات منها ما وافق الحقيقة وكان جديراً بالأخذ به ، ومنها ما جانب المنطق والصواب ، ومنها ما يُعدُّ رأياً خاصاً بالرجل له قيمته العلمية .

وأبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) هو صالح بن إسحاق مولى بني

جرم ، من قبائل اليمن .

نشأ بالبصرة فتعلّم من شيوخها النحو واللغة ، وسمع من يونس والأخفش ، ولم يلق سيويه ، وزامنه في عصره وتلقيه المازني ، وإليهما انتهت الرياسة التحوية ، ولهما الفضل في إظهار الكتاب على يد شيخهما الأخفش ، وكانا رفيقين ، توهُّما أنَّ أبا الحسن الأخفش قد همَّ أن يدعي الكتاب لنفسه ، فقال أحدهما للآخر: كيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع الأخفش من ادّعائه؟ فقال له : نقرؤه عليه ، فإذا قرأناه عليه أظهرناه ، وأشعنا أنَّه لسيويه ؛ فلا يمكنه أن يدعيه ، وكان أبو عمر الجرمي مؤسراً ، وأبو عثمان المازني مُعسراً ، فبذل له شيئاً من المال ، فأجاب إلى ذلك ، وخرج الكتاب .

وكان الجرمي أديباً ، شاعراً ، دينياً ، صحيح العقيدة ، فقيهاً ، عالماً بالنحو واللغة ، قال عنه المبرّد : " كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيويه ، وعليه قرأ الجماعة " .

وَقَالَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَقِيرٍ : حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ
الْجَرْمِيَّ يَقُولُ : " أَنَا مَذْ ثَلَاثُونَ أَفْتَى النَّاسِ فِي الْفِقْهِ مِنْ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ " .

وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الْجَرْمِيَّ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ ، فَلَمَّا عَلِمَ كِتَابَ
سَيَبَوِيهِ تَفَقَّهَ فِي الْحَدِيثِ ؛ إِذْ كَانَ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ يُتَعَلَّمُ مِنْهُ النَّظَرُ وَالتَّفْتِيْشُ ،
وَتُوفِيَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيَّ بِبَغْدَادٍ (١) .

أَمَّا مَخَالَفَاتُ أَبِي عَمْرٍو الْجَرْمِيَّ وَاسْتِدْرَاكَاتُهُ عَلَى سَيَبَوِيهِ فَهِيَ قَلِيلَةٌ مَقَارِنَةٌ
بِمَخَالَفَاتِ شَيْخِهِ الْأَخْفَشِ ، وَمَخَالَفَاتِ قَرْنِهِ الْمَازِنِيِّ .

* فَقَدْ خَالَفَهُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ (٢)
عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ « كَلْتَا » ، حَيْثُ يَرَى سَيَبَوِيهِ أَنَّ التَّاءَ فِي « كَلْتَا » كَالتَّاءِ فِي
بِنْتِ ، وَالْأَلْفَ لِلتَّائِيثِ .

أَمَّا الْجَرْمِيُّ فَكَانَ يَرَى أَنَّ « كَلْتَا » عَلَى وَزْنِ فَعْتَلِ ، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ وَالْأَلْفُ
مِنَ الْأَصْلِ ، وَالتَّسْبُوبَةُ إِلَيْهَا كَلْتَوِيٌّ (٣) .

* وَفِي بَابِ جَمْعِ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَالتَّسَاءِ (٤) نَجَدَ سَيَبَوِيهِ يَقُولُ (عِدَّةٌ) اسْمُ
الرِّجَالِ يَجُوزُ فِيهِ عِدَاتٌ وَعِدُونَ ، وَلَكِنَّ الْجَرْمِيَّ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عِدَّةً
جُمِعَتْ عَلَى عِدَاتِ ، وَلَمْ تُجْمَعْ عَلَى عِدُونَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ (٥) .

(١) أَخْبَارُ التَّحْوِينِ ٧٢ ، إِشَارَةُ التَّعْيِينِ ١٤٥ ، إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ ٨٠/٢ ، بَغِيَةُ الرُّوَاةِ ٨/٢ ، ابْنُ
خَلِّكَانَ ٨٤/١ ، الْفَهْرَسْتُ ١١٦ ، طَبَقَاتُ التَّحْوِينِ ٧٤ ، نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ١٢٧ ، وَهَامِشُهُ بَقِيَّةٌ مِنْ
تَرْجَمَ لَهُ .

(٢) الْكِتَابُ ٣٦١/٣ .

(٣) التَّلْقِيَةُ ١٩٠/٣ ، التُّكْتُ ٨٩٧/٢ .

(٤) الْكِتَابُ ٣٩٥/٣ .

(٥) التُّكْتُ ٩١٠/٢ .

* وفي نفس الباب نجدُه يجمع (الأب و الأخ) جمع سلامة ، ويرى أن ذلك هو القياس ، أمَّا الجرميُّ فكان لا يرى ذلك إلا في الضَّرورة (١) .

* وخالفه أيضاً في باب التَّصغير (٢) ، في تصغيره لاسم الفاعل من الأجوف مثل قائم وبائع ، فيرى سيويوه أنها تُصغَّر على قويم ، وبُويع .

أمَّا الجرميُّ فإنه يترك همزة قائل وبائع في التَّصغير ويقول : قويل وبويع ؛ لانتفاء العلة التي من أجلها قلبت الواو همزة ألا وهي وقوعها بعد الألف (٣) .

* وكان سيويوه لا يرى تصغير أسماء الشهور والأيام ؛ والعلَّة في ذلك أنها أسماء أعلام تكررُ على هذه الأيام ، فلم تتمكن وهي معارف كتمكن زيد وعمرو ، أمَّا الجرميُّ فيرى تصغيرها وغيره من العلماء (٤) .

* وخالفه أيضاً في مسألة نصب الفعل المضارع بـ « أن » مضمرة بعد حروف العطف ، فكان الجرميُّ يرى أن حروف العطف هي النَّاصبة وليست « أن » المضمرة (٥) .

* وخالفه أيضاً كلمة " مثل " في قول الشاعر :

فتداعى منخراه بدمٍ مثل ما أثمر حُمَّاض الجبل (٦)

(١) الثُّكت ٩١١/٢ ، ٩١٢ .

(٢) الكتاب ٤٦٣/٣ .

(٣) الثُّكت ٩٣٦/٢ .

(٤) الثُّكت ٩٤٥/٢ ، ٩٤٦ ، شرح المفصل ١٣٩/٥ ، شرح الشافية ٢٩٣/١ .

(٥) التَّعليق ١٥٩/٢ .

(٦) ديوان التابعة الجعدي ٨٧ ، اللسان مادَّة (حمض) .

حيثُ يَرَى سيبويه أنَّها مبنيةٌ لأنَّها أُضيفت إلى غيرِ معرب ، أمَّا الجرميُّ فيرى أنَّها حالٌ من التَّكْرَةِ (١) .

* وخالفه في باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو (٢) وذلك في قول سيبويه : " ومن قال حيي عن بيِّنة " قال قوَّوان ، أمَّا الجرميُّ فلا يَرَى ذلك ، ويرى أنَّ الصَّحيح " قويان " فيكسر الأوْلى ويقلبُ الثانية ؛ لأنَّه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمَّة والأخرى متحركة (٣) .

* وفي باب الإِدْغام (٤) كان سيبويه يمنعُ أن يُقال : مذكر ، أمَّا الجرميُّ فكان يرى أنَّ ذلك هو القياس الجيِّد (٥) .

* وفي مسألة حذف حرف الجرِّ ، يَرَى سيبويه في قول العرب : ذَهَبْتُ الشَّامَ وَدَخَلْتُ البَيْتَ (٦) أنَّ حرف الجرِّ محذوف .

أمَّا الجرميُّ فيرى أنَّ الفعل ذَهَبَ وَدَخَلَ من الأفعال التي تتعدَّى بنفسها ، وبحرف الجرِّ تارةً أخرى ، ويَرَى أنَّ سيبويه غلَطَ في هذه المسألة (٧) .

(١) التَّعليق ٢/٢٥٤ .

(٢) الكتاب ٤/٤٠٩ .

(٣) التَّعليق ٥/١٢٢ ، وهذه المسألة من المسائل التي استفادها المبرِّد من الجرمي ، يُنظر الانتصار المسألة الثلاثون بعد المائة ، صفحة (٢٦٦ - ٢٦٧) .

(٤) الكتاب ٤/٤٦٩ - ٤٧٠ .

(٥) التَّعليق ٥/١٩٧ .

(٦) الكتاب ١/٣٥ .

(٧) الكتاب ١/١٦٠ هامش (٢) ، وهذه المسألة من المسائل التي استفادها المبرِّد من الجرمي ، يُنظر الانتصار المسألة الثالثة صفحة (٤٦ - ٤٧) .

هذه التي سبقت كانت استدراكات أبي عمر الجرمي على سيويه وهي قليلة كما أشرنا في السابق ، كما أنّها كانت مبثوثة في شروح الكتاب ، وكتب النّحاة من غير الشّروح وقد أشرتُ إلى ذلك في الحواشي .

والمازنيّ (ن ٢٩٤ هـ) هو أبو عثمان بكر بن محمّد مولى بني

سدوس ، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأخفش وغيرهم ، وما لبث أن صار علّم البصرة ، وقال الثّاس : لم يكن بعد سيويه أعلم من المازنيّ بالنّحو ، وقد تغلّب على الأخفش مع تلقّيه عنه ، وكان يأبى التّأليف في النّحو ؛ فهو صاحب المقولة الشهيرة :

" من أراد أن يصنّف كتاباً واسعاً في النّحو بعد كتاب سيويه فليستح " ، قال أبو جعفر الطحاويّ الحنفيّ المصريّ : سمعتُ القاضي بكار بن قتيبة قاضي مصر يقول : " ما رأيتُ نحوياً قطُّ يُشبهه الفقهاء إلا حيّان بن هلال و المازنيّ ، وكان في غاية الورع " .

وكان أبو العباس المبرّد يصفُ المازنيّ بالحدق بالكلام والنّحو .

قال : وَكَانَ إِذَا نَاطَرَ أَهْلَ الْكَلَامِ لَمْ يَسْتَعْنُ بِشَيْءٍ مِنَ النَّحْوِ ، وَإِذَا نَاطَرَ أَهْلَ النَّحْوِ لَمْ يَسْتَعْنُ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ^(١) .

ومخالفات أبي عثمان المازنيّ لسيويه واستدراكاته عليه كثيرة ، وهي أكثر من استدراكات قرّنه الجرميّ ، ومقاربة لاستدراكات أبي الحسن الأخفش ،

(١) إشارة التّعيين ٦١ ، إنباه الرّواه ٢٨١/١ ، بغية الوعاة ٤٦٣/١ ، ابن خلكان ١٤٨/١ ،

الفهرست ١١٦ ، طبقات النّحويين ٨٧ ، نزهة الألباء ١٦٢ .

وهي متنوّعة ما بين اللغة والنحو والصّرف ، فهو يستدرك تارة ، ويُخطئ تارة أخرى ، سواء في آراء سيبويه أم في شواهد أم في ترجيحاته ، وغير ذلك ، وفيما يلي شبه استقصاء لاستدراكاته من شروح الكتاب ومن كتب النُّحاة الأخرى وتآليفهم .

* فقد خالفه في ثاني باب يعقده وهو باب " مجاري أواخر الكلم من العربيّة " (١) حيث استدرك عليه في قوله " على ثمانية مجار " وذلك بقوله : " وزعم أنّ المبنّيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإنّما الجري لما يكون في شيء يزول عنه ، والمبني لا يزول عن بنائه ، فكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجار ، على الرّفْع و النَّصْب والجُرِّ والجُزْم ، ويدع ماسواهنّ (٢) " .

* وخالفه أيضاً في الباب نفسه عندما أشار إلى الألف والواو تكونان مرة اسم المضمّرين و المضمّرين ، ومرة حرفين دالّين على التّثنية والجمع ، فيرى أبو عثمان أنّ الألف في (قاما) والواو في (قاموا) حرفان يدلّان على الفاعلين ، والفاعلين المضمّرين ، وأنّ الفاعل في التّية ، كما أنّك إذا قلت : زيد قام ، ففي (قام) ضمير في التّية لعلامة له ظاهرة ، فإذا تُنّي وجمّع فالضمير في التّية ، غير أنّ له علامة (٣) .

* وخالفه أيضاً في باب " الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين (٤) " في جملة " ظننتُ ذاك " حيث إنّهُ يصحُّ السُّكوتُ عليها ؛ لأنّ اسم الإشارة (ذاك)

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) شرح السّيرافي ٦٤/١ ، التُّكت ١٠٥/١ ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيها المبرّد رأي

المازني ، يُنظر الانتصار المسألة الأولى صفحة (٤٣-٤٥) .

(٣) شرح السّيرافي ١٠/٢ ، التُّكت ١٢٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٩/١ .

يعود على المصدر (الظن) ، أي ظننتُ ذاك الظنَّ ، وهذا رأي سيويه ، أمَّا المازنيُّ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ الإِشَارَةَ تَعُودُ إِلَى الْجُمْلَةِ (١) .

* وخالفه أيضاً في باب " الأفعال التي تُستعمل و تُلغى (٢) " وذلك في مسألة القول الذي يعملُ عملُ الظنِّ ، فقد استشهد بيت الكميت :

أَجْهَالًا نَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمَّ مُتَجَاهِلِينَ (٣)

وقول عُمر بن أبي ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٤)

حيثُ قال : وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلتَهُ حكاية (٥) ، فاحتجَّ عليه أبو عثمان ؛ لأنَّ الرَّفْعَ بالحكاية ، والنَّصْبَ بإعمال الفعل ، أي أنك إذا قلتَ: زيدٌ منطلقٌ ، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وإذا قلتَ أ تقولُ زيداً منطلقاً فهو منصوبٌ بالفعل (٦) .

* وخالفه أيضاً في باب " الصِّفَةِ المشبَّهة بالفاعل فيما عملت فيه " (٧) في مسألة تقديمه للتَّمييز ، حيثُ يَرَى عَدَمَ تَقْدِيمِ التَّمييزِ على عامله (٨) .

(١) شرح الصَّفَّار ٧١١ - ٧١٢ .

(٢) الكتاب ١١٨/١ .

(٣) الخزانة ٢٣/٤ ، العيني ٤٢٩/٢ .

(٤) ديوان عُمر ٣٩٤ ، العيني ٤٣٤/٢ .

(٥) الكتاب ١٢٣/١ - ١٢٤ .

(٦) هامش المرجع السابق ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيها المبرِّد رأي المازني ، يُنظر الانتصار

المسألة الثالثة عشرة صفحة (٧٢ - ٧٣) .

(٧) الكتاب ١٩٤/١ .

(٨) الكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥ .

فلذلك لا يقولُ شَحْمًا تَفَقَّاتُ ، ولا عَرَفًا تَصَبَّتُ (١) .

أمَّا أبو عثمان المازنيُّ فكان يُجيز ذلك ؛ لأنَّ العامل فعل ، وتبعه في ذلك المبرِّد .

* وخالفه أيضاً في باب " ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره (٢) " وهي مسألة نصب المفعول المطلق إذا لم يوجد في الجملة فعل من جنسه ، استدرِك عليه في قول العجاج (٣) :

ناجِ طَوَاهُ الْأَيْنِ مِمَّا وَجَفَا
طِيَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَزُلْفًا
سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقَوْقَفَا

في كلمة (سَمَاوَةَ) حيثُ يدَّعي أنَّ سيبويه يرى أنَّها مصدرٌ ولا فعل له من لفظه ، أمَّا هو فيرى أنَّها مفعول به لـ (طِيَّ) (٤) .

* واستدرِك عليه في توجيهه لقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (٥)

حيثُ إنَّ سيبويه حكى أنَّ بعضَ النَّاسِ نَصَبَ (مثلهم) على وجه الخبر ، وهو عنده شاذ .

(١) المقتضب ٣/٣٦ ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيها المبرِّد رأي المازني ، يُنظر الانتصار للمسألة الثانية والعشرون ، صفحة (٨٥ - ٥٧) .

(٢) الكتاب ١/٣٥٥ .

(٣) ديوان العجاج ٨٤ ، اللسان مادة (وجف ، زلف ، سما ، حقف) .

(٤) النكت ١/٣٩٠ ، وهي المسائل أيضاً التي تابع فيها المبرِّد رأي المازني ، يُنظر الانتصار للمسألة الثالثة والثلاثون ، صفحة (١٠٣ - ١٠٥) .

(٥) الكتاب ١/٥٩-٦٠ ديوان الفرزدق ٢٢٣ ، الخزانة ٢/١٣٠ ، التعلية ١/٩٥ ، النكت ١/١٩٥ .

أما أبو عثمان المازني فيرى أنه حال للخبر المضمرة^(١).

* وخالفه في باب " ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجزياً عليه^(٢) " وذلك في قوله : " وقد تقول : مررتُ بزيد وعمرو ، على أنك مررتُ بهما مرورين ، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به ، كأنه يقول : مررتُ أيضاً بعمرو فنفي هذا : ما مررتُ بزيد و ما مررتُ بعمرو .
فيرى أبو عثمان أن سيبويه أخطأ ، والصحيح : ما مررتُ بزيد وعمرو^(٣) .

* وخالفه أيضاً في باب النداء^(٤) حيث يقول سيبويه : وتقول يا زيد وعمرو ، ليس إلا ؛ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا ، وكان المازني يرى جواز يا زيد و عمراً أقبلاً ، على الموضع^(٥) .

* وخالفه أيضاً في باب الترخيم^(٦) في قوله : وقد يجوز حذف (يا) من النكرة نحو قوله : " جاري لا تستكري عذيري " ^(٧) حيث زعم أن سيبويه أخطأ ؛ إذ إن النكرة لا تُرخم ، وهو لم يفهم قول سيبويه ؛ إذ يقصد أن (جارية) قبل النداء نكرة ، وإذا اختصت بالنداء فهي معرفة^(٨) .

(١) مجالس العلماء ٨٩ ، ٩٠ ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيها المراد المازني ، يُنظر الانتصار

المسألة السابعة صفحة (٥٤ - ٥٧) .

(٢) الكتاب ٤٣٧/١ .

(٣) التعليق ٢٢٠/١ ، شرح السيرافي (ط) ١٥٣/١ ، الثكت ٤٣٩/١ ، وهي من المسائل التي

تابع فيها المراد رأي المازني ، يُنظر الانتصار المسألة الثانية والأربعون صفحة (١١٧) .

(٤) الكتاب ١٨٦/٢ .

(٥) الثكت ٥٤١/١ .

(٦) الكتاب ٢٢٩/٢ ، التعليق ٣٨٣/١ - ٣٨٤ .

(٧) الكتاب ٢٣١/٢ .

(٨) الانتصار ١٥٢ ، الثكت ٥٦٩/١ .

* واستدرَكَ عليه في باب " ما إذا لحقته « لا » لم تُغَيِّرْهُ عن حاله التي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحُقَ " (١) وذلك أَنَّ « لا » إذا دخلت عليها أَلْفُ الاستفهامِ وَدَخَلَ فِيهَا مَعْنَى التَّمَنِّي ، فَإِنَّهَا تَعْمَلُ النَّصْبَ فيما بعدها ، هذا هو رأيُ سيويهِ ، أمَّا المازنيُّ فالرَّفْعُ عنده جيِّدٌ ، يقولُ : أَلَا غلامٌ ، أَلَا جاريةٌ (٢) .

* واستدرَكَ عليه في باب " ما يُخْتارُ فِيهِ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ الآخِرَ ليس من نوعِ الأَوَّلِ (٣) " وهو لغةُ أهلِ الحِجازِ ، وذلك في مسألةِ الاستثناءِ المنقطعِ في قولك : ما فيها أحدٌ إلا حماراً ، فأهلُ الحِجازِ يرونُ النَّصْبَ ، أمَّا بنو تميمٍ فَإِنَّهُمْ يرفعون بتأويلين ذكرهما سيويهِ وهما :

أَنَّ قولَكَ ما فيها إلا حمارٌ ، قد نفيتَ به النَّاسَ وغيرهم في المعنى ، وَدَخَلَ في النَّفْيِ مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ ، ثُمَّ ذَكَرْتَ أَحَدًا توكيداً ؛ لِأَنَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ ليس بها آدميٌّ .

والوجهُ الآخِرُ أَنَّ تجعلُ المستثنى من جنس ما قبله على المجازِ ، كأنَّ الحمار من أحدِ أناسيِّ ذلك الموضعِ ومن عقلاء ذلك الموضعِ .

ويَرى المازنيُّ وجهاً ثالثاً وهو أَنَّهُ خلطَ مَنْ يَعْقِلُ بما لا يعقلُ ، فعَبَّرَ عن جماعة ذلك بأحدٍ ، ثُمَّ أَبْدَلَ حماراً من لفظٍ مشتملٍ عليه وعلى غيره ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي رَجُلِينَ وَمِنْهُمْ مَنْ

(١) الكتاب ٣٠١/٢ .

(٢) التعلية ٤٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ .

يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ^(١) ﴿ لما خلط من يعقل بما لا يعقل في قوله : ﴿ كل دابة ﴾
عبر عنها كلها بلفظ من يعقل^(٢) .

* وكان يرى سيويه في " باب ما يُقَدَّم فيه المستثنى^(٣) " في قولك ما
أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيد ، أن
الرَّفْع والجُرُّ جائز ، الرَّفْع في قولك : (إلا أبوك) و الجُرُّ في قولك :
(إلا عمرو)^(٤) .

أمَّا المازيُّ فكان يَرَى فيها النَّصب هو الوجه ، ويكون (خيرٌ من زيد)
صفةً لـ (أحد) ؛ لأنَّ المبدل منه لغوٌ فلا يوصف ؛ وقد أبدلت منه عمراً ؛
فلمَّا نصبتَ عمراً زالَ عنه الإبدال .

* واستدركَ عليه أيضاً في باب " مَا يَنْصَرَفُ من الأمثلة ومالا
ينصرف "^(٥) وَقَالَ أَخْطَأَ سيويه في قوله : هذا رجلٌ أَفْعَلٌ ؛ حين ترك صرف
أفعل ، وَقَالَ المبرِّدُ لم يصنع المازيُّ شيئاً ، والقول عند غير المبرِّد أَنَّهُ ينصرف ؛
لأنَّ العربَ لما وصفت بـ (أفعل) الذي هو اسم في الأصل صرفته ، وذلك في
قولهم : هؤلاء نسوةٌ أربَعٌ ؛ ومررت بنسوةٍ أربَعٍ^(٦) .

(١) الثور : آية ٤٥ .

(٢) الثُّكْتُ ٦٢٣/١ - ٦٢٤ .

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢ .

(٤) المقتضب ٣٩٩/٤ ، التعلية ٦٦/٢ ، الثُّكْتُ ٦٣٨/١ ، شرح المفصل ٩٢/٢ ، شرح جمل

الزَّجَّاجِي ٢٦٤/٢ .

(٥) الكتاب ٢٠٣/٣ ، التعلية ٢٢/٣ ، شرح عيون كتاب سيويه ١٩٢ .

(٦) الثُّكْتُ ٨١٧/٢ .

* وخالفه في " باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث " حيث مثل لما جاء معدولاً عن بنات الأربعة^(١) بـ (قرقار و عرعار) وهي لعبة بمثّلة خراج أي اخرجوا ، وهي لعبة أيضاً ، أمّا أبو عثمان فيرى أنّها حكاية للأصوات ؛ يُقال عَرَعَرَ الصَّبِيُّ إذا قال : عَارَ عَارَ ، وقرقار حكاية صوت الرِّيح في السَّحاب^(٢) .

* وفي " باب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث " ^(٣) كان يَرَى سيويه أنّه إذا جَمَعَ (ورقاء) اسم رجل بالواو والتّون ، وبالياء والتّون ؛ فإنّك تجيء بالواو من غير همز " ورقاوون " وأشار المازنيّ إلى أنّ الجمع بالهمز لا بأس به لانضمام الواو .

وَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ السَّرَافِيُّ ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ سَهُوٌ مِنَ الْمَازِنِيِّ^(٤) .

* وخالفه في " باب ما يُحذف في التّحقير من بنات الثلاثة " وذلك في تصغيره لـ (عَثُولٌ) حيث يَرَى في تصغيرها عُثِيلٌ و عُثِيلٌ ؛ لأنّك لو جمعت قلت : عَثَاوِلٌ وَعَثَاوِيلٌ^(٥) .

أَمَّا الْمَازِنِيُّ فَيَرَى أَنَّ تَحْقِيرَهَا " عُثِيلٌ " بِحذف الواو لأنّها زائدة ، وأكبر حُجَّةٌ لسيويه هو أنّه حكى ذلك عن العرب^(٦) .

(١) الكتاب ٢٧٦/٣ .

(٢) الانتصار ٢٠١ - ٢٠٢ ، ارتشاف الضّرْب ١٩٩/٣ ، وهي من المسائل التي تابع فيها الميرد المازني ، يُنظر الانتصار المسألة السابعة والثمانون ، صفحة (٢٠١ - ٢٠٢) .

(٣) الكتاب ٣٩٤/٣ .

(٤) التعلّيق ٢٣٦/٣ ، وهذه من المسائل التي تابع فيها الميرد رأي المازني ، يُنظر الانتصار ، المسألة السابعة والتّسعون ، صفحة (٢١٤ - ٢١٥) .

(٥) الكتاب ٤٣٠/٣ .

(٦) الانتصار ٢١٩ ، التّكت ٩٢٢ - ٩٢٣ ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيها الميرد رأي المازني ، يُنظر الانتصار المسألة المائة صفحة (٢١٩ - ٢٢٠) .

* وخالفه أيضاً في " باب ما يُحذف في التّحقير من زوائد بنات الأربعة^(١) وذلك في تصغيره إبراهيم وإسماعيل على بُريهيم وسُميعيل ؛ احتجاجاً بأنّ الهمزة لا تُزاد على بنات الأربعة والخمسة ، والصّحيح عنده : أبيريه وأسيمع^(٢) .

* وخالفه في " باب تحقير ما حذف منه ولا يُردُّ في التّحقير ما حُذف منه^(٣) حيثُ يرى سيويه في هذا الباب أنّه يُشترطُ ردُّ الحرف المحذوف في الكلمة إذا كان لا يحتاج إليه ، وقيل له: إن أناساً يقولون هُوَيْثِر في التّصغير ، فقال سيويه : هؤلاء لم يحقروا هاراً وإثما حقروا هائراً .
أمّا الماضيُّ فكانَ يرى أن تصغير (هار) هويثر ، ويضع يويضع ؛ فيردُّ الكلمة إلى أصلها^(٤) .

* واستدرك عليه أيضاً في " باب تحقير بنات الواو والياء اللاتي لامهّنّ ياءات أو واوات " ^(٥) والمسألة من مسائل الإعلال والإبدال وذلك في وزن (فَعَائِل) مثل مَطَاء فإذا جمع يقال : مَطَايا و من غير همز .
أمّا الماضيُّ فيرى غير ذلك إذ يقولُ إنّهُ لا يجوزُ فيها غير الهمز^(٦) .

(١) الكتاب ٤٤٦/٣ .

(٢) الانتصار ٢٢٣ و التّعليقة ٢٩٧/٣ ، وهذه المسألة من المسائل التي استفادها المبرّد وتابع فيها الماضي ، يُنظر الانتصار المسألة ثلاثة ومائة ، صفحة (٢٢٣ - ٢٢٤) .

(٣) الكتاب ٤٥٦/٣ .

(٤) الثّكت ٩٣٢/٢ - ٩٣٣ ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيه المبرّد رأي الماضي ، يُنظر الانتصار المسألة خمسة ومائة ، صفحة (٢٢٦ - ٢٢٧) .

(٥) الكتاب ٤٧١/٣ .

(٦) الثّكت ٩٤٢/٢ .

* واستدرکَ عليه أيضاً في " باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لامهتنَّ
ياءات وواوات " (١) وذلك في تصغيره لـ (عَدَوِي) اسم رجل أوصفة
وتقول : عُدِّيٌّ ، ويقول : إنَّ من قال فيه : عُدَوِيّ فقد أخطأ .

أمَّا المازنيُّ فيرى أنَّ تحقيره : عُدِّيٌّ ؛ لأنَّك لا تُريد النَّسب ، ويَرى ابن
ولاد أنَّ سيويه خلطَ بين عَدَوِيّ وعُدِيّ (٢) .

* واستدرکَ عليه أيضاً في " باب أحوال الحروف التي قبل التُّون
الخفيفة (٣) وذلك في مسألة توكيد الفعل بالتُّون إذا كان من الأفعال الخمسة
حيثُ يَرى سيويه أنَّ حذف نون الرَّفَع بسبب توالي الأمثال ، ثلاث نونات .

أمَّا أبو عثمان فلا يَرى هذه العلة ؛ لأنَّ الجمع بين ثلاث نونات غير
مستنكر مثل : إنَّني وغيرها (٤) .

* واستدرکَ عليه أيضاً في " باب ما كانت الواو فيه أوَّلاً وكانت
فاءً " (٥) في تخفيف (وُؤِيّ) فإنه يقول برأي شيخه (أويّ) فأبدل من الواو
همزة ؛ لأنَّه لا يلتقي واوان في أوَّل الحرف ، أمَّا المازنيُّ فيَرى أنَّ هذا خطأ ؛ إذ
لا يلزم همز أوَّله ؛ لأنَّك تنوي بالواو المنقلبة همزة ؛ ولذلك لم تدغمها في الياء

(١) الكتاب ٤٧١/٣ .

(٢) الانتصار ٢٢٨ ، وهذه من المسائل التي تابع فيه المبرِّد رأي المازني ، يُنظر الانتصار المسألة ستة
ومائة ، صفحة (٢٢٧ - ٢٢٩) .

(٣) الكتاب ٥١٩/٣ .

(٤) المقتضب ٢٠/٢ ، ٢١ ، ٢٢ ، التعليق ٢٢/٤ ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيها المبرِّد
رأي المازني ، ينظر الانتصار المسألة مائة وعشرة صفحة (٢٣٤ - ٢٣٧) .

(٥) الكتاب ٣٣٣/٤ .

التي بعدها ولا يجوز في (أوي) إلا في قول من همز الواو إذا انضمت ليس
لالتقاء من الواوين ولكن على من قال : أجوه في وجوه^(١) .

* واستدرك عليه أيضاً في " باب ما قيس من المعتل من بنات الياء
والواو ولم يجرى في الكلام إلا نظيره من غير المعتل " ^(٢) وذلك في بنائه فعلان
من حيث فإنه يقول : حيآن .

أما المازني فيرى أنك إذا بنيت فعلان من حيث تقول : حيوان ؛ لأن
الواو والياء إنما يشبهان المتقاربات إذا سكنت الأولى منها نحو : سيد .

فأما طويل وسويق ، فلا تجعل الواو والياء فيه بمثلة المتقاربات^(٣) .

هذا ما كان من استدراقات المازني على سيويه ، وهؤلاء النحاة الثلاثة
- أعني الأخفش والجرمي والمازني - هم من أكثر النحاة الذين استدركوا على
سيويه قبل المبرد كما هو عنوان هذا البحث ، وهم الذين استفاد منهم المبرد
كثيراً في استدراقاته على سيويه كما بين ذلك هو بنفسه في كتابه المفقود
" مسائل الغلط " ؛ لذلك حرصنا على ذكر استدراقاتهم ، وإن كانت مختصرة
بعض الشيء ، إذ إنه ليس مجال بسطها ههنا ، وثمة نحاة غيرهم استدركوا على
سيويه ، وهم من النحاة المشهورين أمثال الكسائي والفرّاء والأصمعي
والزيادي وغيرهم ، ولكن ما ذكر فيه العنية إن شاء الله .

(١) الانتصار ٢٦٢ ، النصف ٢٦٦/٢-٢٨ ، وهذه المسألة من المسائل التي تابع فيها المبرد المازني ،

ينظر الانتصار ، المسألة السابعة والعشرون بعد المائة ، صفحة (٢٦٢ - ٢٦٣) .

(٢) الكتاب ٤٠٩/٤ .

(٣) هذه المسألة من المسائل التي تابع فيها المبرد رأي المازني ، ينظر الانتصار ، المسألة التاسعة

والعشرون بعد المائة ، صفحة (٢٦٤ - ٢٦٦) .

٢ - مخالفات المبرّد لسيبويه واستدراكاته عليه .

استدرّك المبرّد على سيبويه كثيراً من المسائل ، أفاد بعضها مّن سبقه من الثّحاة ، وانفرد بالجزء الأكبر منها .

والاستدراكاتُ التي أفاد منها المبرّد بالتحديد تقعُ في إحدى وأربعين مسألة ، وقد أشارَ الخفّاقُ لكتاب الانتصار الدكتور زهير سلطان إلى أنّها تسع وثلاثون مسألة في دراسته المختصرة للكتاب ، وأشار الشيخ عبدخالق عزيمة في مقدّمة المقتضب إلى أنّها تقرب من الأربعين مسألة ، إلا أنّي بعد التحقيق وجدتها إحدى وأربعين مسألة .

بلغت المسائل الموجودة في كتاب الانتصار ثلاثاً وثلاثون ومائة مسألة ، والثّحاة الذين أفاد منهم المبرّد كثيراً هم الأخفش و المازنيّ والجرميُّ بالإضافة إلى مسألتي للأصمعيّ ، وربما كانت المسألة المستفاد من رأي عالين أو أكثر وتفصيل المسائل كالآتي :

بلغت المسائل التي استفادها من المازنيّ تسع عشرة مسألة ، وثمانين مسائل من الأخفش ، ومن الجرميّ خمس مسائل ، ومن الأصمعيّ مسألتي ، ومن المازنيّ والأخفش أربع مسائل^(١) ، ومن المازنيّ والجرميّ مسألة واحدة ، ومن الأخفش والجرميّ مسألة واحدة ، ومن المازنيّ والجرميّ والفراء مسألة واحدة .

وهذه المسائل في كتابه المفقود " مسائل الغلط " و لولا " الانتصار " لما عرّفت هذه المسائل ، ولكننا لا ندري أ حوى هذا الكتاب كلّ مسائل المبرّد ؟ أم لا ؟

(١) أشار الخفّاق في المقدمة إلى أنّها ثلاث مسائل ، يُنظر الانتصار صفحة (٢٠) .

لكنني أرجح أن كتاب " الانتصار " قد حوى كل المسائل ؛ لحرص ابن ولاد الواضح من خلال كتابه على تبرئة ساحة سيويه مما قيل فيه ، ولقوله في بداية كتابه : " هذا كتابٌ نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيويه غلط فيها ، ونبيتها ، ونردُّ الشبه التي لحقت فيها (١) " .

ولعل التتوخي (٢) وهم عندما ترجم للمبرد وذكر أن له كتاباً صغيراً يردُّ فيه على سيويه نحو أربعمئة مسألة ؛ والسبب في ذلك أن عدد المسائل الذي ذكره ضخمٌ ، ثم ليس من المعقول أن يكتبني ابن ولاد بثلاث وثلاثين ومائة مسألة ويترك أكثر من مائتين وخمسين مسألة من غير ردٍّ أو إشارة !!!

وقد نقل التتوخي نصاً للزجاج يُبين فيه موقفه من هذه الاستدراكات فقال : قال الزجاج : « رجَّع عن أكثرها إلى قول سيويه - يعني المبرد - قال : وفيها مما يلزم سيويه على مذهبه نحو أربعين مسألة ، والذي اعتقد في ذلك أن سيويه لا يتعلق به شيءٌ مما ذكر عنه ؛ لأنه يروي عن العرب قول الشاعر :

ولم يرتفق والناس محتضرونه
جميعاً (وأيدي المعتفين رواهه)

ومثل :

أنا ابن التارك البكري بشرٍ
عليه الطيرُ ترقبه وقوعاً

وهل يُسمَّى مثل رواية هذا على المجاز " غلطٌ من الراوي " (٣) .

(١) الانتصار ، صفحة (٤٣) .

(٢) يُنظر تاريخ العلماء التحوين للتتوخي صفحة (٥٩) .

(٣) تاريخ العلماء التحوين ٥٩-٦١ .

وَكَانَ الْمِرْدُ يَرُدُّ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِالترْتِيبِ كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْكِتَابِ ،
وَقَدْ قَسَمَ الْكِتَابَ إِلَى أَجْزَاءٍ ، يَذْكَرُ الْجُزْءَ ثُمَّ الْبَابَ .

يَقُولُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْخَامِسَةِ وَالْعِشْرِينَ :

(وَمَا أَصْبَنَاهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ فِي بَابِ تَرْجُمْتُهُ : هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ سُمِّيَ
الْفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ مِضَافَةٌ لَيْسَتْ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ الْحَادِثِ) (١) ، وَهَذَا فِي بَعْضِ
الْأَحْيَانِ .

وَإِذَا لَمْ يُصِْبْ شَيْئاً فِي الْجُزْءِ فَإِنَّهُ يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ
التَّاسِعَةِ وَالْخَمْسِينَ : (وَلَمْ تُصِبْ فِي الثَّانِي عَشَرَ شَيْئاً) (٢) .

وَكَانَتْ طَرِيقَتُهُ فِي عَرْضِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ يَذْكَرُ كَلَامَ سَبِيوِيهِ مَشِيرًا إِلَى الْبَابِ
فِي الْغَالِبِ وَالْجُزْءِ أَحْيَانًا ، ثُمَّ يَبْدَأُ الرَّدَّ بِقَوْلِهِ : قَالَ مُحَمَّدٌ يَعْنِي نَفْسَهُ ، وَأَحْيَانًا
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ .

وَقد كَانَ يَنْقُدُ كُلَّ مَا يَرَاهُ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِهِ ، سِوَاءً فِي الْإِسْتِشْهَادِ أَوْ الرَّوَايَةِ
أَوْ اللَّفْظِ ، أَوْ فِي الْإِعْرَابِ ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ .

وَكَانَ يُشِيرُ فِي الْغَالِبِ مَا إِذَا كَانَ كَلَامُهُ مُتَابِعًا لِأَحَدِ النَّحَاةِ ، يَقُولُ فِي
الْمَسْأَلَةِ السَّابِعَةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ التَّقْدِ : " وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ " (٣) .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ يَقُولُ : " وَخَبَرْنَا أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ بِهَذَا كَلِمَةً " (٤) .

(١) الانتصار ، مسألة ٢٥ صفحة (٩٠) .

(٢) الانتصار ، صفحة (١٤٦) .

(٣) الانتصار ، صفحة (٥٤) .

(٤) الانتصار ، صفحة (٥٨) .

وقد بلغت المسائل التي استدرکها المبرّد على سبويه ثلاثاً وثلاثون ومائة مسألة ، وهي المسائل الموجودة في كتاب الانتصار الذي بين أيدينا .
وهناك مسألة واحدة ردّ عليها ابن ولاد من غير وضع لفظ " مسألة " لها ، وهي مسألة تقع ما بين المسألة السابعة والثامنة ، وينبغي الإشارة إلى أنّ هناك مسألتين ، لم تكونا في الاستدراك على سبويه وإنما كانتا في الاستدراك على الأخفش وهما :

* قال محمد بن يزيد : " واحتجّ أبو الحسن الأخفش في هذا الباب :
جواز العطف على عاملين بآيتين ليس في واحدة منهما عطف على عاملين
وذلك في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ ^(١) ، وقوله :
﴿ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(٢) ، قال فعطف على (في) وعلى
(اللام) واللام ليست عاملة ، ولكن قرأ بعض القراء : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ
الرِّيَّاحِ آيَاتٍ ﴾ ^(٣) فنصب آيات ، وعطف على عاملين ؛ وقد ردّ عليه ابن
ولاد في ذلك ^(٤) .

* ومن ذلك قول الأخفش في باب ترجمته : " هذا باب صار فيه الفاعل
بمثلة الذي فعل في المعنى " ، زعم أنّ الكاف في الضارباك لا يكون في موضع
نصب ؛ لأنّ المضمّر لا يجوز أن تدخل التّون بينه وبين ما قبله ؛ لأنّه لا ينفصل ،

(١) الجاثية آية ٤ .

(٢) سبأ آية ٢٤ .

(٣) الجاثية آية ٥ ، والنصب قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع ، وهي التي عليها
المصحف ، يُنظر مختصر في شواذ القرآن ١٣٨ والكشف عن وجوه القراءات ٢٦٧/٢
والتيسير ١٩٨ .

(٤) ما بعد المسألة السابعة ، الانتصار ٥٦ ، ٥٧ .

وهذا غلط ؛ لأنَّ المضمَرُ إنما يعتبر بالظاهر وأنت متى كفتَ الثَّونَ والتَّنوينَ في الظَّاهر لم يكن إلا جراً ، ولكنَّ القول كما قال سيبويه في أنَّ الوجَهَ فيه أن يكون جراً ، ويجوزُ أن يكونَ نصباً في قول من قال : (١)

الحافظو عورة العشيِّرة

وقد وافقَ ابن ولاد المبرِّد على رأيه وهو مذهب سيبويه (٢).

وقد تضمَّنت مسائل " الانتصار " مسائل خلافيَّة بين البصريين والكوفيين ، أشار إليها المحقِّق (٣) ، وقد بلغت أربع مسائل :

١- الخلافُ في الألف والواو والياء في التثنية والجمع (٤).

٢- الخلافُ في رافع المبتدأ إذا كان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً (٥).

٣- الخلافُ في حاشا في الاستثناء (٦).

٤- الخلافُ في جواز تقديم التَّمييز على عامله إذا كان فعلاً

متصرفاً (٧).

(١) البيت لعمر بن امرئ القيس الخزرجي في جمهرة أشعار العرب ٢٣٧ والخزانة ١٨٨/٢ ولرجل من الأنصار في الكتاب ١٨٥، ١٨٦/١ والإفصاح ٢٩٩ ، ونُسب إلى شريح بن عمران من بني قريظة أو مالك بن العجلان الخزرجي في شرح أبيات سيبويه ١٤١/١ ، ١٤٢ ، وتامه :

الحافظو عورة العشيِّرة لا يأتهم من ورائنا نطفُ

(٢) يُنظر الانتصار ، مسألة ٢١ صفحة (٨٥) .

(٣) الانتصار ، صفحة (١٩) .

(٤) الانتصار ، المسألة الثانية صفحة (٤٥) .

(٥) الانتصار ، المسألة التاسعة والأربعون صفحة (١٢٧) .

(٦) الانتصار ، المسألة السبعون صفحة (١٦٩) .

(٧) الانتصار ، المسألة الثانية والعشرون صفحة (٨٥) .

ونجد المبرّد قد كرّر أربع مسائل فيمسك ابن ولاد عن الردّ عليها اعتماداً على ما سبق ، وكان يُشير إلى أنّ الردّ قد تقدّم ، وقد أشار إليها محقّق الكتاب (١) ، وهذه المسائل هي :

١- المسألة الثالثة ، وقد سقط أولها من النسخة ؛ وهي ردّ على سيويه في قوله : " ومثل ذهبت الشام ، ودخلت البيت " فقد ذهب المبرّد إلى أنّ البيت مفعول به للفعل دخل ، وهو من الأفعال التي تتعدّى مرةً بحرف ومرةً أخرى بغير حرف .

ثمّ يكرّر المبرّد ذلك في المسألة الثامنة عشرة بقوله :

" ومن ذلك قوله في دخلت البيت إنّهُ حُذِفَ منه حرف الجرّ ، وإنّما البيت هاهنا مفعول صحيح كما قال الله جلّ ثناؤه ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ (٢) وقد مضى تفسيرُ هذا فيما مضى من قبل ؛ فلذلك أمسكنا عنه هاهنا (٣) " .

فَنَرَى أَنَّ ابْنَ وَلَادٍ أَمْسَكَ عَنِ الرَّدِّ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ الْكِفَايَةُ .

٢- المسألة السادسة ، ومن ذلك قوله في باب ما يخبر فيه عن التَّنْكَرَةِ بِالنَّكَرَةِ ، قال سيويه : " ولا يجوزُ في أحد أن تضعه في موضع واجب ؛ لأنّه إنّما وَقَعَ في كلامهم نفيّاً عاماً (٤) " .

(١) الانتصار ، صفحة (١٨) .

(٢) الفتح آية (٢٧) .

(٣) الانتصار ، مسألة ١٨ صفحة (٨١) .

(٤) الكتاب ١/٥٤ ، ٥٥ .

قال محمد : وليس كما قال ؛ وإنما خلا أحدٌ أن يقع موقع الجميع فإن كان في الإيجاب موضع يكون الواحد فيه على معنى الجميع وقع أحدٌ فيه كما يقع في التثني نحو قولك : جاءني اليوم كلُّ أحدٍ ، وأولُّ أحدٍ لقيتُ زيدٌ ، وعلى هذا قال الأخطل^(١) :

حَتَّى بَهْرَتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

وردٌ عليه ابن ولاد في ذلك ، ثمَّ نجده يكرِّر استدراكه عليه بقوله في المسألة السابعة والخمسين :

" قَالَ وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَابِ نَعَمْ ، قَالَ : « وَأَمَّا أَحَدٌ وَأَرَمٌ وَكَيْعٌ وَعَرِيبٌ وَكَرَّابٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَا يَقَعْنَ وَاجِبَاتٍ وَلَا حَالًا وَلَا اسْتِثْنَاءً » .

قال محمد : " وهذا خطأ ؛ لأننا نقول : قد جاءني كلُّ أحدٍ ، ومررتُ اليوم بكلِّ أحدٍ من بني فلان ، وإنما القولُ في أحدٍ وما أشبهه أن تقول : لا يقعن إلا في موضع يقع فيه الجميع والواحد الذي في معنى الجميع ، تقول : كُلُّ أَحَدٍ جَاءَنِي ، وَكُلُّ الرَّجَالِ ، وَمَا جَاءَنِي الْيَوْمَ رَجُلٌ ، وَمَا جَاءَنِي الْيَوْمَ رَجَالٌ وَالرَّجَالِ ... " .

فوجدُ ابن ولاد لم يردَّ أيضاً واكتفى بقوله إنها مكررة^(٢) .

٣- المسألة الحادية والسبعون ، ومن ذلك قوله في باب أي ، وتقول : أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ ، عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ : الَّذِي تَشَاءُ لَكَ ، قَالَ : وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ : أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ ، فَتَضْمُرُ الْفَاءَ .

(١) البيت ليس للأخطل وإنما هو لذي الرُّمة في ديوانه ٢٦٩ .

(٢) الانتصار ، مسألة ٥٧ صفحة ١٤٢ ، ١٤٣ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : " وهذا خطأ ، وإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ عَلَى ضَعْفِ كَمَا ذَكَرَ فِي بَابِ الْجِزَاءِ وَهُوَ قَوْلُهُ : (١)

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

عَلَى أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الْبَيْتَ :

..... مِنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يُشْكِرُهُ

وهذا الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضَّعْفِ (٢).

وَيَرُدُّ عَلَيْهِ ابْنُ وِلَادٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضاً ، ثُمَّ يُكْرِرُ الْمِرْدُّ الْاسْتِدْرَاكَ عَلَى سَبِيوِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ وَالسَّبْعِينَ :

« وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَابِ الْجِزَاءِ : " وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ : إِنْ تَأْتَنِي أَنَا كَرِيمٌ ، فَقَالَ لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ أَنَا كَرِيمٌ يَكُونُ كَلَاماً مَبْتَدَأً ، وَالْفَاءُ وَإِذَا " يَعْنِي الَّتِي لِلْمَفْجَأَةِ ، نَحْوُ ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٣) لَا يَكُونَانِ مَنقُطَتَيْنِ مَّا قَبْلَهُمَا » .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَهَذَا نَقْضُ إِجَازَتِهِ أَيُّهَا تَشَأْ لَكَ ، عَلَى نِيَّةِ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّ « لَكَ » لَا تَكُونُ مَبْتَدَأً ، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ ابْنُ وِلَادٍ وَقَالَ : " قَدْ مَضَى مِنَ الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ (أَي) مَا أَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ ؛ إِذْ كَانَ كَلَامُهُ مُكْرَرًا (٤) " .

(١) البيت مما ينسب إلى كعب بن مالك وغيره ، يُنظر الكتاب ٦٥/٣ ، وديوان كعب ٢٨٨ .

(٢) الانتصار ، مسألة ٧١ صفحة (١٧٢) .

(٣) الرُّوم آية ٣٦ .

(٤) الانتصار مسألة ٧٤ صفحة (١٧٧) .

٤- المسألة الثامنة عشرة بعد المائة ، ومن ذلك قوله باب ترجمته :
" هذا باب اشتقاقك لبنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها " ، قال :
« وَمَا كَانَ يَفْعَلُ مِنْهُ مضموماً بُنِيَ المصدرُ مِنْهُ وَالْمَكَانَ عَلَى مَفْعَلٍ » .

قال محمد : وقد جاء في الكلام في بعض الروايات مَفْعَلٌ بغير هاء ، قال
الشاعر^(١) :

أبلغ الثعمان عني مالكا أنه قد طال حبسي وانتظار

ولم يرد عليه ابن ولاد أيضاً وقال : المسألة معادة ، وقد مَضَى الجوابُ
عنها في باب ترجمته : " هذا باب اشتقاقك لبنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة
من لفظها^(٢) " .

وإذا أردنا أن نُحصيَ المسائلَ الخالصة للمبرد في نقد سيبويه فنقول : ورد
في كتاب الانتصار ثلاثٌ وثلاثون ومائة مسألة ، بالإضافة إلى المسألة التي لم
يوضع لها عنوان وقد أشرنا إليها ، فالجموع أربعٌ وثلاثون ومائة مسألة ، أربع
منها متكررة كما أوضحناها قبل قليل بالتفصيل^(٣) ، فالباقي ثلاثون ومائة ،
واثنتان في نقد الأخفش يتبقى ثمان وعشرون ومائة مسألة ، وإحدى وأربعون
مسألة تابع فيها المبرد غيره من النحاة ، كما أشرنا إلى ذلك في ؛ إذا فالباقي
الخالص للمبرد في نقد سيبويه سبعٌ وثمانون مسألة .

(١) لعدي بن زيد العبادي في ديوانه صفحة (٩٣) .

(٢) الانتصار ، مسألة ١٢٤ صفحة ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٣) أشار عبد الخالق عزيمة في مقدمة المقتضب ٩٦/١ إلى أن المتكرر مسألة واحدة بخلاف الواقع .

« ولم يُفرِّق ابن ولاد بين المسائل التي رَجَعَ عنها المبرِّد وتلك التي بقي على رأيه فيها ، فإذا كرَّرَ المبرِّدُ المسألة في موضعٍ آخر ذَكَرَهَا ابن ولاد في الموضع الثاني أيضاً من غير أن يردَّ عليها ، واكتفى بالإشارة إلى أن الردَّ على هذه المسألة قد تقدَّم ، - وقد ذكرتُ المسائل (١) التي تكررَّت في الانتصار قبل قليل - أمَّا إذا كانت المسألتان متشابهتين فإنَّ ابن ولاد لم يردَّ عليهما مرتين وإنَّما ردَّ عليهما مرَّةً واحدةً في الموضع الثاني ، ومثال ذلك أن المبرِّد (٢) ردَّ على سيبويه قوله : " والرَّفْعُ لا يكونُ في هذا الموضع ؛ لأنَّه ليس بجوابٍ لقوله : أ إذا عندك أمّ ذا ؟ وليس في هذا الموضع معنى ليس (٣) " .

فَذَكَرَ ابن ولاد ردَّ المبرِّد عليه ثُمَّ قال بعده : " وذكر مسألة في معنى هذه التي ردَّها ، وهي في الباب تتلو الأولى ومن تمام الكلام ، وجمعناها لأنَّ الكلام فيها واحدٌ " ، ثُمَّ ذكر بعد ذلك المسألة الأخرى ، وردَّ عليهما في الموضع الثاني (٤) .

وقد يذكرُ كلاماً لسيبويه ، ثُمَّ يُتْبَعُهُ بردُّ المبرِّد عليه ، ولا يردُّ عليه في هذه المسألة (٥) ، ثُمَّ ينتقلُ إلى مسألة أُخرى يذكرُ فيها كلاماً لسيبويه وردَّاً للمبرِّد عليه ، ويردُّ ابن ولاد عليهما (٦) في الموضع الثاني (٧) .

(١) يُنظر صفحة (٥٠ - ٥٣) من هذا البحث .

(٢) تُنظر المسألة السادسة والسُّتون في الانتصار صفحة (١٥٧) .

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ .

(٤) تُنظر المسألة السابعة والسُّتون من الانتصار صفحة (١٨٥) .

(٥) تُنظر المسألة التاسعة والخمسون من الانتصار صفحة (١٤٦) .

(٦) تُنظر المسألة السُّتون من الانتصار صفحة (١٤٧) .

(٧) المحقِّق ، يُنظر الانتصار صفحة (٢٢) .

وَكَانَ ابْنُ وِلَادٍ يَقتصرُ في الرَّدِّ على تلك المسائل الموجودة في الانتصار ، مع علمه أَنَّهُ ربَّما كان للمستدرك أَكثر من استدراك في نفس الباب ولكن في كتب أُخرى ، إلا أَنَّهُ يقتصر في الرَّدِّ على ما كان في كتاب " مسائل الغلط " ، وَعِلْمُ ابْنِ وِلَادٍ بالاستدراكات التي في الكتب الأخرى لنفس المستدرك تدلُّ على ثقافة ابن وِلَادٍ واطِّلاعه ، فانظرُ إليه في المسألة الأولى قبل رَدِّه على المبرِّد يقول : " هذا الرَّدُّ يُحكى عن المازني ، وقد رَدَّ أَيضاً مسألةً أُخرى في هذا الباب ، إلا أَنَا نقتصرُ على المسائل التي جمعها محمد بن يزيد وألَّفها في كتابه ، وأما الحكايات فنحنُ نذكرها في مواضع من تفاسير الكتاب (١) . "

وربَّما تتعدَّدُ أوجهُ الرَّدِّ في المسألة الواحدة فيقومُ ابن وِلَادٍ أحياناً بإجمالها في نهاية الرَّدِّ ، وتلخيصها ، فانظرُ إليه في هذه المسألة التي يردُّ فيها على المبرِّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم (٢) يقول :

" ... فهذه ثلاثة أوجه أولها أَنَّهُ فرَّقَ بين حركة الإعراب وحركة البناء ، وحذف (حركة) من الأوَّل ، واجتزأ بذكر الثانية ، والوجه الثاني : فرَّقَ فيه بين حرف الإعراب ، وحرف البناء ، كالدَّال من زيد ، والشَّاء من (حيثُ) على التَّأويل الذي ذكرناه ، والوجه الثالث : فرَّقَ فيه بين الاسم المعرب والاسم المبني ، وكلُّ هذه الوجوه إلى معنى واحدٍ ترجعُ ؛ لأنَّ الذي قصده في هذا القول معنى تودِّي هذه الوجوه إليه (٣) . "

(١) يُنظر الانتصار صفحة (٤٤) .

(٢) الكتاب ١/١٣ .

(٣) الانتصار ، المسألة الأولى (٤٥) .

وَكَانَ ابْنُ وِلَادٍ يُشِيرُ إِلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي تَرَجَعَ عَنْهَا الْمَبْرَدُ ، فَيَقُولُ فِي إِحْدَى الْمَسَائِلِ الَّتِي رَدَّ فِيهَا عَلَى الْمَبْرَدِ :

" ... وَوَجَدْتُ بِحِطِّ أَبِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالٌ : وَجَدْتُ هَذَا الْبَابَ مَضْرُوباً عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ ، يَعْنِي كِتَابَ مُحَمَّدٍ ، وَكَانَ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ ... (١) "

وَفِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ قَدْ يَتَرَجَعُ الْمَبْرَدُ عَنْ بَعْضِ الْآرَاءِ الَّتِي نَقَلَهَا عَنِ الْأَخْفَشِ مِثْلًا ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ وِلَادٍ لَا يَكْتَفِي بِالَّتَرَجُعِ مِنْ دُونِ أَنْ يُبَيِّنَ فَسَادَ الرَّأْيِ ، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْفَائِدَةِ الْعِلْمِيَّةِ ، فَانظُرْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُ : " فَأَمَّا مَا حَكَاهُ مُحَمَّدٌ عَنِ الْأَخْفَشِ مِنْ أَنَّهُ يُضْمَرُ (أَنْ يَكُونَ) فَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، وَلَسْنَا نَقْتَصِرُ عَلَى رَجُوعِهِ دُونَ تَبْيِينِ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ فِيهِ وَإِفْسَادِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصَادِرَ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا وَلِيَتْ (أَمَّا) فَالْأَكْثَرُ فِيهَا التَّنْصِبُ ، فَإِذَا أُضْمِرَتْ (أَنْ يَكُونَ) وَهُوَ مَصْدَرٌ ، وَنَصَبَتْهُ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَنْصَبُ بِإِضْمَارٍ نَاصِبٍ فَقَدْ لَزِمَهُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمَرُ مَصْدَرًا أَيْضًا ، وَيَكُونُ مَنْصُوبًا بِمَصْدَرٍ آخَرَ ، فَيَتَّصِلُ هَذَا بِمَا لَا غَايَةَ لَهُ ، وَهَذَا فَاسِدٌ (٢) "

وَهُنَاكَ مَسَائِلُ رَجَعَ عَنْهَا الْمَبْرَدُ فِي نَقْدِ سَيَبَوِيهِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ وِلَادٍ أَغْفَلَهَا ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا مُحَقِّقُ الْكِتَابِ (٣) ، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ هِيَ :

١- ذَهَبَ سَيَبَوِيهِ (٤) إِلَى أَنَّ بَنَاتَ أُوبَرَ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْكُمَاةِ - مَعْرِفَةٌ ، وَخَالَفَهُ الْمَبْرَدُ فِي ذَلِكَ (٥) ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ

(١) الانتصار ، المسألة الثامنة والستون (١٦٦) .

(٢) الانتصار ، المسألة السابعة والثلاثون (١١٠) .

(٣) يُنظَرُ الانتصار ، صفحة (٢٧) .

(٤) يُنظَرُ الكتاب ٩٥/٢ .

(٥) يُنظَرُ الانتصار ، المسألة الخمسون صفحة (١٣٢) .

بدخول الألف واللام عليه ، ثم ذَكَرَ رأياً آخرَ للأصمعيّ ، وقد نصَّ المبرّدُ على أنّ بنات أوبر معرفة في المقتضب (١) ، وهو ما لم يلتفت إليه ابن ولاد .

٢- تقدّم المبرّدُ سيويه (٢) لأنّه أجاز مجيء الحال من التكررة في مثل قولنا: هو رجلٌ قائماً ، لكنّه أجاز مجيء صاحب الحال نكرة فقال : " مررتُ برجلٍ ظريفٍ ، فوجه هذا الخفض ... وإن نصبتَ على الحال جاز (٣) " ، ولم يشر إلى ذلك ابن ولاد .

٣- أنكرَ المبرّدُ (٤) على سيويه (٥) صحّة استشهاده بيت بعض الأعراب :

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

ولم يلتفت ابن ولاد إلى أنّ المبرّدَ رجّع عن هذا الرأي كما نصّ على ذلك عبد القادر البغدادي حين قال : " وكان المبرّدُ ذهبَ إليه قديماً وذكره في كتاب الرّدّ على سيويه ثم رجّع عنه (٦) " .

٤- نسبَ المبرّدُ إلى الأخفش أنّه كان يرى أنّ ما كان على صيغة (أفعل) نحو : أحمر وأخضر ، ثمّ سُمّيَ به ، فإنّه ينصرف في النكرة ، وقد ردّ عليه ابن ولاد ، ولم يلتفت إلى أنّ الأخفش رجّع عن هذا الرأى في

(١) يُنظر المقتضب ٤/٤٤ ، ٣١٩ .

(٢) يُنظر الانتصار ، المسألة الثانية والخمسون صفحة (١٣٤) .

(٣) المقتضب ٤/٢٨٦ ، ويُنظر أيضاً ٤/٣١٤ ، ٣٩٧ .

(٤) يُنظر الانتصار ، المسألة السادسة والسبعون صفحة (١٨٢) .

(٥) يُنظر الكتاب ٣/٨١ .

(٦) شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٢٤١ .

كتابه (الأوسط)^(١) ، إلى أَنَّهُ لا ينصرفُ في معرفةٍ أو نكرة ، وهو مذهب سيويه^(٢) .

وَكَانَ ابن ولاد حريصاً في ردّه عَلَى المسائل كُلِّ الحرص ؛ لذلك لا نجده يكتفي بجوابٍ واحدٍ أو ردٍّ واحدٍ ، بل إنَّ الأجوبة لديه تتعدّدُ ، انظرُ إليه وهو يرُدُّ على المبرّد في المسألة الرَّابِعة والخمسين يقولُ :

" في هذه المسألة جوابان : أحدهما يشبه الجواب الذي في المسألة الأولى من العموم والخصوص ... والجواب والآخر : أن يكون أراد بقوله : إنَّ لكنَّ المثقلة في جميع الكلام بجزلة إنَّ ... (٣) " .

وفي المسألة السَّابعة والتَّسعين^(٤) كذلك ، أمَّا في المسألة الثامنة بعد المائة فَإِنَّه أجابَ عنها بأربعة أجوبة ، وذلك حينما استدرك محمد بن يزيد على سيويه في باب تحقير الأسماء المبهمة^(٥) حيثُ ذكر سيويه أن الألف تلحق في أواخرها ، فاستدرك محمد بن يزيد على سيويه ذلك وَقَالَ : وليس كلُّ ما وصف ، ولكنَّ الألف تلحقُ أواخر بعضها وقيل أواخر بعضٍ ...

فردَّ عليه ابن ولاد بقوله : " في هذه المسألة أربعة أجوبة : منها ، أَنَّهُ لو كَانَ قولُ سيويه عَلَى مَا ذكر عنه لما كان إلزامه صحيحاً ؛ وذلك أَنَّهُ إذا تكلم عَلَى معظم الباب جاز أن يجعلَ الكلامَ عاماً وإنَّ شدَّ الحرف ، فهذا وجه .

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٩ .

(٢) يُنظر الكتاب ١٩٨/٣ .

(٣) يُنظر الانتصار ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤) يُنظر الانتصار صفحة (٢١٤) .

(٥) الكتاب ٤٨٧/٣ .

والثاني : أَنَّهُ ليس الأمر على ما حكاه عنه البيّنة ؛ وذلك أَن سيبويه إِنَّمَا جعلَ الكلامَ عامًّا في أوائل هذه الأسماء المبهمة لا في أواخرها ...

والجوابُ الثالثُ : أَن هذه الألف لما كانت تلحق آخر أولى المقصورة وصار موضعاً لها ، ودخلت الكاف عليها إذا قلنا : أوليائك ، ألحقوها أيضاً هذه الهمزة في المدِّ ، كما ألحقوها الكاف ، وكانت الألف كأنها في الطرف .

والوجهُ الرَّابِعُ - وهو الذي اختاره - أَن تكون الهمزة هي ألف التّصغير على ألياً ؛ وذلك أَن الياء أدغمت في ألف الألاء فلما انقلبت الألف ياءً صارت الهمزة ألفاً ، وأدخلت عليها ألف التّحقير ، فهُمزت لاجتماع ألفين ... (١) .

وكان ابن ولاد يرجّح في بعض المسائل الوجه الذي يراه مناسباً إذا تعدّدت الأوجه ، انظر إليه في المسألة السادسة في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب ما يُخبرُ فيه عن النّكرة بالنّكرة يقول :

" ... فأما ما استشهد به في الجواز ، وهو أوّل أحد لقيتُ زيداً ، فلا يجوزُ هذا الكلام إلا أَن يجعلَ أحداً في معنى واحد كما قال الله : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (٢) وليس أحداً ها هنا هو الذي يقع في التّفني ، وإن كان اشتقاقهما واحداً ؛ لأنّ العربَ وضعتهما وضعاً مختلفاً لمعنى ...

هذا هو الوجهُ الجيّد ، وقد يجوزُ فيه وجهٌ آخر ، وهو أَن يضعَ لفظ الإيجاب على لفظ التّفني ؛ لأنّه إيجابٌ لذلك المنفيّ ، وهذا تقابل اللفظ ... (٣) .

(١) الانتصار صفحة (٢٣٢) .

(٢) الإخلاص آية ٥٣ .

(٣) الانتصار ٥٣ ، ٥٤ .

وكذلك في المسألة الثالثة والخمسين فنراه في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيويه في باب الابتداء حيث إن محمداً يقول :

" وأنت تقول : زيدٌ ضربتهُ والفعلُ خبرٌ عنه ، وليس به ولا هو من الزّمان ولا المكان ...

فيردُّ عليه ابن ولاد بقوله : " أمّا اعتراضه بقوله : زيدٌ ضربتهُ ، وأنّه خارجٌ عن هذا ، فهو شيءٌ قد ابتداءً به صدر كتابه (١) ، واستغنى عن إعادته هنا ، وجعله في باب الفاعل والمفعول به ؛ لأنّ الابتداء عارضٌ فيه ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : زيدٌ ضربتهُ ، جاز التّصّبُ في زيدٍ وإن شغلتَ عنه الفعل ؛ لأنّه في المعنى مفعولٌ به على كلّ حالٍ وإن كان مبتدأً ، ألا ترى أنّك لو أتيتَ بالحروف والمعاني التي هي بالفعل أولى لكان التّصّبُ أجود ، وذلك في الاستفهام والأمر والتّهي والتّفى ... (٢) "

وترى المبرّد أحياناً في استدرآكاته يُغيّرُ من كلام سيويه ، ونجد ذلك في المسألة الرَّابعة والعشرين :

* " ومن ذلك : زَعَمَ سيويه في هذا الباب أنّه يُقال : ممّا سمعَ من العرب الفصحاء : متى سير عليه ؟ فيقال : الصّيف ، كما قال (٣) :

فَقَصِرْنَ الشّتَاءَ بعدُ عليه وهو للذودِ أن يُقسَمَنَ جارُ

(١) يُنظر الكتاب ٨٠/١ ، ٨١ .

(٢) الانتصار ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٣) البيت لعديّ بن الرّقاع العامليّ في الكتاب ٢١٩/١ ، وديوانه ٢٧٦ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٨ ، ونُسب إلى أبي داود الإياديّ في شعره : ٣١٨ ، والمعاني الكبير ٨٩ واللسان (قصر) .

قال : أجروه على جواب متى ؛ لأنه لم يُردِ العدد وجواب «كم» ، ولو أرادَ جواب «كم» لم يكن له مانع من أن يُقال : كم سرّت ؟ فتقولُ : الصَّيف ، إذا كَانَ ذلك يجمع أياماً ، كما كَانَ الشَّهر ، وقد أَجَارَ سيبويه في البيت الذي ذكرناه ، قال :

فَقُصِرْنَ الشَّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ

يجوزُ أن يكونَ جواباً لـ « متى » و« كم » .

قال أبو العباس أحمد : هذا الفصل الذي حكاه محمد عن سيبويه قد غيّر منه شيئين : اللفظ والتّرتيب ، ولفظ سيبويه على غير ما قال ، وذلك أنّه قال في هذه المسألة : " وسمعنا العرب الفصحاء يقولون ، انطلقتُ الصَّيفَ ، أجروه على جواب متى ؛ لأنه أرادَ أن يقول : في ذلك الوقت ، ولم يُردِ العدد وجواب كم " ، وأنشد :

فَقُصِرْنَ الشَّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ

بعد هذا .

وذكرَ أنّه يجوز على كم ، وعلى متى ظرفين ، فذكرَ المسألة الأولى بلفظ انطلقتُ ، وغيرها محمّد إلى سير ، وبين اللفظين فرقٌ في المعنى^(١) .

ومن المسائل التي غير فيها المبرّد أيضاً المسألة الرابعة عشرة بعد المائة ،

يقول :

(١) يُنظر الانتصار ٨٨ ، ٨٩ .

* " ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب ما لُفِظَ به مما هو مثنى كما لُفِظَ بالجمع ، قَالَ : وسألتُ الخليل عن قولهم : ثلاثة كلاب ، فقال يجوزُ في الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب ، ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب ، كما قال (١) :

..... ثنتا حنظل

قَالَ مُحَمَّدٌ : والعرب تقول في أقلِّ العدد في قرءِ المرأة : أقراء ، وَقَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ (٢) فهذا نصُّ قوله إنما يجوزُ في الشعر .

قَالَ أَحْمَدٌ : نصُّ سيويهِ عن الخليل غير ما حكاه ، وذلك أَنَّهُ قَالَ : " وسألتُ الخليل عن ثلاثة كلاب ، فَقَالَ : يجوزُ في الشعر ، شَبَّهَهُ بثلاثة قرود ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ، ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب " .

فهذان وجهان : الأول منهما يجوز في الشعر ، وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب كما قالوا : ثلاثة قرود ، إلا أَنَّهُمْ لم يستعملوا الجمع القليل في قرود فيقولوا : أفراد ، واستعملوا الكثير للقليل والكثير .

والوجهُ الثاني الذي على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جائز في الكلام والشعر (٣) .

(١) هذا جزء من رجز لخطام المجاشعي أو لجنبد بن المثنى أو لسلمي الهدليّة ، يُنظر الكتاب ٥٦٩/٣ ، وإصلاح المنطق ١٦٧ - ١٦٨ ، والخزانة ٣/٣١٤ وتماه :

كَأَنَّ خِصِيهَ مِنَ التَّدْلِدِلِ ظرف عجوزٍ فيه ثنتا حنظل
(٢) البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) يُنظر الانتصار ٢٤٣ - ٢٤٤ .

وقد يَعْلَمُ المبرِّدُ بوجود غلطٍ في الكتاب وليس من رأي سيويه ويُشيرُ إلى ذلك ، بيد أنه يأتي إلا أن تكون هذه مسألة يستدرکها على سيويه ، ونجد ذلك في المسألة الثالثة والعشرين بعد المائة ، قال :

* " ومن ذلك قوله في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل ، قال : ويكون على مُفْعَلٍ في الأسماء نحو : مُصْحَفٌ ومُخْدَعٌ وموسى ، ولم يكثر هذا في كلامهم ، ولا نعلمه صفة " .

قالَ محمدٌ : وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصِّفَات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَمٌ ومُخْرَجٌ ومعطىً ، وكلُّ ما كان مفعولاً من أفعال ، وأحسبُ هذا في الكتاب غلطاً عليه ، بل لا أشك في ذلك إن شاء الله .

قال أحمدٌ : " هذا غلطٌ من أبي العباس على الكتاب لا على سيويه ؛ لأنَّه قد اعترف بأنَّه ليس من كلام سيويه وإنما غلط عليه في كتابه... (١) " .

ونجد المبرِّدَ أحياناً يتوهَّمُ في بعض المسائل كما في المسألة التَّسعين :

* " ومن ذلك قوله في باب ترجمتهُ : هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد ، قال : ولو سَمَّيتَ رجلاً بالباء من اضربُ ، لقلت : إبٌ كما ترى ، ولا يختلُّ هذا كما ترى أن يكونَ في وصله على حرف وشبهه بـ (اب) إذا خُفِّفَتْ همزُهُ " .

قالَ محمدٌ : هذا من الخطأ الفاحش ؛ لأنَّ ألف الوصل لا تلحقُ حرفاً متحرِّكاً ؛ لأنَّها إنما تدخلُ لسكون ما بعدها ، وهذا نقضُ قوله وأقوال جميع التَّحويين .

(١) الانتصار ، صفحة (٢٥٨) .

قال أحمد : " أمّا قوله : إنَّ هذا من الخطأ الفاحش ؛ لأنَّ ألف الوصل لا تلحق حرفاً متحرّكاً فتوهّم منه ؛ لأنَّ سيويه إنّما يلحق الألف هذه الباء في الوقف لا في الوصل ، وهي في الوقف ساكنة فلم يلحقها حرفاً متحرّكاً ، فإذا وصل الباء بما بعدها أسقط الألف... (١) " .

وكان المبرّد يُخطئ الهدف في بعض المسائل ، فنجده في المسألة السادسة والثلاثين يقول :

* " ومن ذلك قوله في باب متقدّم ترجمته : هذا باب من التّكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولهم : سلامٌ عليك ، وليّك ، وخيرٌ بين يديك ، فذكر هذا في باب الابتداء فرفعه وأدخل معه ليّك ، وقد ذكر أنّه اسمٌ مثنى في قول الخليل ، وخطأً يونس في قوله : إنّهُ بمتّلة عليك ، وأنشد (٢) :

فلبّي فلبّي يديّ مسوّر

ليوضح أنّه مثنى ، ثمّ ترك ذلك في إدخاله إيّاه في الابتداء ، وكان يجبُ على قوله أن يكون : لباك ، فيدخل الألف للرفع ، والقول عندي : إنّ ليّك مما لا يقع إلا منصوباً ، كما ذكر في غير هذا الباب ، وذكره إيّاه في هذا الباب خطأ .

قال أحمد : هذا الكلام جرى من محمّد بن يزيد مجرى السّهو ، ومحلّه في هذه الصّناعة فوق ذلك ؛ وذلك أنّ سيويه ذكر في هذا الباب المصادر التي

(١) الانتصار ، صفحة (٢٠٦) .

(٢) البيت بلا عزو في الكتاب ٣٥٢/١ ، وشرح أبيات سيويه ٢٥١/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ وشرح جمل الرّجّاجي ٤١٤/٢ ، وصدّره : دعوتُ لما نابني مسورا .

ترفع على الابتداء ، وهي نكرة تجري مجرى ما فيه الألف واللام ، فدكر قولهم :
 وخير بين يديك ، إلا أن الناس لا يكادون يستعملون هذه الكلمة إلا بعد
 لتيك ، فيقولون : لتيك وخير بين يديك ، كأنهم يستعملونها مع الإجابة ، فأتى
 بالكلام كله والشاهد في بعضه ، كما يؤتى بالشعر كله والشاهد في بعضه ،
 كذلك يؤتى بالمثل والشاهد كلمة منه ، فليتك في قوله : نصب وليس هذا بابه ،
 وهو مع ذلك معرفة ، وليس هذا الباب للمعرفة ولا للمنصوب ، وإنما اعترض
 به لما بعده إذ كان كلاماً يذكره الناس جملةً ، فجاء به على ما يعرفونه ويجري
 في كلامهم ، وهذا أظهر وأبين من أن يحتج له ، أو يدل عليه بأكثر من هذا^(١) .

* وهدف آخر يخطئه المبرد وهو في المسألة الثالثة والسبعين فنجدته
 يقول : " ومن ذلك قوله في باب (أو) قال الشاعر : (٢)

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

قال : " معناه إلا أن تستقيم ، وإن شئت رفعت على الابتداء ؛ لأنه
 لاسييل إلى الإشراك " .

قال محمد : الإشراك هاهنا جيد بالغ على الوضع ، وذلك في (إذا)
 حسن ؛ لأن الماضي معناه الاستقبال ، ألا ترى أنك تقول : إن تأتي أتيك ،
 وأكرمك ، جرى على موضع أتيك ، كما قال جل وعز : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ
 شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾^(٣) ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾^(٤)

(١) يُنظَرُ الْإِنْتِصَارَ ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) البيت لزياد الأعجم في الكتاب ٤٨/٣ وشعره (زياد الأعجم شاعر العربية) ١٠٥ .

(٣) الفرقان آية ١٠ .

(٤) الفرقان آية ١٠ .

وكذلك :

.....إِذَا غَمَزَتْ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرَتْ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَ

قال أحمد بن محمد : « كلامه في هذه المسألة يجري مجرى السهو ؛ لأن سيويه لم يُرد بقوله : لأنه لا سبيل إلى الإشراك ، أو تستقيم الذي في البيت ، وذلك بين في نص كلامه ، وذلك أنه ذكر قبل البيت مسألتين في الأمر فقال : " الزمه أو يتقك بحقك ، واضربه أو يستقيم " ثم جاء بالبيت في إثر هذا الكلام وليس فيه معنى أمر ، ثم قال بعده : وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء ، ولا سبيل إلى الإشراك يعني في الأمر ؛ لذكره المسألتين قبل البيت ، وقد خبر بقوله : وإن شئت رفعت في الأمر ؛ لأنه لا سبيل إلى الإشراك ، فظن محمد أنه عنى البيت ، وليس في البيت معنى أمر ، ولو أراد (أن تستقيم) الذي في البيت لم يقل : وإن شئت رفعت في الأمر ، ولا يجوز في الأمر عنده ولا عند غيره أن يشرك بين الفعل المضارع وفعل الأمر في المواجهة ؛ لأن هذا مبني وهذا معرب ، وهذه بيّنة ليس فيها نظر ولا احتجاج غير ما ذكرنا من السهو الواقع فيها » (١).

ونجد المبرّد أحياناً لا يتروّى في استدراكاته ، بل يستعجل فيها ، ويبيّن ذلك في المسألة السادسة والخمسين يقول :

* قال : ومن ذلك قوله في باب نعم : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً ؛ لأنهم شرطوا التفسير ، ثم قال في موضع آخر من هذا الباب : « ولا يكون في موضع الإضمار مظهر » ثم نقض جميع ذلك بقوله في هذا الباب : « وأما قولهم : نعم الرجل زيد ، فهو بمنزلة قولهم : ذهب أخوه

(١) يُنظر الانتصار ١٧٥ - ١٧٦ .

زيدٌ ، عملِ نَعَمَ في الرجل ولم يعمل في عبد الله ، وإذا قَالَ عبد الله نَعَمَ الرَّجُلُ فهو بمنزلة عبد الله ذَهَبَ أَخُوهُ .. فَنَعَمَ تكونُ مَرَّةً عاملةً في مضمَرٍ يفسرُهُ ما بعده .. وتكونُ مَرَّةً أُخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه .»

وهذا الذي حكيناه أَقْبَحُ ما يَكُونُ من النَّقْضِ ؛ إذ زَعَمَ أَنَّها لا تَعْمَلُ إِلَّا في مضمَر ، ثم أَطْلَقَ لها الإعمال في المظهر ، وإِنما كان حدُّ هذا الكلام أَن يقول : هذا باب ما يقع ثناءً عامًّا ويعملُ في مضمَر على شريطة التفسير ، أو مظهر يحتاج إلى تسمية من يعنى به وَجَرى هذا المظهر مجرى المضمَر في الاحتياج إلى المعنى بالمدح والذم... " .

قالَ أحمد : " لو تأمَّل محمد هذا الفصل الذي حكاه عن سيبويه لأغناه عن الرَّدِّ عليه ، وهو قوله : « فَنَعَمَ تكونُ مَرَّةً عاملةً في مضمَرٍ يفسرُهُ ما بعده وتكونُ مَرَّةً أُخرى تعملُ في مُظهر لا تجاوزه » ، فلو أنعمَ النَّظَرُ في هذا الفصل لعلم أَنَّهُ لم يُناقِض كما ذكر ، وإِنما اشتبه عليه قوله في موضع : إِنَّها لا تعملُ في المعروف إلا مضمراً ، ثُمَّ ذكر أَنَّها تعملُ في المظهر في قولك : نَعَمَ الرَّجُلُ عبدُ الله ، وهذا الموضع غير ذلك الموضع ؛ لأنَّك إذا عَدَيْتَها إلى نكرة تَبَيَّنَ بها الضَّعْفُ في قولك : نَعَمَ رجلاً عبدُ الله ، فلا يجوز في هذا البتة أن تعمل في المعروف إلا مضمراً... (١) " .

ونجدُ المبرِّدُ أيضاً في بعض استدرأكاته لا يأتي بشيء سوى أَنَّهُ يُكرِّرُ كلام سيبويه ، وتَبَيَّنَ ذلك في المسألة الرَّابِعة والثلاثين ، حيث يقول :

* " ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب ما يُختار فيه الرِّفَعُ إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً ، زَعَمَ حيثُ مَثَّلَ أَنَّ قولك : له صوتٌ

(١) يُنظر الانتصار ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ .

صوت حمار ، إنما اختير النَّصْبُ ؛ لأنَّ الثاني غير الأول بمترلة قولك : ما أنت إلا سيراً ؛ لأنَّ السَّيرَ غيره ، ومن رفع فهو أبعد ؛ لأنَّه مثل ما أنت إلا سيرٌ .

قالَ مُحَمَّدٌ : ولا أرى هذا كما قال ، وذلك أنَّه إذا قال : له صوتٌ صوت حمار ، فإنَّما أراد مثل صوت حمار ، ومثلُّ هو الأول ، فلمَّا حذف قامَ ما أضاف إليه (مثل) مقام (مثل) كقوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (١) والسَّيرُ لم يُحذف منه شيءٌ كان مضافاً إليه ، فهو في النَّصْبِ أمكن ؛ ولأنَّه لا يكون إلاً فعلاً له ، وإنَّما الرَّفْعُ مجاز بعيد ، والوجه عندي في قوله : ما أنت إلا سيرٌ أن يكونَ ما أنت إلا صاحبُ سير ، ثم حذف " .

قالَ أحمدٌ : ما زادَ مُحَمَّدٌ بهذا الكلام على أن حكى نصَّ سيويه ، ولم يأت بردُّ عليه ، ولا قدح في مذهبه ... (٢)

وهناك مسألةٌ مهمَّةٌ لا بُدَّ من الإشارة إليها - وقد نبه عليها الدكتور زهير سلطان (٣) - وهي بشأنِ المقولة التي نقلها ابن جنِّي عن شيخه أبي علي الفارسيِّ عن ابن السَّراج وهي :

" ومن الشَّائع في الرَّجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباسٍ يتبع به كلام سيويه وسماه " مسائل الغلط " ، فحدثني أبو علي عن أبي بكر بن السَّراج أنَّ أبا العباس كان يعتذر منه ، ويقول : هذا شيءٌ كُنَّا رأينا في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا (٤) " .

(١) يوسف آية ٨٢ .

(٢) الانتصار ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) يُنظر الانتصار ، صفحة (٢٠) .

(٤) الخصائص لابن جنِّي ٢٠٦/١ .

وقال ابن جنّي في موضعٍ آخر من كتابه الخصائص :

" وَأَمَّا مَا تَعَقَّبَ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ كِتَابَ سَيَبُويه فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي سَمَّاهَا مَسَائِلَ الْغَلَطِ فَقَلَّمَا يَلْزِمُ صَاحِبَ الْكِتَابِ إِلَّا الشَّيْءَ التَّرُّرَ ، وَهُوَ أَيْضاً مَعَ قَلْتِهِ مِنْ كَلَامِ غَيْرِ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَحَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ هَذَا كِتَابٌ كُنَّا عَمَلْنَاهُ فِي أَوَانِ الشَّبِيبةِ وَالْحَدَاثَةِ وَاعْتَذَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْهُ (١) . "

ويمكن أن تُناقش هذه المقولة من جهتين :

الأولى من جهة أن هذه المسائل مع قلتها ليست من كلام أبي العباس المبرّد ، وربما يُعذران في ذلك ؛ لأنّهما لم يطلعا على كتاب " مسائل الغلط " أو يُطالعا كتب المبرّد ، ولو أنّهما فعلا ذلك لأدركا خطأهما ، وعلمنا ما تابع فيه المبرّد غيره ، وما تفرّد به من النّقد ، وقد بيّنا ذلك في السابق .

والجهة الثانية التي نناقشها في هذه المقولة : أنّ المبرّد قد رجّع عن آرائه وانّتقاداته ، فهذه الفقرة يدحضها النّظر في كتاب " المقتضب " للمبرّد ، فلقد بقي على رأيه في نقد سيبويه في أربعٍ وثلاثين مسألة من مسائل النّقد ، وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى (٢) .

وهناك مسائل يقال إنّ رجّع عنها ولكنّه في المقتضب قال بخلافها فهي كما أشار الشيخ عبدالحالّ عزيمة :

(١) الخصائص لابن جنّي ٢٠٦/١ .

(٢) المقتضب ٩٨/١ (بتصرف) .

١- إذا سُمِّيَ بموصول فيه (أَل) لا يُنادى عند سيبويه ، وأجاز المبرِّد

نداءه في نقده لسيبويه ولكنّه قال في المقتضب ٥٢٤/٤ :

واعلم أنّ الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ...

ثمَّ جعل قول الشاعر^(١) :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيدَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي

ضرورة كما قال سيبويه .

٢- في نقده لسيبويه ردٌّ على الأَخفش الذي جعل الضَّمير في نحو :

الضَّارِبِك ، والضَّارِبِي ، في موضع نصب فقط ، فأجاز أن يكون الضَّمير في محلِّ

نصب فقط ، فأجاز أن يكون الضَّمير في محلِّ في جرٍّ أيضاً ، كما يقول سيبويه ،

ولكنّه في غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضَّمير في محلِّ نصبٍ فقط .

٣- خالف سيبويه في أنّ الثُّون تدغم في الياء في نقده لكتابه ، ثمَّ قال

بجواز الإدغام في المقتضب .

٤- اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له ، وهي قوله :

وإنَّما تُنَوَّنُ لَأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَرْتَفِعُ فِيهِ الْمُضَافُ ، وإنَّما يُحذفُ التَّنوينُ إذا

كان في موضعٍ ينتصبُ فيه المضاف .

٥- ردٌّ على سيبويه نحو قوله : " هو رجلٌ قائماً " ؛ لأنَّ الحال لا تجيء

من نكرة دون مسوِّغ ، ولكنّه أجاز ذلك في المقتضب .

٦- في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : " هذا خاتمك حديداً " حالاً ،

ثمَّ اختار في المقتضب أن يكون تمييزاً^(٢) .

(١) هذا البيت من الشَّواهد الخمسين التي وردت في كتاب سيبويه ولم يُعرف لها قائل وهو في الكتاب

١٩٧/٢ ، وينظر للإنصاف ٢٠٩ ، ابن يعيش ٨/٢ والهمع ١٧٤/١ ، والخزانة ٣٥٨/١ .

(٢) المقتضب ٩٨/١ ، ٩٩ (بتصرف) .

٣- ما بعد المبرد .

لم تكن الاستدراكات على سيبويه لتوقف عند المبرد أو من تابعهم ، بل استمرت بعده ، واستدراكاتهم تلك لم تكن في كتب خاصة تحويها بل كانت متناثرة في الشروح المختلفة للكتاب ، أو في مؤلفاتهم الخاصة كالأصول لابن السراج ، والخصائص والمنصف لابن جني وغيرها من المؤلفات ، عدا كتاب أبي بكر الزبيدي الذي أسماه : " الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزيادات " فهذا الكتاب وحده هو الذي تخصص في الاستدراك على سيبويه .

والذين استدركوا على سيبويه بعد المبرد كثر ، منهم ابن الطراوة (ت ٥٢٢٨) وثلعب (ت ٥٢٩١) وابن كيسان (ت ٥٢٩٩) والزجاج (ت ٥٣١٠) وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) والسيرافي (ت ٥٣٦٨) وأبو علي الفارسي (ت ٥٣٧٧) والزبيدي (ت ٥٣٧٩) وابن جني (ت ٥٣٩٢) ، وغيرهم من النحاة المتأخرين الذين استفادوا في الغالب من استدراكات من سبقهم من النحاة الأوائل .

وفي هذا البحث سوف نستعرض بعض استدراكات النحاة المشهورين على سيبويه .

فمنهم الزجاج (ت ٣١٠)^(١) وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري
ابن سهل الزجاج ، لُقّب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج ، نشأ ببغداد ،

(١) ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسرياني ١٠٨ وإشارة التعيين ورقة ٢ ، وإنباه الرواة ١٥٩/١-١٦٦ ، وبغية الوعاة ٤١٣/١ ، ٤١١ ، وطبقات الزبيدي ١٢١ ، ١٢٢ ، ونزهة الألباء ٣٠٨ - ٣١٢ ، ووقيات الأعيان ١١/١ ، ١٢ وهو أمشها بقيّة من ترجموا له .

وتلقى عن ثعلب ثم المبرد بأجر معلوم ، وذاع صيته وارتقى في العلم حتى أدب القاسم بن عبيد الله ، له مصنّفات كثيرة منها : معاني القرآن ، والفرق بين المؤنث والمذكر ، وكتاب فعلت وأفعلت ، والرّد على ثعلب في الفصح ، وتوفي ببغداد .

واستدراكه على سيويه كثيرة ، وهي متناثرة في شروح الكتاب وفي كتبه الخاصّة التي ألفها في النحو ، فمن استدراكاته على سيويه :

* استدرّك عليه في مسألة نصب الاسم في قولك : " ما صنعت وأباك ؟ " وذلك في باب المفعول معه ، فيرى سيويه أنّ (أباك) منصوبةٌ بـ (صنعت) وكان الأصل فيه : ما صنعت مع أيك .

أمّا الزّجاج فكان يرى أنّ المفعول معه منصوب بعامل مقدّر والتقدير : (ما صنعت ولا بست أباك) (١) .

* واستدرّك عليه أيضاً في التّاصب للمستثنى ، فكان سيويه يرى أنّ التّاصب للمستثنى هو الفعل المقدّم نحو : (ما أتاني أحدٌ إلا زيدا) ، أمّا الزّجاج وغيره من النّحاة فيرون أنّ التّاصب للمستثنى فعلٌ محذوف والتقدير : (أستثنى) و« إلا » نائبةٌ عن (أستثنى) (٢) .

* واستدرّك عليه أيضاً في الممنوع من الصّرف ، في مسألة صرف المؤنث الساكن الوسط ، فكان سيويه يصرفه ، وغيره من النّحاة ، أمّا الزّجاج فكان يمنع من الصّرف (٣) .

(١) الثّكت ٣٦٠ وهامش ٩٨ ، ١ .

(٢) الثّكت ٦٢١ ، ٦٢٢ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠ ، الثّكت ٨٣٤ ، شرح المفصل ٧٠/١ .

* وفي التّصغير كَانَ يَرَى سبويه أَنَّ (مُتَّعِدٌ وَ مُتَّزِنٌ) تُصَغَّرَانِ عَلَى (مُتَّيَعِدٌ وَ مُتَّيَزِنٌ) ، وَهُمَا مُفْتَعَلٌ ، مِنْ الْوِزْنِ وَالْوَعْدِ ، وَالتَّاءُ الْأُولَى بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، أَمَّا الزَّجَّاجُ فَيَقُولُ فِيهِمَا : (مُوَيَّعِدٌ وَ مُوَيَّزِنٌ) ؛ لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي تُبَدَلُ مِنْ أَجْلِهَا الْوَاوُ تَسْقُطُ فِي التَّصْغِيرِ ، فَتَرْجَعُ الْوَاوُ (١) .

* وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ فِي هَمْزَةٍ (أَيْمَ اللَّهِ وَ أَيْمَنَ اللَّهُ) فَكَانَ سَبِيهِ يَرَى أَنَّهَا هَمْزَةٌ وَصَلَّ أَمَّا هُوَ فَيَرَى أَنَّهَا هَمْزَةٌ قَطَعُ (٢) .

* وَفِي ظَرْفِ الْمَكَانِ (فَوْقَ) يَأْبَى سَبِيهِ أَنْ يُخْفِضَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (وَبِفَوْقِهِ) (٣) .

أَمَّا الزَّجَّاجُ فَكَانَ لَا يَمْنَعُ مِنْ خَفْضِهِ فِي الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ (فَوْقَ) اسْمٌ مَتَمَكِّنٌ ، لَيْسَ مِثْلَ : (عِنْدَ) (٤) .

وَابْنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦ هـ) (٥) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّرَّاجِ ، أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْمَذْكُورِينَ بِالْأَدَبِ وَعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَإِمَامٌ مِنْ أُمَّةِ النَّحْوِ الْمَشْهُورِينَ ، أَخَذَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدِ ، وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ الرِّيَاسَةُ فِي النَّحْوِ بَعْدَ الْمَبْرَدِ ، وَأَخَذَ عَنْهُ الزَّجَّاجِيُّ وَالسَّرِافِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ عَيْسَى الرُّمَائِيُّ ، وَهُوَ مُصَنِّفٌ كَثِيرٌ أَشْهَرُهَا وَأَحْسَنُهَا الْأُصُولُ .

(١) التُّكْتُ ٩٣٦ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٢٣/٥ ، شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢١٦/١ .

(٢) التُّكْتُ ٩٥٦ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩٢/٩ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٣٣٧/٢ .

(٣) الْكِتَابُ ٦٨/١ .

(٤) التَّعْلِيْقَةُ ١٠٣/١ .

(٥) تَرْجَمْتُهُ فِي أَخْبَارِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ١٠٨ ، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ الْوَرَقَةُ ٤٨ ، وَإِنْبَاهُ الرُّوَاةِ ١٤٥/٣ ، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١٠٩/١ ، وَطَبَقَاتُ الزُّيَيْدِيِّ ١٢٢ ، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ٢٢٠ ، وَهُوَ امْشَاهُ بَقِيَّةً مِنْ تَرْجَمَاتِهِ لَهُ .

واستدراكاته على سيبويه كثيرة منها ما هو في مصنفاته كالأصول ،
ومنها ما هو في شروحات الكتاب المختلفة .

فمن استدراكاته على سيبويه :

* استدرَكَ عليه في باب التَّصْغِيرِ في قوله : " ومن العرب من يقول في
ناب نويب " فيجيء بالواو ؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر^(١) ، فَيَرَى
أنَّ سيبويه أخطأ في ذلك^(٢) ، والحقيقة أنَّ سيبويه لم يخطئ ، ولكنَّه بيَّن خطأ
بعض العرب في ذلك .

* وفي باب ما ينتصب فيه الاسم لأنَّه لا سبيل له إلى أن يكون صفةً ،
كَانَ سيبويه يَرَى أنَّ قائمِينَ في قولك : " هذا رجل معه رجلٌ قائمِينَ " منصوبة
على أنَّها حال ولا تصلح أن تكون صفةً ، أمَّا أبو بكر فكان لا يُجيزُ ذلك
ويقول " معه رجل " صفة لرجل الأوَّل^(٣) .

* وفي باب الفاعلِ الذي يتعداهُ فعله إلى ثلاثة مفاعيل^(٤) لا يُجيزُ سيبويه
أنَّ يُقتصرَ على مفعول واحد دون الثلاثة ، أمَّا أبو بكر فكان يُجيزُ الاقتصار
على المفعول الأوَّل خاصَّةً ؛ لأنَّه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله^(٥) .

(١) الكتاب ٤٦٢/٣ .

(٢) الأصول ٣٨/٣ .

(٣) التعليلة ٢٥٦/١ .

(٤) الكتاب ٤١/١ .

(٥) شرح الرُّمَّانِي ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

* وَكَانَ سَيُوبِيهِ يَرَى أَنَّ (كَلَّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (١) مَحْمُولَةٌ عَلَى : زَيْدًا ضَرْبَتُهُ ، قَالَ : وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وَلَكِنَّهُ يَرَى أَنَّ الْإِخْتِيَارَ فِي مِثْلِهِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (٢) ، أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ لَا يَرْضِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ ، وَتَأْوِيلَ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِمَّا الْمَعْنَى مُشْتَمَلٌ عَلَيْهِ ؛ إِذْ الْمَعْنَى : إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ، فِيمَا يَفْهَمُ مِنَ الْكَلَامِ (٣) .

وَالزُّبَيْدِيُّ (ت ٣٧٩ هـ) (٤) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ

مَذْحِجِ الزُّبَيْدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، وَهُوَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ فِي اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ وَالْأَدَبِ ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَنْدَلُسِ فِي فَتَاهُ مِثْلَهُ فِي زَمَانٍ كَمَا يَقُولُ عَنْهُ ابْنُ خَلِّكَانَ .

وَلَهُ عِدَّةُ مَصْنُفَاتٍ أَشْهَرُهَا كِتَابُ " الْإِسْتِدْرَاكُ عَلَى سَيُوبِيهِ فِي الْأَبْنِيَةِ وَالزِّيَادَاتِ " وَهُوَ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي حَظِيَتْ بِإِهْتِمَامِ الْعُلَمَاءِ وَعِنَايَتِهِمْ ، وَأَعْجَبُوا بِمَا حَوَاهُ مِنَ الزِّيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ سَيُوبِيهِ وَالَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ لغيره شَيْئاً ، وَكَانَ حَرِيصاً عَلَى الْأَخْذِ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْأَعْرَابِ الْخُلُصِّ ، وَقَدْ انْفَرَدَ بِكُتَابِهِ هَذَا عَنْ بَقِيَّةِ الثُّحَاةِ الَّذِينَ اسْتَدْرَكُوا عَلَى سَيُوبِيهِ حَيْثُ إِنَّهُ كَانَ مُتَخَصِّصاً فِي الْإِسْتِدْرَاكِ عَلَى سَيُوبِيهِ ، أَمَّا بَقِيَّةُ الثُّحَاةِ الَّذِينَ اسْتَدْرَكُوا عَلَى

(١) القمر آية ٤٩ .

(٢) الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) شرح الرُّمَّانِي ٣٨٥ .

(٤) ترجمته في الأعلام ٦/٣١٢ ، وإنباه الرواة ٣/١٠٨ ، وبغية الوعاة ١/٨٤ ، ومعجم الأديباء ١٧٩/١٨ ، ومعجم المؤلفين ٩/١٩٨ ، والوافي بالوقفيات ٢/٢٥١ ، وبهوامش هذه الكتب بقية من ترجموا له .

سيبويه فقد كانت استدرآكاتهم مبنوثة في شروحات الكتاب أو في كتبهم الخاصة كما أشرنا إلى ذلك في السابق .

ويدورُ كتابه حول الأبنية والزيادات على كتاب سيبويه كما يُشيرُ عنوان الكتاب إلى ذلك ، وهو مليء بالغريب والوحشي ، لكنّ الزبيديّ كان حريصاً على تفسير الغريب منها والتّمثيل لها .

وحقيقةً يُعدُّ هذا الكتاب من الكتب المهمّة في بابه ، وقد وُفق الزبيديّ في استدرآكاته هذه ، ومع هذا الظفر فقد كانّ الزبيديّ موثقاً أستاذه سيبويه ، غير منكرٍ ريادته وتقدّمه في هذا المجال ، معترفاً بأنّ الإحاطة على البشر ممتنعة ، والعصمة عنهم مرتفعة .

ونورد شيئاً من هذه الاستدرآكات من باب التّمثيل :

* استدركّ عليه في باب لحاق الزوائد في البناء الثلاثي في باب لحاق الهمزة ، حيث إنّ الهمزة تلحقه في سبعة وعشرين بناءً هذا ما أثبتته سيبويه ، لكنّ الزبيديّ استدركّ عليه أبنية لم يذكرها ، وهي ثمانية أبنية :

- " إْفَعْلَة " قالوا : هو إْكِبْرَة قومه إذا كان أقعدهم في النّسب .

- و " فَعَنْلَاء " قالوا : حبنطاء بمعنى حبنطى ، للعظيم البطن .

- و " فَعَيْلَاء " قالوا : حَفَيْساً للرجل القصير ، وحيفس .

- و " فُعَالٌ " قالوا : صُنَالٌ للعظيمة من التّوق .

- و " أْفَعَالٌ " قالوا : أَسْحَارٌ ، لغة في إسحار .

- و " أْفَعْلَاء " قالوا : الأربعاء لعودٍ من عيدان الأخبية .

- و " أَفْعَلَاوَى " قالوا : قعد الأربُعاوى ، إذا قعد متربعاً .

- و " أَفْعَلَاء " قالوا الأربُعاء اسم موضع .

- و " أَفْعُول " قالوا : أَلنجوج ، للعود^(١) .

* وفي باب لحاق الألف استدرِك عليه أوزاناً منها :

- " فُعَال " قالوا : عُنْطَاب لضرب من الجراد .

- و " تَفَعَّالَة " قالوا تَلقَّاعَة للرجل الكثير اللقع ، وتَلعَّابَة للرجل الكثير اللعب ...^(٢) .

* وفي باب لحاق الياء استدرِك عليه أوزاناً منها :

- " يَفْعَلُّ " قالوا : حَجَرٌ يَهِيرُ لِلصُّلبِ .

- و " يَفْعَنُوعِل " قالوا : يَلنجُوج للعود .

- و " فَنِيعِلَة " قالوا : حنْدِيرَة لِلحدقة .

- و " فَعَلَيْن " قالوا رجلٌ كَفَرَيْن وَعَفِرَيْن لِلخبيث ...^(٣) .

* وفي باب لحاق النون استدرِك عليه أوزاناً منها :

- " فُعَلَنَة " قالوا : امرأَة سُمْعَنَة نُظْرُنَة ، للكثيرة النَّظر والاستماع .

(١) الاستدراك ٦٦ ، ٦٧ .

(٢) الاستدراك ٩٢ .

(٣) الاستدراك ١١٩ .

- و " فِعَلَتَّة " قالوا : سَمِعَتَّة وَنَظَرَتَّة .

- و " فُنْعُول " قالوا : غُنْظُوب لِضَرْبٍ مِنَ الْجِرَادِ (١) .

* وفي باب لحاق التاء استدرك عليه :

- " تُفَعَّل " قالوا : تُنَوِّط ، اسم لطائر (٢) .

* وفي باب لحاق الميم استدرك عليه :

- " مَفَعَّل " قالوا : مَكُورٌ ، للعظيم الروثة .

- و " فَعَلِمَ " قالوا : جَدَعَم ، للغلام ، يعنون الجدع ، وشدقم

للأشداق (٣) ...

وابن جنبي (ت ٣٩٤ هـ) (٤) هو أبو الفتح بن جني النحوي ،

مملوك رومي لسليمان بن فهد الأزدي ، ولد بالموصل ، وتصدر بها للدراسة يافعاً ، فمرَّ الفارسيُّ عليه وسأله والنَّاس حوله فلم يُحِرْ جواباً ، فقال له : " تَزَبَّيْتَ وَأَنْتَ حَصْرَم ! " فلأزمه بعدئذ ، ثمَّ خلفه بعد وفاته في بغداد ، وكان من حُذَّاقِ أَهْلِ الْأَدَب ، وأَعْلَمِهِمْ بِعِلْمِ النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ .

صنَّف في النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ كِتَاباً أَبْدَعَ فِيهَا كَالْخِصَائِصِ وَالتَّنصِيفِ وَسَرِّ

الصَّنَاعَةِ ، وَغَيْرِهَا ، وَتَوَفِّي بِبَغْدَادِ .

(١) الاستدراك ١٢٦ .

(٢) الاستدراك ١٣١ .

(٣) الاستدراك ١٣٦ .

(٤) ترجمته في إشارة التَّعْيِينِ الْوَرَقَةِ ٣٠ وَالْأَعْلَامِ ٤/٢٦٤ ، وَابْنِ الْرُؤَاةِ ٢/٣٣٥ ، وَبَغِيَةِ الْوَعَاةِ

٢/١٣٢ ، وَنَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ ٢٨٧ ، وَبِهَامِشِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تَرْجُمَاتِهِ لَهُ .

واستدراكه على سيويه مبثوثة في كتبه كإحصائيات والنصف ، وأيضاً
في شروحات الكتاب المختلفة ومنها :

* استدرك عليه في أبنية الأسماء الحماسية ، حيث ذكر سيويه أربعة أبنية
فقط أما أبو الفتح فيرى أنها خمسة أبنية ، والخامس الذي أضافه هو : " فُعَلِّلٌ " ^(١)
هُنْدَلَعٌ ، اسم بقلّة (١) .

* واستدرك عليه أيضاً في قوله : " هذا باب أقلّ ما يكون عليه
الكلم (٢) " وذكر سيويه حرف العطف وفاءه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء
وغيرها ، فأنكر ذلك ابن جنّي وقال : ليت شعري كيف يستعذب قول القائل
وإنما نطق بحرف واحد ، لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفاً واحداً (٣) .

وهناك مبحث في الخصائص لابن جنّي عن فوائت الكتاب ، وهو عبارة
عن أمثلة متعدّدة ذكرها ابن جنّي ليس ليثبتها على سيويه وإنما ليدحضها ،
ويبين ما فيها من علل ، وهو يقول عنها :

" وعلى الجملة فإنّ هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها ،
وتؤمّلت حقّ تأملها ؛ فإنّها - إلا ما لا بال به - ساقطة عن صاحب الكتاب ؛
وذلك أنّها على أضرب :

(١) النصف ١/٣٠ ، ٣١ .

(٢) الكتاب ٤/٢١٦ .

(٣) الخصائص ١/٢٧ ، ٢٨ .

فمنها ما لم يُسمع إلا في الشَّعر ، والشَّعر موضع اضطرار ، وموقف
اعتذار ، وكثيراً ما يُحرَّف فيه الكلم عن أبيته ، وتخال فيه المثل عن أوضاع
صيغها لأجله (١) .

هذا ما كان من استدراقات بعض مشاهير التُّحاة على سيبويه بعد المبرِّد
على سبيل التَّمثيل لا على سبيل الحصر .

(١) الخصائص ١٨٧/٣ .

٤- موقف ابن ولاد من استدراقات المبرد على سيبويه .

كان جل اهتمام ابن ولاد يدور حول الكيفية التي تمكنه من رد استدراقات المبرد على سيبويه ، وحول الطرق التي يستخدمها للوصول إلى ذلك الهدف ؛ فتعددت لذلك مواقف مع المبرد ، وكانت له معه صولات وجولات ، وهو مع ذلك لم يكن متحاملاً عليه ، ولم يكن يصدر من غير دليل ، بل كان على عكس ذلك تماماً ؛ فقد كان متروياً في ردوده ، متخذاً الأسلوب العلمي في الرد ، القائم على الحجة الواضحة ، والبرهان المبين .

فهو منذ البداية يُحاول أن ينفي عن نفسه الهجوم على المبرد ، أو التحامل عليه ، بل يعترف بالانتفاع به ، ولذلك نراه يقول : " ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردنا على أبي العباس ، وليس ردنا عليه بأشنع من رده على سيبويه ، فإنه رد عليه برأي نفسه ، ورأي من دون سيبويه ، ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به ؛ لأنه نبه على وجوه السؤال ، وموضع الشك (١) " .

وكان ابن ولاد مُنصفاً في ردوده ، غير متعصب ، فإذا ما أدرك أن الحق مع المبرد رجح وأيد كلامه ، سواء كان ذلك في رأي من آرائه ، أو في مسألة بأكملها .

ففي آخر المسألة السابعة يقول المبرد : " واحتج أبو الحسن الأخص في هذا الباب ، في جواز العطف على عاملين بايتين ليس في واحدةٍ منهما عطف

(١) يُنظر الانتصار صفحة (٤٣) .

على عاملين ، وذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ﴾^(١) وقوله : ﴿ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾^(٢) ...

قال أحمد : القول في هاتين الآيتين ما قاله محمد بن يزيد ، ليس فيهما عطف على عاملين^(٣) .

وفي المسألة الثامنة والأربعين ، في الباب الذي عقده سيويه : باب إجراء الصِّفة فيه في بعض المواضع أحسن ، قال سيويه : وقد يستوي إجراء الصِّفة على الاسم ، وأن تجعله خيراً فتصبه ، ذكر التَّحويون^(٤) الذين قالوا : مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربتَه ، فقالوا : انتصب لأنَّ القلب لا يجوز .

قال محمد : وهذا لعبٌ من قول التَّحويين ، ولكنه احتجَّ عليهم بيت لا حُجَّة فيه ، وهو قول حسان :^(٥)

ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتم
وفينا نبيُّ عنده الوحي واضعه

ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم عنده الوحي واضع الوحي عنده ، وإنما المعنى : وفينا نبيُّ الوحي واضعٌ عنده ما صنعتم ، أي لا يخفى صنعكم ؛ لأنَّ الوحي قد خبر به النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) الجاثية آية ٤ .

(٢) سبأ آية ٢٤ .

(٣) الانتصار ٥٦ ، ٥٧ .

(٤) الكتاب ٥١/٢ .

(٥) البيت في الكتاب ٥١/٢ ، وديوان حسان ٢٨٦ .

قَالَ أَحْمَدُ : " الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي هَذَا الْبَيْتِ هُوَ الْوَجْهَ الْجَيْدُ ، فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيُوبِيهِ فَإِنَّمَا يَكُونُ الْبَيْتُ حُجَّةً عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمَعْنَى الْأَجُودِ ...

وَالْتَأْوِيلُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيُوبِيهِ يَتَوَلَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَا تَأَوَّلَهُ مُحَمَّدٌ ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ أَبِينِ وَأَوْضَحَ (١) .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ السَّادِسَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ نَجْدُهُ يُخَطِّئُ سَيُوبِيهِ وَذَلِكَ فِي الْبَابِ الَّذِي عَقَدَهُ وَهُوَ : بَابُ تَحْقِيرِ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ اللَّائِي لَا مَا تَهْنُ يَاءَاتٍ أَوْ وَاوَاتٍ ، قَالَ : وَإِذَا حَقَرْتَ عَدَوِيًّا اسْمَ رَجُلٍ ، أَوْ صِفَةً قَلْتَ : عَدِيٌّ (٢) ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَصِفْ إِلَى عَدِيٍّ مُصَغَّرًا فَتَقُولُ فِيهِ مَا قَلْتَ فِي أُمُوِيٍّ ، قَالَ : " وَمَنْ قَالَ : عَدُوِيٌّ فَقَدْ أَخْطَأَ " .

قَالَ مُحَمَّدٌ : " أَمَّا قَوْلُهُ فِيهِ صِفَةً فَلَا يُدْفَعُ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ عَدِيًّا فِيهِ يَاءٌ النَّسَبِ ؛ لِأَنَّكَ إِلَيْهِ تَقْصِدُ ، فَإِنَّ أَذْهَبْتَهَا مِنْهُ ذَهَبَ الْمَعْنَى ، وَلَكِنْ لَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا عَدِيٌّ ... " .

قَالَ أَحْمَدُ : " الْغَلْطُ عَلَى سَيُوبِيهِ بَيِّنٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي عَدُوِيٍّ ، وَوَقَعَتِ التَّخَطُّةُ عَلَى عَدِيٍّ... (٣) " .

فَيَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ ابْنَ وِلَادٍ كَانَ يُنْصَفُ الْمَبْرُودَ إِذَا مَا كَانَ الْحَقُّ مَعَهُ ، وَيَبِينُ خَطَأَ سَيُوبِيهِ إِذَا مَا أَخْطَأَ ، وَهَذَا هُوَ أَسْلُوبُ التَّقْدِ الْعِلْمِيِّ الصَّحِيحِ ، الَّذِي يَخْلُو مِنَ التَّعَصُّبِ .

(١) الانتصار ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) الكتاب ٤٧٤/٣ .

(٣) الانتصار ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

ونجدُ ابن ولادَ أحياناً يحاولُ توجيهَ كلامِ المبرِّدِ بما يجعله متوافقاً مع كلامِ سيويه ، وتمثّل ذلك في المسألة السابعة والعشرين حيثُ يقولُ محمّد : ومن ذلك قوله في باب ترجمته: هذا بابُ ما يُضمَر فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره بعد حرفٍ ، زعم أن قوله : (١)

سَقْتَهُ الرَّوَّاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قال يُريدُ به : وإمّا من خريفٍ فلنَ يَعْدَمَ السَّقِي ، فيقال له : « ما »
لا يجوز إلغاؤها من « إن » إلا في غاية الضرورة ...

قال أحمد : " ... وأمّا قوله : لا يجوز إلغاء « ما » من « إمّا » إلا في غاية الضرورة ، فكذا قال سيويه (٢) ، إنّه لا يجوز إلا في الشّعْر للضرورة ، وقد وافقه على ذلك ، وليس بين القولين فرقٌ غير زيادة (غاية) (٣) . "

وكان ابن ولاد يُنوّعُ في طريقة ردّه على المبرِّد ، فنجدُه أحياناً يستخدمُ أسلوبَ الخاورة ، فيقوم بسؤاله ، ثمَّ يجيبُ هو نفسه بإجابة افتراضية عن السؤال الذي قام بطرحه ، ونجد ذلك جلياً في المسألة الثالثة والعشرين ، يقول المبرِّد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ بها على المعنى ، قال : إذا قلتَ : سيرَ عليه شهر كذا وكذا نصب أو رفع ، قال : يكون على « متى » وعلى « كم » ، وزعم أن جميع

(١) للنمر بن تولب في الكتاب ٢٦٧/١ ، وشعره ١٠٤ .

(٢) الكتاب ٢٦٧/١ .

(٣) الانتصار ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ .

ما يكون جواباً لـ « متى » فقد يكون جواباً لـ « كم » ، وقد يكون في « كم » ما لا يكون في « متى » ؛ لأنَّ « كم » هو الأوَّل .

قالَ محمدٌ : " أمَّا إصابة اللفظ فكما قال في المسألة ، ولكنَّ العلة ليست من ها هنا ، إنّما دخلت « كم » على الظُّروف من الزَّمان التي يُستفهم عنها بـ « متى » من قِبَل أنّ الظُّروف إنّما هي أسماء أَيْامٍ وليالٍ ، و« كم » إنّما هي للعدد ، فدخلت على عدّة الأيّام والليالي كما تدخل على غير ذلك ممَّا يُعدُّ ، تقولُ : كم يوماً سيرَ عليه ؟ كما تقولُ : كم فرسخاً سيرَ عليه ؟ وكم مكاناً قمتَ فيه ؟

فهذه ظُروفٌ من المكان ، وهي لـ « أين » كظروف الزَّمان لـ « متى » ، وكمٌ درهماً لك ، وكمٌ غلاماً لك في التَّمييز بهذه المترلة ، إنّما هو أجمع من طريق العدد .

قالَ أحمدٌ : يُقال له ذكرت أنّ « كم » تدخل على الأيّام والليالي كلّها ؛ لأنّها عدد ، وهذا ما لا يُجهل ، فهلاً ذكرت لم امتنعت « متى » من الدُّخول على جميعها ؛ لأنَّ جميعها أوقاتٌ و« متى » للوقت كما كان جميعها عدداً و« كم » للعدد ؟؟

فإنَّ قالَ : لأنَّ « متى » إنّما هي للوقت الخاصّ ، يُستفهم بها عن المعرفة ، أو ما قارب المعرفة ، و« كم » يُستفهم بها عن المعرفة والتَّكررة ، قيل له فقد صارت « كم » بذلك أعمّ من « متى » ، والعامُّ قبل الخاصّ ، هذا كقول سيبويه في موضع آخر : إنّ المعرفة بعد التَّكررة ، وهو معنى قوله في « كم » (١) .

(١) الانتصار ٨٧ ، ٨٨ .

وربّما تصدّر من المبرّد بعض التجاوزات فينبه ابن ولاد عليها ، وقد
أشرنا إلى بعضها في مبحث سابق^(١) لهذا المبحث .

فمن هذه التجاوزات أنّ المبرّد ربّما غير في نصّ سيويه ، وذلك كما في
المسألة الرابعة والعشرين ، والمسألة التاسعة والعشرين ، والمسألة الرابعة عشرة
بعد المائة ، وغيرها .

ومنّ التجاوزات أيضاً أنّ المبرّد لا يحكي بعض المسائل على التّحقيق ،
وإنّما على الظّنّ ، فيبين ابن ولاد ذلك ، ومن ذلك على سبيل المثال يقول في
الردّ على المبرّد في المسألة التّسعين :

" وأما حكايته عنه أنّه قال : لو سميت بالباء من اضرب لقلت : إِب كما
ترى ، فليس ذلك في الكتاب على ما حكاه ، ولا هو في النسخة التي رواها ،
فضلاً عمّا سواها ، وإنّما في الكتاب : هذا ابٌ كما ترى ، بإسقاط الهمزة التي
للوصل ، وإنّما حكاه على الظّنّ لا على التّحقيق (٢) " .

وأحياناً يستعجل في استدراكاته ، فيطلب منه ابن ولاد أن يُنعم النّظر في
المسألة ، وألاً يستعجل ، ويتمثّل ذلك جلياً في المسألة السادسة والخمسين ،
يقول المبرّد : " ومن ذلك قوله في باب نعم : هذا باب ما لا يعمل في
المعروف إلا مضمراً ؛ لأنّهم شرطوا التّفسير ، ثمّ قال في موضع آخر من هذا
الباب : " ولا يكون في موضع الإضمار مظهر (٣) " ، ثمّ نقض جميع ذلك
بقوله في هذا الباب : " وأما قولهم : نعم الرّجل زيد ، فهو بمنزلة قولهم :

(١) يُنظر من صفحة (٦٠-٦٨) في هذا البحث .

(٢) الانتصار ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٣) الكتاب ١٧٦/٢ .

ذَهَبَ أَخُوهُ زَيْدٌ ، عمل نَعَمَ في الرجل ، ولم يعمل في عبد الله ، وإذا قال عبد الله نَعَمَ الرَّجُلُ ، فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه ، فَنَعَمَ تكونُ مرةً عاملةً في مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده ، وتكونُ مرةً أُخرى تعملُ في مُظْهِرٍ لا تجاوزه^(١) ، وهذا الذي حكيناه عنه أَقْبَحُ ما يكون من التَّقْضِ...".

قالَ أَحْمَدُ : " لو تَأَمَّلَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْفَصْلَ الَّذِي حَكَاهُ عَنْ سَيَّبِيهِ لِأَغْنَاهُ عَنْ الرَّدِّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " فَنَعَمَ تكونُ مرَّةً عاملةً في مُضْمَرٍ يفسِّره ما بعده ، وتكونُ مرَّةً أُخرى تعملُ في مُظْهِرٍ لا تُجاوزه " .

فلو أَنَعَمَ النَّظَرَ في هذا الفصل لعلم أَنَّهُ لم يُناقض كما ذكر ، وإِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ في مَوْضِعٍ : إِنِّهَا لا تعملُ في المعروف إِلا مُضْمَرًا ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهَا تعملُ في المظْهِرِ في قولك : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، وهذا الموضعُ غير ذلك الموضع ...^(٢) " .

وَكَانَ ابْنُ وَلاَدٍ يُؤَوِّلُ بَعْضَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي يَسْتَشْهَدُ بِهَا الْمَبْرَدُ ، وَيَجْعَلُهَا تَتَّفَقُ مَعَ ما ذهب إليه سَيَّبِيهِ ، وَنَجَدُ ذَلِكَ في المسألة الخامسة عشرة ، يقولُ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ :

" وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ في باب تَرْجُمَتُهُ : هَذَا بابٌ مِنَ الاستفهام يكون الاسم فيه رَفْعًا ، ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَكَ : الضارب والشَّامِ ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لا تدخله الألف واللام إِلا على معنى الذي فَعَلَ ، ولا اختلاف بين النَحْوِيِّينَ في أَنَّهُ تدخله على الوجهين جميعاً ، على الذي فَعَلَ ، وعلى الذي يَفْعَلُ ، أَلا ترى أَنَّكَ تقولُ :

(١) الكتاب ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٢) الانتصار ١٤٠ ، ١٤١ .

الضَّارِبُ زَيْدًا غَدًا عَبْدُ اللَّهِ ، كَمَا تَقُولُ : الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ
جرير : (١)

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغَشَانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ بَيْنَ الطَّاعِنِينَ غَدًا
وهذا أفشى وأؤكد من أن يُحتجَّ له .

قَالَ أَحْمَدُ : " الْأَصْلُ فِي الضَّارِبِ مَا قَالَهُ سَيُويهِ ...

وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ لجرير بَأَنَّ مَا يَجُوزُ وَأَمْثَالَهُ عَلَى مَعْنَى الَّذِي قَدْ
رَأَيْتَهُمْ يَطْعَنُونَ غَدًا ، وَالَّذِي ظَنَّ أَنَّهُمْ يَطْعَنُونَ غَدًا ، فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ فَعْلٍ
مَحذُوفٍ قَدْ وَجِبَ ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ بَطْعَنِهِمْ قَدْ سَلَفَ قَبْلَهُ ؛ لِتَهْيِئَتِهِمْ لَهُ ، وَتَأْهُبُهُمْ
لَهُ ، فَصَارَ مُقَدَّرًا أَوْ مَظْنُونًا ، وَصَارَ ذَلِكَ وَاقِعًا ، أَعْنِي التَّقْدِيرَ وَالظَّنَّ (٢) .

وَكَانَ ابْنُ وَوَلَادٌ يُشِيرُ إِلَى بَعْضِ الْآرَاءِ الَّتِي تَرَاوَعَتْ عَنْهَا الْمَبْرَدُ فِي كُتُبِهِ
أُخْرَى ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِطْلَاعِ ابْنِ وَوَلَادٍ وَثِقَافَتِهِ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ التَّاسِعَةِ
وَالثَّلَاثِينَ ، يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ :

" وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَابِ تَرْجُمَتِهِ : هَذَا بَابٌ مَا شَبَّهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمَخْتَصَّةِ
بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمَخْتَصِّ ، زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ (٣) : دَارِي خَلْفَ دَارِكِ فَرَسَخًا ، قَالَ :
دَارِي خَلْفَ دَارِكِ ، أَهْمُ فَلَمْ يُدْرَ مَا قَدْرُ ذَلِكَ ، فَلَمَّا قَالَ : فَرَسَخًا أَوْ مِيلاً ،
أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ مَا عَمِلَ فِيهِ كَمَا أَعْمَلُ فِي قَوْلِهِ : عَشْرُونَ دَرَهْمًا ، كَمَا كَانَ
أَفْضَلَهُمْ رَجُلًا .

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى جَرِيرٍ فِي الْخِزَانَةِ ٤٤٣/٣ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ .

(٢) الْإِتِّصَارُ ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) الْكِتَابُ ٤١٧/١ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُنْتَصِبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ أَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا وَمَعْنَاهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا ، إِنَّ قَوْلَكَ عَشْرُونَ دِرْهَمًا إِنَّمَا هُوَ مِنَ الدَّرَاهِمِ ...

قَالَ أَحْمَدُ : أَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا وَمَعْنَاهُ مِنْ كَذَا فَقَدْ رَجَعَ عَنِ هَذَا الْقَوْلِ فِي الْكِتَابِ الَّذِي وَضَعَهُ لشرح ما أَغْفَلَ سِيُوبِيهِ شرحه ، وَقَالَ : إِنَّ مِنْهُ مَا يَكُونُ بِـ « مِنْ » وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِغَيْرِ « مِنْ » ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ، وَأَنْظَفُ ثَوْبًا ، وَلَا يَحْسُنُ دُخُولُ « مِنْ » فِي هَذَا الْمَنْصُوبِ ... (١) .

وَقَدْ يَقْفُ ابْنُ وَوَلَادٍ مُتَعَجِّبًا مِنْ بَعْضِ اسْتِدْرَاكَاتِ الْمِرْدِّ ، وَكَيْفَ لَهُ أَنْ يَسْتَدْرِكَ مِثْلَ هَذَا عَلَى سِيُوبِيهِ ، وَنَرَى ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعِينَ ، يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدٍ :

" وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ (٢) ، قَالَ (٣) : جَوَابُ « أَوْ » إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو ، أَنْ تَقُولَ : مَا مَرَرْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا .

قَالَ مُحَمَّدٌ : " وَإِنَّمَا هَذَا جَوَابُهَا عَلَى الْمَعْنَى ، وَجَوَابُهَا عَلَى اللَّفْظِ : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ " .

قَالَ أَحْمَدُ : " هَذَا قَوْلٌ عَجِيبٌ مِنْ مِثْلَهُمَا ، بَعِيدٌ عَنِ الصَّوَابِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو ، فَإِنَّمَا أَثْبَتَ الْمُرُورَ لِأَحَدِهِمَا ، وَلَا

(١) يُنظَرُ الْإِنْتِصَارُ صَفْحَةَ (١١٣) .

(٢) يَقْصِدُ الْبَابَ الَّذِي فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَهُوَ " بَابُ مَا أَشْرَكَ بَيْنَ الْأَسْمِينَ فِي الْحَرْفِ الْجَارِ ، فَجَرِيَا عَلَيْهِ " الْكِتَابُ ١/٤٣٧ .

(٣) الْكِتَابُ ١/٤٣٩ .

يدري من هو منهما ، فكأنه قال : قد مررتُ بأحدهما ولا أدري من هو منهما ؟
فإن نفى ناف على ما قاله أبو عثمان هذا الكلام فقال : ما مررتُ بزيد أو
عمرو كان التائي بهذا اللفظ شاكاً فيمن انتفى عنه المرور منهما ، كما كان
الموجبُ شاكاً فيمن وجب له المرور منهما ... (١) .

ومسألة أخرى يتعجبُ منها ابن ولاد، وهي المسألة السادسة والأربعون ،
يقول محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا بابُ ما جرى من الأسماء التي
تكون صفةً مجرى الأسماء التي لا تكون صفةً ، قال (٢) : وزعمَ يونس أن
ناساً يقولون : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، ومررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ،
فيجرونه على الأول كما يجرون مررتُ برجلٍ خزرٍ صفته (٣) .

قال محمد : ورواه سيويه على القبول ، وهذا غلطٌ ؛ لأن مررتُ برجلٍ
خزرٍ صفته رديءٌ جداً ...

قال أحمد : قوله : رواه سيويه على القبول وهذا غلط ، فليت شعري
في أي شيء غلط ؟؟ أ في تركه تكذيب يونس في الرواية ؟؟ أم في تركه
محاجة العرب إذا صدق يونس في روايته ؟؟

ولا أحسبه أراد أنه غلط إلا في قبول يونس ... (٤) .

(١) يُنظر الانتصار (١١٨) .

(٢) الكتاب ٢٧/٢ .

(٣) الأصل في الصفة ما يوضع على السرج من الرّحل .

(٤) الانتصار ١٢١ ، ١٢٢ .

وربما تُثيرُ بعض استدراقات المبرِّد حفيظة ابن ولاد فيردُ عليها منكرًا ما قاله في نبرةٍ حادَّة ، ونجدُ ذلك في المسألة السابعة والأربعين ، يقول محمد ابن يزيد :

" ومن ذلك قوله في بابٍ ترجمتهُ : هذا بابٌ ما جرى من الأسماء التي هي من الأفعال وما أشبهها من الصِّفات التي ليست بفعلٍ نحو : الحسن والكريم ، قال : وقال بعض العرب : قال فلانة (١) ، وهو فيما ذكر قليل في الحيوان ، والآدميين خاصة .

قال محمد بن يزيد : " وهذا خطأ ؛ لم يوجد في قرآن ، ولا كلام فصيح ، ولا شعر ... " .

قال أحمد بن محمد : هذا كلامٌ ظاهر الفساد ، يبيِّن الاختلال ؛ وذلك أنَّه حكى عن سيويه أنَّه روى عن بعض العرب ، قال فلانة ، ثمَّ خطَّاه في ذلك ، وهذا موضعُ التَّكذيبِ فيه أشبه من التَّخطئة ؛ لأنَّه ليس بقياس قاسه فيردُّ عليه ، ويخطأ فيه ، وإنَّما ذكر أنَّ بعض العرب قال ذلك... (٢) " .

ومسألة أخرى تُثيرُ حفيظة ابن ولاد ، وهي المسألة السادسة والسُّتون ، يقول محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في هذا الباب (٣) : " والرَّفْع لا يكون في هذا الموضوع ؛ لأنَّه ليس بجوابٍ لقوله : أ ذا عندك أمْ ذا ؟ وليس في هذا الموضوع

(١) الكتاب ٣٨/٢ .

(٢) الانتصار ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) يقصد الباب الذي في المسألة السَّابقة لهذه المسألة ، وهو " باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق ، الكتاب ٣٠١/٢ .

معنى ليس ^(١) " يعني « لا » إذا لحقتها ألف الاستفهام لمعنى التَّمَنِّي ، نحو :
ألا ماءً بارداً ، قال : لا يجوز ألا ماءً ، ولو عمل لما ذكرنا عنه . "

قال محمد : " ولو كان هذا لا يجوز من قِبَل أَنَّهُ ليس جواباً لقولك : أذا
عندك أمّ ذَا ؟ كان يلزمك أيضاً ألا تُجيزَ ألا ماءً بارداً ؛ لأنَّ هذا ليس جواباً
لقولك : هل من ماء ، إذا زعم ^(٢) أن قولك : لا رجل في الدار جوابٌ لقولك :
هل من رجل ؟ ولكنَّ القول في هذا : إِنَّه جاز فيه الرَّفْع والنَّصْب ، كما كان
قبل دخول ألف الاستفهام عليه ... " .

قال أحمد : " ... وأما معارضته إِيَّاه في صدر كلامه بأن قال : هذا لا
يجوزُ ؛ من قِبَل أَنَّهُ ليس جواباً لقولك : أذا عندك أمّ ذَا ؟ فكان يلزمه أيضاً ألا
يُجيزَ ألا ماءً بارداً ؛ لأنَّ هذا ليس بجوابٍ لقولك ؛ إذ زعمَ أن قولك : لا رجل
في الدار ، إنما هو جوابٌ لقوله : هل من رجل في الدار ؟ ولو أمكنتني انتزاع
هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيرها لانترعتها ، وأمسكتُ عن ذكرها ؛
لضعفها وقبحها ، ولو بلغتني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها !!! ^(٣) " .

وربّما اتَّهم ابن ولاد المبرّد بأنّه يتحامل على سبويه في بعض
استدراكاته ، ونجدُ ذلك في المسألة الثالثة عشرة ، يقول محمد بن يزيد : " ومن
ذلك قوله في باب ما يُستعمل ويُلقى من الأفعال ، قال : تقول في الاستفهام :
أ تقولُ زيداً منطلقاً ؟ ومتى تقولُ عمراً خارجاً ؟ ثمَّ قال ^(٤) : " وإن شئتَ
رفعتَ بما نصبتَ " .

(١) الكتاب ٣٠٩/٢ .

(٢) الكتاب ٢٩٥/٢ .

(٣) الانتصار ١٥٧ - ١٦٠ .

(٤) الكتاب ١٢٤/١ .

قال محمد : وهذا خطأ ؛ من قبل أنه إنما ينصب بـ (تقول) ، وإذا رفع فإنما يرفع ما بعد تقول بالابتداء ، ويحكيه ، لا أن يقول أحدث شيئاً .

قال أحمد : " ... أما معنى قوله : رفعت بما نصبت به ، فإنما أراد رفعت مع الكلمة التي نصبت بها ، وهذا تسمُّح يقع في اللفظ ، كما يجوز للقائل أن يقوله ، وليس يعدُّ مثل هذا خطأً مع علمه بمذهب قائله إلا مُتَحَامِل ، ألا ترى أن جماعةً من أهل النحو - منهم سعيد الأخفش وغيره - يقولون في كتبهم : باب الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار ، نحو قولك : هل زيدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ و « هل » ليست برافعة ، ولا « أين » إذا قلت : أين زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنما أراد أن الكلام كذا (١) .

وتكون حُجَّةُ المبرِّد في بعض المسائل واهية ، ولا يقوم معها دليل ، ولو تركها ابن ولاد من غير ردِّ لكفاه ذلك ، ولكن ابن ولاد يردُّ على المبرِّد مع ذلك لسببين ، أولهما : حرصه التَّام على تبرئة ساحة سيويه ، وثانيهما : خوف ابن ولاد من أن يتبع بعض النُّحاة رأي المبرِّد ؛ لمكانته المعروفة لدى النَّاس من هذه الصَّناعة ، انظر إلى المسألة الثانية والسبعين لتبين ذلك :

يقول محمد بن يزيد : " ومَّا أَصْبَاهُ فِي الْإِحْدَى وَالْعَشْرِينَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ حَتَّى تَرْجَمْتَهُ : هَذَا بَابُ الرَّفْعِ فِيمَا اتَّصَلَ بِالْأَوَّلِ كَاتِّصَالِهِ بِالْفَاءِ ، قَالَ : « وَتَقُولُ : أَسْرَتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ تَنْصَبُ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتْ سِرًّا كَانَ مَعَهُ دَخُولٌ » (٢) وَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ .

(١) الانتصار ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٥/٣ .

قال محمد : وقولك : كان منه سيرٌ فدخولٌ جيّدٌ بالغٌ ، أو أ كان منك سيرٌ فإنك تدخلها السّاعة ، ممتع ، وهذا قول الأَخفش .

قال أحمد : قد اعتلّ سيوييه لامتناع هذه المسألة من الجواز ، ولم يأتِ محمدٌ بقول يدفعُ علته ، ولا بكلامٍ يكسرُ حُجَّتَه أكثر من الوصف أنّ الكلام جيّدٌ بالغٌ ، وأنّه قول الأَخفش ، ولم يزدنا على هذا شيئاً ، ولا أتى بشبهةٍ توضحها ، ولا بحجّةٍ تتبعها ، ونحن نزيدُ ما قاله سيوييه إيضاحاً وتبيّناً ، وإن لم يأتِ الرادُّ عليه بشبهةٍ ولا بحجّةٍ ، ولكن دعوى مثله قد يقبلها بعضُ الناسٍ لخلّه من هذا الصّناعة... (١) .

(١) الانتصار ١٧٣ ، ١٧٤ .

الباب الثاني :

أدلة ابن ولاد النمرية :

١ - أدلة ابن ولاد وترتيبها .

إن مخالفة أي رأي من الآراء ، أو الرد عليه ، لا بُدَّ أن يكون من خلال الدليل الذي يردُّ دعوى الخصم ، ومن غير ذلك لا يمكن أن يُكتبَ القبول لأي رأي من الآراء ما دام مفتقراً إلى الدليل الواضح .

والأدلة التحوية معروفة لدى النحاة ، ولكن ربّما اختلف بعض النحاة في ترتيب هذه الأدلة .

وأدلة التحو المعبرة هي السَّماع ، والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب ، وهناك أدلة أخرى ربّما أطلق عليها بعضهم « الأدلة الجدلية » وذلك مثل الاستدلال بالعكس ، والاستدلال ببيان العلة ، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه ، وغيرها من الأدلة ، وقد ذكرها السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه الاقتراح .

وحديثنا في هذا البحث حول هذه الأدلة ، وتعامل ابن ولاد معها ، وترتيبه لها ، وموقفه منها .

أولاً : السَّماع :

تعريف السَّماع :

قال السُّيوطي في تعريفه للسَّماع : « ما ثبتَ في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كتاب الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ (١) » .

وقد سمَّاه أبو البركات الأنباري النَّقل ، وقال في تعريفه له : « هو الكلام العربيُّ الفصيح المنقول بالنقل الصَّحيح ، الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة (٢) » .

أنواع المسموع :

١- القرآن الكريم : يقول السُّيوطي : « أمَّا القرآن فكلُّ ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العريَّة ، سواء كان متواتراً أمَّ آحاداً ، أمَّ شاذاً (٣) » .

(١) الاقتراح ٣٦ .

(٢) لمع الأدلَّة ٨١ .

(٣) الاقتراح ٣٦ .

٢- الحديث النبوي : هو كلُّ ما روي عن الرَّسول صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع الخلاف حول الاستشهاد بالحديث النبوي بين العلماء ؛ والسَّرُّ في هذا الخلاف أنَّ الحديث النبوي تجوز فيه الرواية بالمعنى ؛ وقد دخل في دين الإسلام كثيرٌ من الأعاجم ، وقد يروون عن رسول الله فيلحنون ؛ لذلك امتنع كثيرٌ من العلماء من الاستشهاد بالحديث النبوي مخافة اللحن فيه ، وقد انقسم العلماء في ذلك إلى ثلاثة أقسام :

الأوَّل : امتنع عن الاستشهاد به مطلقاً كأبي حيان .

والثَّاني : أجاز الاستشهاد به مطلقاً كابن الدَّمَاميني .

والثَّالث : فصلَّ القول فيه ، وذلك بأنَّه يجيز الاستشهاد بالأحاديث التي ثبت فيها اللفظ عن الرَّسول ، ويغلب ذلك على الأحاديث القصيرة ، ويمثِّل هذا القسم السُّيوطي وبعض المتأخِّرين .

٣- كلام العرب : وهو كلُّ ما نطقت به العرب من شعرٍ ونثر ، قال السُّيوطي : « وَأَمَّا كَلامُ العَرَبِ فَيُحْتَجُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ عَنِ الفَصْحَاءِ المَوْثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ ^(١) » .

وموضوع السَّماع موضوع طويلٌ جداً قد يأخذ في الحديث عنه الكثير من الوقت ، ثمَّ إنَّه ليس هدي في الحديث عن السَّماع في هذا المبحث وإنَّما موقف ابن ولاد من هذا الدَّلِيل ، وما سبق هو بمثابة التوطئة لحديثي عنه .

(١) الاقتراح ٤٤ .

موقف ابن ولاد من السَّماع :

يعدُّ السَّماع من أقوى الأدلة التَّحويلية المعبرة ؛ إذ إنَّ هذه اللغة التي نتحدَّث بها ، وهذا التَّحو الذي ننحوه ما هو إلا محاكاة لما كانت عليه العرب .

وابن ولاد يُبيِّنُ موقفه من السَّماع في أكثر من موضع ، ويستشهد به كثيراً في إثبات ما يذهب إليه من آراءٍ توافق آراء سيويه الذي ينتصر له .

فها هو ذا في أحد ردوده على المبرِّد في إحدى المسائل يبيِّنُ موقفه من السَّماع ، وحرصه على متابعة العرب في كلامها حتَّى ولو كان القياس ممكناً .

يقول في ردِّه على المبرِّد عندما استدرك على سيويه في باب " تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات " (١) :

" فَأَمَّا اعتلاله بصرف المعدول إذا سُمِّيَ به ؛ لأنَّ العدل قد زال عنه بالتَّسمية ، فهذا الذي قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه ، ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصَّرْف في أدهم وأرقم وأسود وما أشبه ذلك إذا سمَّوا بها لكان ما ذكر قياساً سهلاً ، ولكن لا بُدَّ من متابعتهم إذ كُنَّا نريد التَّكَلُّم بلغتهم دون ما يطرِّد لنا ويحسن في مقايستنا ، وإذ وجدنا العرب تجعل للفعل المستقبل ما ضياً من لفظه ، كقولهم من ضَرَبَ : يَضْرِبُ ، ومن يَضْرِبُ ضَرَبَ ، وهذا مطرَّدٌ في أكثر الكلام ، ثمَّ اتَّبَعْنَاهُمْ فِي « يَدَعُ » فَلَمْ نَقْسِ عَلَيْهِ « وَدَعَّ » وَنَعْمَلُ مِنْهُ مَا ضِياً عَلَى حَسْبِ مَا جَاءَ مُسْتَقْبِلاً ، وَكَانَ قِيَاسُ هَذَا سَهْلاً ، وَلَكِنَّا اتَّبَعْنَاهُمْ فَتَرَكْنَا مِنْ ذَلِكَ مَا تَرَكَوْا ، وَتَكَلَّمْنَا بِمَا

(١) الكتاب ٢٨٠/٣ .

تكلّموا ، وقالوا : عسى ، فجاءوا بالماضي ولم يقولوا : يعسى فيأتوا بالمستقبل ،
فتكّبناه إذ تنكّبوه^(١) .

وفي موضع آخر يكرّر موقفه من السّماع ، ويقدمه على القياس ، ويبيّن
موقفه أيضاً من القياس .

يقول في الرّدّ على المبرّد عندما استدرك على سيبويه في باب ترجمته
"هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأةً مبنياً عليها ما بعدها"^(٢) قوله :
إنّه لا يُجيز السّقيّ لك ، والرّعيّ لك ، بقوله : ولا فصل في القياس بين هذا
وبين الحمد لله والعجب لزيد .

يقول : أمّا قوله : ولا فصل بينهما في القياس ، فلعمري إنّ الأمر
كذلك ، إلا أن العرب لم تتكلّم بهذين الحرفين مع الألف واللام ، وكان سبيله
في الرّدّ عليه أن يأتيّ بشاهد من كلام العرب يدلُّ على خلاف قوله ؛ لأنّ
سيبويه لم يمنع الألف واللام في هذين الحرفين من طريق القياس ، وإنّما منعهما
كما منع أن يقال : « ودع » في الماضي من « يدع » ، وذلك أسوغ في
القياس ، وأولى إن كانت المراعاة في هذا لما يتساغ في القياس فقط دون ما
تتكلّم به العرب ، ولكنهم يمتنعون من التكلّم بالشّيء وإن كان القياس يوجبّه ،
ويتكلّمون بالشّيء وإن كان القياس يمنعه كقولهم : لم أبل ، ويتبعون في الحالين ؛
لأنّ القصد اتّباعهم وسلوك سبيلهم في كلامهم^(٣) .

(١) الانتصار ، المسألة الثامنة والثمانون (٢٠٢ - ٢٠٤) .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٨ .

(٣) الانتصار ، المسألة الحادية والثلاثون (١٠١ - ١٠٢) .

أَمَّا الأمثلة على استشهاده بالمسموع فهي كثيرة جداً ، وخاصة القرآن الكريم ، فقد كان يستشهد به كثيراً ، ونجد ذلك في أوّل مسألة يردُّ فيها على المبرّد ، وذلك في استدراكه على سيبويه في باب : " مجاري أواخر الكلم " في قول سيبويه : " وإِنَّمَا ذَكَرْتُ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ لِأَفْرُقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِمَا يُحْدِثُ فِيهِ الْعَامِلُ ... (١) " .

يقول ابن ولاد في ردّه على المبرّد : ... أَمَّا قَوْلُهُ : عَدَلَ بَيْنَ حَرَكَةِ وَحَرْفٍ ، فَهَذَا جَائِزٌ فِي اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، أَحَدُهَا : يَكُونُ أَرَادَ لِأَفْرُقَ بَيْنَ حَرَكَةٍ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ، وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْحَرْفُ بِنَاءً ، فَحَدَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَاجْتِزَأَ بِذَلِكَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِمَا يَعْنِي ، وَهَذَا شَائِعٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (٢) ، ﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَقَوْلُكَ : الْفَرْقُ بَيْنَ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الشَّرْقِ كَيْتَ وَكَيْتَ ، تَحْدَفُ أَهْلٌ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ أَنَّكَ مَفْرُقٌ بَيْنَ الْأَهْلِينَ ... (٤)

وفي مسألة أخرى يقول ابن ولاد في الردّ على المبرّد ، بعد أن استدرك على سيبويه قوله في باب ما يُخبرُ فيه عن التّكرة بالتّكرة " ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضعٍ واجبٍ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ تَفِيًّا عَامًّا (٥) " :

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) هود آية ٤٦ .

(٣) يوسف آية ٨٢ .

(٤) الانتصار ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) الكتاب ٥٤/١ ، ٥٥ .

"... فأما ما استشهد به في الجواز ، وهو أوَّلُ أحدٍ لقيتُ زيدَ ، فلا يجوز هذا الكلام إلا أن يجعل أحداً في معنى واحدٍ كما قال الله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) ، وليس أحدٌ هاهنا هو الذي يقع في النفي ، وإن كان اشتقاقهما واحداً ؛ لأنَّ العرب وضعتهما وضعاً مختلفاً لمعنى ... (٢) " .

أما الحديث الشريف فلم يستشهد ابن ولاد أسوةً ببعض من سبقه من النحاة الذين امتنعوا عن الاستشهاد به وقد بينا ذلك قبل قليل .

أما كلام العرب فقد استشهد به ابن ولاد كثيراً وخصوصاً الشعر منه .

ومن ذلك ما جاء في ردِّ ابن ولاد على المبرد في المسألة التي استدرك فيها المبرد على سيويه في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى (٣) ، فيقول :

" ... وقد أجاز التحوُّيون - ومحمدٌ معهم - أينَ تظنُّ زيدٌ ؟ لا اختلاف بينهم في ذلك ، إذ جاء عن العرب في قول الشاعر : (٤)

أبالأراجيزِ يا ابن اللؤمِ تُوعديني وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ

فـ«أينَ» كلامٌ مضى قبل الظنِّ على اليقين هاهنا ، وإن لم يُذكر المخبر عنه إلا بعد الظنِّ ، وإنما أوقعتَ حرفَ الاستفهام على الظنِّ قبل مجيئك بزيد ، فالكلام مبنيٌّ على الشكِّ وهو ملغى (٥) " .

(١) الإخلاص آية ١ .

(٢) الانتصار ، المسألة السادسة (٥٣ - ٥٤) .

(٣) الكتاب ١١٩/١ ، ١٢٠ .

(٤) نُسب البيت إلى اللعين المنقري في : الكتاب ١١٩/١ ، ١٢٠ ، والتُّكت ٢٥٢ ، وشرح المفصل

٨٥/٧ ، ونُسب إلى جرير في شرح أبيات سيويه ٢٦٩/١ ، واللسان (خيل) ودويان جرير ١٠٢٨ .

(٥) الانتصار ، المسألة الرابعة عشرة (٧٥) .

وفي نصٍّ آخر يقول ابن ولاد في ردّه على المبرّد الذي استدرك على سيويه في باب ما يُضمَر فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره بعد حرف (١) :

"... وأما قوله : لا يجوزُ إغاء (ما) من (إمّا) إلا في غاية الضّرورة ، فكذا قال سيويه (٢) : إنّه لا يجوزُ إلا في الشّعْر للضّرورة ، وقد وافقه على ذلك ...

ودلّ على صحّة ذلك وجوازه في الشّعْر بالبيت الذي قبله ، وهو قول الشاعر : (٣)

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذِبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

فهذه إمّا ، كأنّه قال : فإمّا جزعاً ، وإمّا صبراً جميلاً (٤) .

وقد تعدّد الروايات في البيت الواحد ، ومع هذا فابن ولاد لا يمانع من الاستشهاد به ، انظر إليه وهو يبيّن مذهبه هذا في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيويه في باب « ما » (٥) في قوله إن الخبر جاء في التّقديم منصوباً في قول الفرزدق : (٦)

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

(١) الكتاب ٢٥٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٧/١ .

(٣) البيت لدريد بن الصّمّة في ديوانه ٦٨ ، وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٢٦٦/١ .

(٤) الانتصار ، المسألة السابعة والعشرون (٩٥) .

(٥) الكتاب ٦٠/١ .

(٦) البيت للفرزدق في الكتاب ٦٠/١ ، وشرح ديوانه ٢٢٣ .

فيقول ابن ولاد : " ... فأما قوله : والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخرًا ، فكيف ينصب مقدمًا ؟ فليس ذلك بحجة ؛ لأن الرواة قد تغير البيت على لغتها ، وترويه على مذاهبا ، مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد ، ألا ترى أن سيويه قد يستشهد ببيت واحد لوجه شتى ، وإنما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغاتها ؛ لأن لغة الراوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين ... (١) " .

وكان ابن ولاد يُكثر من قوله : هكذا استعملته العرب ، والعرب قد فعلت كذا ، وهو كثير في أشعار العرب ، وما إلى ذلك ، مما يدل على تمسكه بالمسموع من قول العرب ، والسير على نهجه وعدم مخالفته .

انظر إليه يقول في رده على المبرد في إحدى المسائل : " ... وأما ما قاله في موهن ، وأنه بعد ساعة من الليل ، فهو ظرف ، فإن العرب استعملته استعمال الأسماء ، وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً ... (٢) " .

وفي مسألة أخرى يقول : " ... ولو جاز ما قلت لجاز أن تأتي بمضاف ، وتسقط المضاف إليه ، فتقول : عجت من يدي ، تريد زيد : إذا علم ذلك بضرب من الاستدلال على زيد ، وهذا أقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن ذلك كثير في أشعار العرب ... (٣) " .

(١) يُنظر الانتصار ، المسألة السابعة (٥٥) .

(٢) المرجع السابق ، المسألة الثانية عشرة (٧٠) .

(٣) المرجع السابق ، المسألة العشرون (٨٥) .

وفي نصٍ آخر يقول : " ... فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر ، فقد صار المكرر أولى ، وصارت الميم أولى من المكرر عنده ، وكذلك هي عند العرب ... (١) " .

وفي موضعٍ آخر يقول : " ... فأما قوله إذا أردت بفاعل الاسم جاز بناؤه ، وكان معناه أحد أربعة عشر ، وإذا أردت به الفعل لم يجوز ، فهذا تحكّم بغير علة ، وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن تبنى فاعلاً من الأوّل ، كما ينسب إلى اللفظة الأولى ... (٢) " .

وقد لا يثق ابن ولاد في بعض المسموع ، فيقوم برده ؛ والسبب في ذلك أنه ربّما أنّ هذا المسموع لم يُنقل عن عالم ثقة ، أو لعله نقل عن بعض من لا يُحتجُّ بلغته ، انظر إليه في هذه المسألة التي يقول فيها محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب من الإضافة تُحذف منه ياءُ الإضافة ، قال : ولا يقال هذا في كل شيء ، قال : " ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البرّ : برّار (٣) " .

قال محمد : وكل من رأينا ممن تُرضى عربيته يقول لصاحب البرّ : برّار ، حتى صار لكثرة استعماله لا يُحتاج فيه إلى حجة من شعر ولا غيره .

قال أحمد : ليس في هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ها هنا حجة ؛ وذلك أنه ردّ دعوى بدعوى ؛ لأنّ سيويه قال : لا يُقال هذا ، كأنه لم يسمعه

(١) يُنظر الانتصار ، المسألة الثامنة والتسعون (٢١٦) .

(٢) المرجع السابق ، المسألة الثانية عشرة بعد المائة (٢٤٠) .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٨٢ .

من العرب ، فادّعى محمدًا أنه يُقال ، ولم يأتِ بِحُجَّةٍ ، وادّعى ذلك في زمن من لا تُرضى لغته ولا يُحتجُّ بقوله ، وأنكره سيويه في زمن من يُؤخذ بلغته ، ويُرجع إلى قوله ، ويُستشهدُ بلفظه ، ويمتنع من التَّكَلُّم بما امتنع منه ، فالتَّنَفُّسُ إلى الدَّعْوَى الأولى أَسْكَنُ فيها ، وبها أوثق ، ولا سِيَّما إذا أضفنا ذلك إلى أنّا لم نسمعه من عالمٍ ، ولا من عربي .

قال أحمد : " ما سمعتُ أحداً مردود القول فضلاً عن متبّع القول نَسَبَ بائع البرِّ فيقول : برّار ، ولو سمعته في هذا الوقت لما كان سماعُهُ حُجَّةً ، على أنّ قولي أيضاً لم نسمعه دعوى كادعاء الرادِّ والمردودِ عليه ، ولعلُّهُ أنّ يكون قد سمعه من عوامِّ أهل مصرٍ من الأمصار لا يُؤخذ بلغتهم ، وهذا نوعٌ من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أنّ تتلقى من عالمٍ موثوق بقوله ، فيؤخذ ذلك منه ، ويُقبل تقليداً ، وقد حكى سيويه في هذا الباب أنّه لا يُقال لصاحب الفاكهة : فكاه ، وهذا مستعملٌ في أكثر الأمصار التي شاهدناها ، وليس ذلك بِحُجَّةٍ ، وأحسبُ أنّ محمدًا سَمِعَ برّاراً على نحو من هذا ، ولم يتعمد المخالفة ، إلاّ أنّه احتجَّ بلغةٍ من لا يُحتجُّ بمثله (١) . "

(١) الانتصار ، المسألة السادسة والتسعون (٢١٣ - ٢١٤) .

ثانياً : القياس :

تعريف القياس :

للقياس عند النحاة عدة تعاريف من أشهرها تعريف ابن الأنباري وهو « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ^(١) » .

وقيل أيضاً في تعريفه : « إنَّه علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ^(٢) » .

والقياس عند النحاة له مترلة لا تعدلها مترلة ، قال السيوطي ^(٣) : « وهو معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله كما قيل :

إنَّما النحو قياس يُتَّبَع ^(٤) » .

وقال ابن الأنباري في أصوله :

(١) الاقتراح ٧٠ .

(٢) لمع الأدلة ٩٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) صدر البيت للكسائي ، وعجزه :

وبه في كلِّ علمٍ يُنتفع

وقبله كما في بغية الوعاة : (١٦٤/٢) :

أيُّها الطَّالِبُ علماً نافعاً اطلبِ النَّحو ودع عنك الطَّمع

وقد أثبت القفطي في « إنباه الرواة » (٢٦٧/٢) هذا الشَّاهد ضمن عشرة أبيات نسبها إلى الكسائي .

« اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأنَّ النحو كله قياس ...
فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا يُعلمُ أحدٌ من النُّحاة أنكره لثبوته
بالدَّلالة القاطعة ... (١) » .

أركان القياس :

يقول أبو البركات الأنباري : « ولا بُدَّ لكلِّ قياسٍ من أربعة أشياء : أصلٌ
وفرعٌ وعلةٌ وحكم (٢) » ؛ وهو بهذا يشير إلى أركان القياس الأربعة :

- ١- الأصل (المقيس عليه) وهو ما اطَّرد من المسموع عن العرب .
- ٢- الفرع (المقيس) وهو الذي لم يرد في شأنه سماعٌ عن العرب .
- ٣- العلة ، وقد قسَّم الزَّجَّاجِيُّ (٣) العلل إلى ثلاثة أقسام : تعليمية ،
وقياسية وجدلية نظرية .
- ٤- الحكم ، وهو ستة أقسام : واجب وممنوع ؛ وحسنٌ وقبيح ؛
وخلاف الأولى وجائز على السَّواء (٤) .

أقسام القياس :

تعدَّدت تقسيمات العلماء للقياس ؛ والسَّبب في ذلك اختلاف نظرهم
إليه ، فأبو البركات الأنباريُّ يقسِّمه ثلاثة أقسام :

(١) الاقتراح ٧١ .
(٢) لمع الأدلَّة ٤٢ .
(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٤ .
(٤) اعتراضات الرُّضي على ابن الحاجب في شرح الشَّافية (١٩٨ - ١٩٩) بتصرفٍ يسير .

١- قياس العلة : وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل .

٢- قياس الشبه : وهو حمل الفرع على الأصل لضربٍ من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل .

٣- قياس الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم ، وتفقد المناسبة في العلة ، ولم يحتجَّ به كثيرٌ من العلماء (١) .

أما السُّيوطيُّ (٢) فإنه يقسمه أربعة أقسام ، وهي :

١- حمل فرعٍ على أصل ، ويُسمَّى : « قياس المساوي » .

٢- حمل أصلٍ على فرع ، يُسمَّى : « قياس الأولى » .

٣- حمل نظيرٍ على نظير ، ويُسمَّى مثل القسم الأوَّل .

٤- حملٌ ضدٌّ على ضدٍّ ، ويُسمَّى : « قياس الأدوَن » .

أما الشيخ محمد الخضر حسين فإنه يقسمه قسمين :

١- القياس الأصليُّ : وهو إلحاق اللفظ بأمثاله في حكمٍ ثبت لها

باستقراء كلام العرب حتَّى انتظمت منه قاعدة عامَّة ، كصيغ التَّصغير والتَّسبب والجمع .

(١) مع الأدلة ١٠٥ ، اعتراضات الرُّضي على ابن الحاجب ١٩٩ .

(٢) يُنظر الاقتراح ٧٤ .

٢- القياس التمثيلي : وهو إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، غير أن بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجيّ قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث (١) .

هذا وقد أُلّف في القياس كتبٌ متخصصة وقيل فيه ما قيل ، والذي ذكرناه هو تقديم يسير عنه ؛ لأنّ الهدف من ذلك معرفة موقف ابن ولاد منه ، وهذا ما سأذكره بعد قليل .

موقف ابن ولاد من القياس :

القياس من الأدلة التي استخدمها ابن ولاد في الردّ على المبرّد ، ويعدّ من الأدلة النحويّة المهمّة ، إلاّ أنّ مرتبته بعد السماع ، وقد عرفنا موقف ابن ولاد منه عند حديثه عن السماع .

وينبغي الإشارة إلى أنّ ابن ولاد لم يُكثر من الاستشهاد بالقياس مثل السماع ، والمسائل التي استدلّ فيها بالسماع قليلة ، ومنها المسألة الثالثة ، وقد سقط أولّها من كتاب الانتصار كما أشار المحقّق ، وهي استدراك المبرّد على سيبويه قوله : « ومثل ذهب الشام ، ودخلت البيت » ، حيث ذهب المبرّد إلى أنّ البيت مفعول به للفعل دَخَلَ ، وهو من الأفعال التي تتعدّى مرّةً بحرف الجرّ ، ومرّةً أخرى بغير حرف الجرّ .

يقول أحمد بن محمّد : " ... إنّ « ذهب » أصله ألاّ يتعدّى إلاّ بحرف ، ويدلّ على ذلك أنّ مصدره مصدر ما لا يتعدّى ، وهو فُعُول .

(١) يُنظر القياس في اللغة العربيّة ٢٧ ، اعتراضات الرّضي على ابن الحاجب ٢٠٠ .

... يقول : وأما قولهم : دخلته دخولاً ، وولجته ولوجاً ، فكان الأصل : ولجتُ فيه ، ودخلتُ فيه ، إلا أنهم حذفوا « في » كما قالوا : نُبئتُ زيداً ، يريدون عن زيدٍ ، فحذفوا « عن » هاهنا ... (١) .

ومن المسائل التي استدلَّ فيها ابن ولاد بالقياس أيضاً المسألة الثامنة ، فيقولُ في ردِّه على المبرِّد بعد أن استدرك على سيويه في باب ترجمته " هذا بابُ ما يُجرى ممَّا يكون ظرفاً هذا المجرى " (٢) :

" ... وأما طريق المقايسة ، فإذا أجازت العربُ أن تنصبَ المفعول إذا تقدَّم وقد شغلت الفعل عنه بالهاء كقولهم : زيداً ضربتهُ ، فعدِّلُ هذا في الحاشية الأخرى أن تُجيزَ : زيدٌ ضربتُ ، فترفعه ولم تشغل الفعل عنه بالهاء في اللفظ كما نصبتَه وقد شغلت الفعل بالهاء ؛ لأنَّهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز ، وإن كانت إحداهما أكثرُ في كلام العرب من الأخرى ... (٣) "

ومن المسائل التي استدلَّ فيها بالقياس أيضاً المسألة التاسعة ، فيقول في ردِّه على المبرِّد بعد أن استدرك على سيويه في باب ترجمته : " هذا بابٌ يُحمل فيه الاسم على اسمٍ يُبنى عليه الفعلُ مرَّةً ويُحملُ مرَّةً أخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل (٤) " :

" ... وأما مخالفته لباب العطف ، فإنك إذا قلت : زيدٌ ضربتهُ ، وعمرو كلمتهُ ، فأنت محيِّرٌ في الحمل على أيِّ الجملتين شئتَ ، فجاز الوجهان ، والمحيبُ

(١) الانتصار ، المسألة الثالثة (٤٦ - ٤٧) .

(٢) الكتاب ٨٤/١ .

(٣) الانتصار ٥٧ ، ٥٩ .

(٤) الكتاب ٩٠/١ .

فإنَّما يجتهد في إعراب ما بنى عليه المبتدئُ كلامه ، فالسَّائل مانعٌ له من أنْ
يكون محيِّراً .

فإنَّ قال : فإذا قال السَّائلُ : من رأيتُه ؟ فقد أتى بجملتين : إحداهما
محمولٌ فيها الاسم على الفعل ، وهي الهاء في رأيتُه ، والأخرى محمولٌ فيها
الفعل على الاسم ؛ لأنَّ « مَنْ » هو الاسم المبتدأ ، والفعل خبرٌ عنه .

قيل له : سبيل الاسم الذي في الجواب أنْ يكون إعرابه كإعراب
الاسم المستفهم به ، فإنَّ قال السَّائلُ : مَنْ قامَ ؟ قلتَ في الجواب : زيدٌ ، وإنَّ
قال مَنْ ضربتَ ؟ قلتَ في الجواب : زيداً ، وكذلك إذا قال من رأيتُه ؟ وأيُّهم
رأيتُه ؟ قلتَ : زيدٌ في الجواب ، فتحمله على إعراب « مَنْ » لا إعراب الهاء ؛
لأنَّ زيداً مفسَّرٌ لـ « مَنْ » ، فهذا وجه الكلام^(١) .

(١) يُنظر الانتصار ، صفحة (٦٣) .

ثالثاً : الإجماع :

تعريف الإجماع :

قال السيوطي : « المراد به إجماع البلدين : البصرة والكوفة (١) » .

وقال ابن جنّي في الخصائص : « اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجَّةً إذا أعطاك خصمك يده ألا يُخالف المنصوص ، و المقيس على المنصوص ، فأما إن لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجَّةً عليه ؛ وذلك أنّه لم يرد مَن يُطاع أمره في قرآن ، ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصُّ عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من قوله : " أمّتي لا تجتمع على ضلالة " ؛ وإنّما هو علمٌ منتزَعٌ من استقراء هذه اللغة ، فكلُّ من فُرِقَ له من علّةٍ صحيحة ، وطريقٍ نهجٍ (٢) كان (خليل) نفسه و (أباعمر و) فكره (٣) .

ومرتبته بعد القياس ، إلا أنّ السيوطي قدّمه على القياس عند حديثه عن الأدلّة النحويّة (٤) .

(١) الاقتراح ٦٦ .

(٢) أي بيّنة واضحة .

(٣) الخصائص ١/١٨٩ ، ١٩٠ .

(٤) الاقتراح ٦٦ .

موقف ابن ولاد من دليل الإجماع :

الإجماع من الأدلة التحوية المهمة التي استدلت بها ابن ولاد وإن كان لم يُكثر من الاستدلال به ، وكلُّ ذلك يرجعُ إلى طبيعة المسائل التي تعرّض لها ابن ولاد في الردّ على المبرّد .

فمن المسائل التي استدلتّ فيها ابن ولاد بالإجماع : المسألة الأولى ، وذلك في ردّه على المبرّد عندما استدرک على سيوييه في باب : مجاري أواخر الكلم (١) ...

قال أحمد بن محمد : " ... أمّا قوله عدل بين حركة وحرف ، فهذا جائزٌ في اللفظ من غير وجه ، أحدها : يكون أراد لأفرق بين حركة ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، واجتزأ بذلك لعلم المخاطب بما يعني ، وهذا شائع ، ومنه قول الله عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (٢) ، ﴿ وَسئَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) ، وما أشبه ذلك .

وقولك : الفرق بين الحجاز وأهل الشّرق كيت وكيت ، تحذف أهل من أوّل الكلام ؛ لأنّ المخاطب قد علم أنّك مفرّق بين الأهلين ، وكذلك إذا قلت : الفرق بين الفرات وماء دجله ، وبين الفرات وطعم دجله كذا وكذا ، علم أنّك

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) هود آية ٤٦ .

(٣) يوسف آية ٤٤ .

مفرّق بين الطّعمين ، ولا نعلمُ أحداً منع من إجازة ذلك ما لم يكن لبسٌ في الحذف ، فهذا على وجه المجاز (١) .

ومسألة أخرى يستدلُّ فيها ابن ولاد بالإجماع وهي المسألة التاسعة وذلك في ردّه على المبرّد عندما استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا بابٌ يُحملُ فيه الاسمُ على اسمٍ يُبنى عليه الفعلُ مرّةً ويحملُ مرّةً أخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل ... (٢)

قال أحمد : " أمّا قول محمد : إنّه لا يجوز أن تعطف جملةً لا موضع لها ، فهذه دعوى لم يأت معها بحجّة تبيّنّها ، وليس الأمر في ذلك على ما ذكر ، ونحن نجد في الكلام جملةً لا موضع لها معطوفة على جملة لها موضع ، يُجمع النّحويون على إجازتها ، ولا يمتنع الرادُّ من ذلك فيها ، وهو قولك : مررتُ برجلٍ قام أبوه وقعد عمرو ، (قام أبوه) جملةٌ في موضع جرٍّ ؛ لأنّها نعتٌ لرجل ، وقعد عمرو معطوفة عليها وليست في موضع جرٍّ ؛ لأنّك لا تقول : مررتُ برجلٍ قعد عمرو ؛ إذ ليس في الجملة الثانية ضميرٌ يعود على رجل فيكون نعتاً له ... (٣) "

ومسألة أخيرة يستدلُّ فيها ابن ولاد بالإجماع وهي المسألة السابعة والعشرون وذلك في ردّه على المبرّد عندما استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا بابٌ ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره بعد حرفٍ (٤) .

(١) الانتصار ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) الكتاب ٩١/١ .

(٣) الانتصار ٥٩ - ٦١ .

(٤) الكتاب ٢٥٨/١ .

يقول أحمد : " ... والعمل على الثانية ، والأولى زائدة ، وليست توجبُ في الكلام معنى غير معنى الثانية ، وسبيلها في ذلك سبيل « لا » إذا قلتَ : ما قامَ لا زيدٌ ولا عمروٌ ، وإن شئتَ قلتَ : ما قامَ زيدٌ ولا عمروٌ ، فإن شئتَ أكَّدتَ النَّفي ، وزدتَ « لا » أوَّلاً ، وإن شئتَ حذفتها ، إلا أن الحذف في « لا » الأولى أكثر في كلامهم منه في « إمّا » ، ولا أعلمُ أحداً من النُّحويين المتقدمين يمتنعُ من إجازة حذفها في قولك : خذِ الدَّرهمَ وإمّا الدِّينارَ ، وجالسْ زيداً وإمّا عمراً ، فقياسها ما ذكرتُ لك في « لا » ، والكلام لا يلتبسُ بطرحها ، ومعناه بنقصانها كمعناه بزيادتها ... (١) " .

ونجدُ ابن ولاد في التُّصوص السَّابقة يلجأ إلى الاستدلال بهذا الدليل عندما لا يجدُ من قول العرب ما يؤيِّد مذهبه ؛ لأنَّ السَّماع من العرب هو الفيصل وعليه المعوّل .

(١) الانتصار ٩٥ ، ٩٦ .

رابعاً : الاستصحاب :

تعريف الاستصحاب :

يقول ابن الأنباري : « هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل » (١) .

والاستصحاب من الأدلة النحوية المعبرة ، ومترلته عند النحاة الأوائل بعد الإجماع ، وإن كان بعض النحاة يرى أنه من أضعف الأدلة كأبي البركات الأنباري (٢) إلا أن الدكتور تمام حسّان يرى أنه من الأدلة القويّة ، بل يضعه في المرتبة الثانية بعد السماع وقبل القياس ، ويقول في تعليقه لذلك : " لأنّ القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ، ويُعرف المطرد من الشاذ ، فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يُطلق عليها « المسموع » ويُجري عليها الاستقراء والملاحظة ، ثم يخضعها للتصنيف ، حتى إذا ما استقامت له الأصناف (الأبواب) واتضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصوّراً ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة " (٣) .

(١) الاقتراح ١١٣ .

(٢) الإنصاف المسألة ١٤ صفحة (١١٢) .

(٣) الأصول ١١٤ .

موقف ابن ولاد من دليل الاستصحاب :

لم يمانع ابن ولاد من الاستدلال بهذا الدليل التحوي المعبر حتى ولو أنّ البعض حطّ من مكانته كابن الأنباري ، ليس ذلك فحسب بل إنّنا نجد أنّ ابن ولاد قد استدلّ بهذا الدليل كثيراً ، وفي مسائل عدّة ، ومنها المسألة التاسعة والستون وذلك في ردّه على المبرّد عندما استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمتزلة مثل وغير ، وذلك في قول سيبويه : لو كان معنا رجلٌ هلكنا ، والدليل على أنّه وصفٌ أنّك لو قلت : لو كان معنا إلا زيدٌ هلكنا ، وأنت تريد الاستثناء كنت قد أحلت (١) .

وفي المسألة الثالثة والثمانين يقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً :

" ... وأما اعتلاله بأنّ الياء والتاء واحد في باب يعد ، وما أميلح زيداً ! فقد أتى في غير موضعه ؛ لأنّ الهمزة والتاء والياء والتون إذا جاءت في أوائل الأسماء التي على وزن الفعل المضارع فمجراها مجرى واحد ، في منع الصّرف إذا كُنَّ زوائد ، لا يُقال : إنّ بعضها أولى والثاني تابعٌ ومشبه ، وليس الأمر كذلك في باب يعد ، وذلك أنّ الأصل في سقوط الواو مع الياء والكسرة إذا وقعت بينهما في قولك : يعد ، وأسقطت مع الهمزة في أعد ، ومع التاء في تعد ، والتون على الاتباع ؛ ليطرّد الكلام ، وليس في الجيء بهذا فائدة في هذا الموضع ؛ لأنّه لا خلاف في أنّ هذه الحروف إذا وقعت زوائد في أوائل الأسماء التي على وزن الفعل المضارع أنّ تلك الأسماء غير مصروفة (٢) " .

(١) الكتاب ٣٣١/٢ .

(٢) الانتصار ١٩٧ .

وفي المسألة الرابعة عشرة بعد المائة بعد أن استدرک المبرّد على سيويه في باب ترجمته : هذا باب ما لفظ به مما هو مثني كما لفظ بالجمع^(١) يقول في الردّ عليه : " ... وأما قوله : إنّ العرب تقول في القليل : أقرأ ، فليس ذلك الأصل في جمع فعل القليل ، وإنما هو شاذ فيه ، فشبهه بغيره ، وإنما الأصل في قليل فعل أفعل ، وقد ترك استعماله البتة في قرء واستغنوا عنه بفعل...^(٢) " .

وفي المسألة السادسة عشرة بعد المائة يقول في رده على المبرّد بعد أن استدرک على سيويه في باب ترجمته : هذا باب أيضاً للخصال التي تكون في الأشياء^(٣) : أما قوله : إنّ العين في ضعة فتحت ما قبلها كما تفتح في الفعل فغلط ؛ لأن ذلك لا يكون في الأسماء قياساً ، وإنما جعلوا ذلك في الفعل ؛ لأنّ الفعل في الأصل مبني على التغيير بتصرفه وتنقله من حال مضي إلى حال استقبال ، ويبنى منه فاعل ومفعول ومصدر ، فاحتمل ذلك ، ولم يكن مثل ذلك في الاسم إلا شاذاً ؛ لأنّ الاسم إنما يدل على المسمى بهيأته ، فإذا غير بطلت دلالته ، والأفعال إنما هي عبارة بنيت للأزمنة ، وليست بموضوعة لمسميات ، فاحتملت من التغيير ما لم يحتمله الاسم...^(٤) " .

وفي المسألة العشرين بعد المائة يقول في رده على المبرّد بعد أن استدرک على سيويه في باب ترجمته : هذا باب ما يُحذف من أواخر الأسماء في الوقف^(٥) : " ... قول الخليل أقوى ؛ وذلك أنّ الإتمام أصل والحذف عارضٌ

(١) الكتاب ٦٢١/٣ .

(٢) يُنظر الانتصار ، صفحة (٢٤٥) .

(٣) الكتاب ٢٨/٤ .

(٤) الانتصار ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٥) الكتاب ١٨٣/٤ .

للكلمة لأسباب توجبه ، وليس ها هنا سبباً أرانا سيويه غير ما قال من أنّ
النّداء بابُ حذفٍ ، يقولون فيه : ياحار ، ويحذفون التّنوين ، والأسماء فيه قد
تأتي على التّمَام غير محذوفة ، ولا مرخّمة ، فالتّمَام أولى به ؛ لأنّه الأصل ؛ إذ لم
يسمع قول العرب فيتبعها ، وكان الباب قد يقع فيه التّمَامُ والمحذوف ، فتركه
على التّمَام أولى لأنّه الأصل (١) .

وانظر إليه في هذا النصّ الأخير في قوله : « فالتّمَامُ أولى به لأنّه الأصل ؛
إذ لم يسمع قول العرب فيتبعها » هنا يقرّر أنّه يلجأ إلى هذا الدليل عندما يُعدم
السّماع عن العرب ، فكأنّه يكرّر موقفه مع الإجماع ، وكلُّ هذا يدلُّ على
اعتناء ابن ولاد بالسّماع عنايةً شديدة ، فهو يذكّرُ به ما بين الفينة والفينة .

هذا والمسائل التي استدللّ بها ابن ولاد بالاستصحاب كثيرة ، وما سبق
ذكره ما هو إلاّ على سبيل المثال .

(١) الانتصار ٢٥٣ .

أدلة أخرى :

وهناك أدلة أخرى استدلت بها ابن ولاد ، وقد أشرنا إلى بعضها في مُقدِّمة هذا المبحث ، وربما أطلق عليها البعض « الأدلة الجدلية » وقد استدلت ابن ولاد ببعض منها ، ومن ذلك :

الاستدلال بالعكس :

ومن الأمثلة عليه قوله في المسألة الرابعة في ردّه على المبرّد عندما استدرك على سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ويقتصر على أحدهما إن شاء (١) :

" ... وكذلك لو اضطرّ شاعرٌ إلى أن يقولَ مثل : مررتُ زيداَ يضربُهُ عمروٌ ، للزم على قوله أن ينصبَ زيداَ بفعلٍ مضمر ، يفسره (يضرب) ، فإن قال : ليس بمنساع في اللفظ أن تقول : مررتُ يضربُ زيداَ عمروٌ ، قيل له : وهو منساع في المجازاة أن تقول في مثل : إن تمرزُ يزيدُ يُكرمك ، أن تقول : إن تمرزُ يُكرمك زيدٌ ، فأجز : إن تمرزُ زيدٌ يُكرمك ، على أن ترفعَ زيداَ بفعلٍ يفسره (يُكرمك) ؛ لأنّه منساع (٢) " .

وفي المسألة التاسعة يقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا بابٌ يُحملُ فيه الاسمُ على اسمٍ يُبنى عليه الفعلُ مرةً ويُحملُ مرةً أخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل :

(١) الكتاب ٣٧/١

(٢) الانتصار ٤٩ ، ٥٠

" ... فالجملُ تعطفُ على الجملِ مع اختلافِ أحوالها ، وتباينِ مجاريها في معانيها ، فكيفَ لا تُعطفُ مع اختلافِ مواضعها ، وإذا كانت الجملة لا يلزم فيها أن تتبعا الجملة في لفظها ، كذلك لا يلزم في كل حال أن تتبعا في موضعها ، ألا ترى أنك تقول : إن زيدا قائمٌ وعمراً جالسٌ ، فتأتي بلفظ الجملة الثانية كلفظ الأولى ، وتحملها عليها ، وإن شئت لم تفعل ذلك ، فتقول : إن زيدا قائمٌ وعمروٌ جالسٌ ، فأنت فيما ينسأغ لك أن تحمله على الأول ، مُخَيَّرٌ في جملة عليه ، أو ترك ذلك ، فكيف فيما لا ينسأغ لك البتة أن تحمله على الأول ، فقياس ما تحمله من الجمل على الموضع كقياس ما تحمله على اللفظ ... (١) "

وفي المسألة الرابعة والتسعين يقول في ردّه على المرّدد بعد أن استدرك على سيويه في باب الإضافة إلى ما ذهبت فأوه من بنات الحرفين : " ... وأما قوله في « شية » : إنه إذا ردّ حركة الواو إليها أسكن الشين ، فتحريك الشين أولى من تحريك الدال من يد ؛ لأننا إنمّا حرّكنا في يد إذا قلنا : يدوي ، تعويضاً من حركة الإعراب التي في الدال ، وحركة الإعراب ليست بلازمة على كل حال ، إنمّا تدخل في الوصل ، وتُحذف في الوقف ، و« شية » حركتها حركة بناء لازمة للحرف ، والتعويض من اللازم أولى ، وليس كونها في الأصل للواو ممانع لأن يُعوّض منها ؛ إذ لزم الشين وجبت لها بعلة من العلل كما وجبت حركة الإعراب في حال من الأحوال ، ولما لم يكن تركنا الإعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب إلى يد ، لم يكن ردّ حركة الواو إليها من « شية » في النسب يوجب ترك التعويض ... (٢) "

(١) الانتصار ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ .

(٢) الانتصار ٢١٢ .

الاستدلال ببيان العلة :

واستدلّاه ببيان العلة كثير جداً ولكن نذكر بعض المسائل في ذلك ،
فمنها المسألة التاسعة ، فيقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيويه
في باب ترجمته : هذا بابٌ يُحملُ فيه الاسم على اسمٍ يُبنى عليه الفعلُ مرّةً
ويُحملُ مرّةً أُخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل (١) :

" ... ونحن نجدُ في الكلام جملةً لا موضع لها معطوفةً على جملة لها
موضع ، يُجمع التحويون على إجازتها ، ولا يمتنع الرأى من ذلك فيها ، وهو
قولك : مررتُ برجلٍ قام أبوه وقعدَ عمروٌ ، فقام أبوه جملةٌ في موضع جرٍّ
لأنّها نعتٌ لرجلٍ ، وقعدَ عمروٌ معطوفةٌ عليها وليست في موضع جرٍّ ؛ لأنّك لا
تقول : مررتُ برجلٍ قعدَ عمروٌ ؛ إذ ليس في الجملة الثانية ضميرٌ يعودُ على
رجلٍ فيكون نعتاً له ، وكذلك إذا قلت : زيدٌ يضربُ غلامه فيغضبُ عمروٌ ،
فيضربُ غلامه رفعٌ لأنّه خبر المبتدأ... (٢) "

وفي المسألة العاشرة يقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيويه
في باب الاستفهام (٣) :

" قوله : قد كان ينبغي له ها هنا أن يُضمَرَ فعلاً يرتفع به (أنت)
ويكون ناصباً لزيد ، فليس يلزمه هذا ؛ لأنّ الكلام مبنيٌّ من جملتين ، والجملة
الأخرى مبنيّةٌ من اسمٍ وفعلٍ ...

(١) الكتاب ٩١/١ .

(٢) الانتصار ٦١ .

(٣) الكتاب ١٠١/١ .

ومثل ذلك أأنتَ زيدٌ ضربته ؟ لأنَّ (أنت) ابتداءٌ وخبره الجملة ، وهي
الابتداء الثاني وخبره ... (١) .

وفي المسألة الثانية والعشرين يقول ابن ولاد في ردّه على المرّد بعد أن
استدرك على سيويه في باب ترجمته : هذا باب الصّفة المشبّهة بالفاعل (٢) :

" ... فأما المعطوف في نحو قول الشّاعر (٣)

بين ذراعَيَّ وجهه الأسدِ

فقد أوجب في الكلام معنى وزيادة لم تكن فيه قبل دخوله ، فصار أقبح
من (يا تيمَ تيمَ عديّ) ولم يجز إلا في الشّعْر ؛ لأنّها فصلٌ في اللفظ والمعنى ،
وذلك فصلٌ في اللفظ دون المعنى ...

... وأما قوله : ولو أراد التّفرقة لقال : بين ذراعَيَّ وجهه الأسدِ ، فهو
مفرّقٌ ، قال ذلك أو لم يقله ؛ لأنّ المعنى قد علّم أنّه يريدُ إضافتهما إلى الأسدِ ،
والأوّل هو أولى بالإضافة إلى الاسم الظّاهر من الآخر ... (٤) .

(١) الانتصار صفحة (٦٤) .

(٢) الكتاب ١/١٩٤ .

(٣) البيت للفرزدق في الكتاب ١/١٨٠ ، وشرح ديوانه ٢١٥ .

(٤) الانتصار ، صفحة (٨٤) .

الاستدلال بعدم وجود الدليل على نفي الحكم :

ومن الأمثلة على ذلك قوله في المسألة التاسعة في الردّ على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا بابٌ يُحملُ فيه الاسمُ على اسمٍ يُبنى عليه الفعلُ مرّةً ويُحملُ مرّةً أخرى على اسمٍ مبنٍ على الفعل : (١)

" أمّا قول محمد : إنّه لا يجوزُ أن تعطف جملةً لا موضع لها ، فهذه دعوى لم يأت معها بحجّة تبينها ، وليس الأمر في ذلك على ما ذكر ؛ ونحن نجد في الكلام جملةً لا موضع لها ، معطوفة على جملة لها موضع ، يجمع التحويون على إجازتها ، ولا يمتنع الرادُّ من ذلك فيها ، وهي قولك : مررتُ برجلٍ قام أبوه وقعدَ عمرو ... (٢) "

وفي المسألة الحادية والثلاثين استدرك المبرّد على سيبويه في باب ترجمته : هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأةً مبنياً عليها ما بعدها (٣) ، حيث إنَّ سيبويه لا يُجيز السقيُّ لك والرعيُّ لك ، وقد زعم محمد في استدراكه أنّه لا فصل في القياس بين هذا وبين الحمدُ لله ، والعجبُ لزيد ، وزعم أن أبا عمر الجرميَّ أجاز رفعهما ، فيقول أحمد في الردّ على المبرّد :

" أمّا قوله لا فصل بينهما في القياس ، فلعمري إنَّ الأمر كذلك ، إلا أنَّ العرب لم تتكلّم بهذين الحرفين مع الألف واللام ، وكان سبيله في الردّ أن يأتي بشاهدٍ من كلام العرب يدلُّ على خلاف قوله ...

(١) الكتاب ٩٠/١ .

(٢) الانتصار ٥٩ ، ٦١ .

(٣) الكتاب ٣٢٨/١ .

وأما قوله : إن أبا عمر الجرمي أجاز ذلك ، فإجازة أبي عمر بغير حجة
من كلام العرب كإجازة محمد بن يزيد ، ولا فرق بين إجازة هذا وهذا إلا أن
يأتيا بحجة... (١) .

وفي المسألة السبعين يقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على
سيبويه في باب ترجمته : هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما (٢) حيث زعم
سيبويه أن حاشا حرف جاء لمعنى فجر ما بعده ، وفيه معنى الاستثناء :

" ... وأما رجوع محمد عن أن يكون فعلاً إلى أن زعم أنها مصدر فهذا
ظن لم يأت معه بحجة ، وهل وجد في الكلام مصدر من فاعل يُفاعل على وزن
فعله ولفظه ؟ وليس في الكلام فاعل فاعلاً ، وإنما المصدر من فاعل مفاعلة
وفعال مثل : قاتل مقاتلة وقتالاً... (٣) .

الاستدلال بالأصول :

وذلك كما في المسألة السادسة عشرة بعد المائة في ردّه على المبرّد عندما
استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا باب أيضاً للخصال التي تكون في
الأشياء (٤) ، يقول ابن ولاد :

(١) الانتصار ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٧ .

(٣) الانتصار ١٦٩ ، ١٧١ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٨ .

" أمّا قوله : إنَّ العين في (ضَعَة) فَتَحَتْ ما قبلها كما تفتح في الفعل فغلطٌ ؛ لأنَّ ذلك لا يكون في الأسماء قياساً ، وإنَّما جعلوا هذا في الفعل ؛ لأنَّ الفعل في الأصل مبنيٌّ على التَّغيير بتصرُّفه وتنقله من حال ماضيٍّ إلى حال استقبال... (١) " .

استدلاله بدليل الاستحسان :

ومن الأمثلة على هذا الدليل ما جاء في المسألة الرَّابعة والسِّتين ، فيقول ابن ولاد في ردِّه على محمَّد بن يزيد بعد أن استدرك على سيويه في باب ترجمته : هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه في التَّداء (٢) :

" ... وكذلك المسألة التي مثل بها ، وهو قولك : لقيتكَ يومَ عبدِالله قائماً ، فإنَّما الفعل في اليوم ، ولمَّ يعمل في عبدِالله ، ولو جعلت قائماً حالاً من الكاف أو التاء في لقيتكَ جاز ؛ لأنَّ الفعل قد عمل فيهما ، فحسن أن يعمل في حالهما ، ولا يكون قائمٌ حالاً من عبدِالله في هذه المسألة ، فإن أردت أن تجعله لعبدِالله قلت : لقيتكَ يومَ عبدِالله قائمٌ (٣) " .

ومن المسائل التي استدلَّ فيها ابن ولاد بالاستحسان المسألة الثانية والثلاثون بعد المائة ، فيقول في ردِّه على المبرِّد بعد أن استدرك على سيويه في باب الإدغام ، بعد أن استدلَّ سيويه بقول الرَّاجز : (٤)

(١) الانتصار ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٢) الكتاب ٢٣٣/٢ .

(٣) الانتصار ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٤) البيت بلا عزوٍ في الكتاب ٤/٤٥٠ ، والمختص ١/٦٢ ، والمخصَّص ٨/١٣٩ ،

والثُّكت ١٢٥٦ .

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِي مَرُّ عَقَابِ كَاسِرِ

يقول : " إئتما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه ؛ لأنَّه لا يلزم الإدغام من وجهين :

أحدهما : أنَّه قد يكون موضع الهاء ما لا تُدغم فيه الحاء ؛ لأنَّ الهاء ليست من الكلمة ، وإئتما هي كناية ، فقد تضيف هذا الاسم إلى الكاف المضمره والاسم الظاهر وقد لا تضيفها ، فهذا وجهٌ .

والوجهُ الآخرُ : أنَّ هذا الإدغام إئتما وقع استحساناً من قائله في لغته لا على أنَّه لازمٌ في اللغات ، واجتماع الساكنين ها هنا كاجتماعهما في الوقف ، إلاَّ أنَّه وصلَ فتركه على حاله في الوقف ، ومن ها هنا صار قبيحاً (١) . "

(١) الانتصار ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

٢- طُرُقُ ابْنِ وِلَادٍ فِي اسْتِدْلَالِهِ :

تعددت الطُّرُقُ التي استخدمها ابن وِلَادٍ في استدلاله على ما يذهب إليه من آراء في سبيل الانتصار لسيبويه ، فمن مقتضيات الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ التي كان يُجِئُهَا إلى استدلاله بآراء النُّحَاةِ الْآخَرِينَ ، وآراءِ سيبويه ، بل آراءِ الْمَبْرَدِ نفسه ، إلى الإلزام ، إلى الاستدلال بشرح عبارة سيبويه وبيان منهجه ، إلى غير ذلك من الطُّرُقِ الْكَثِيرَةِ التي استخدمها ابن وِلَادٍ في استدلاله ، والتي سنذكرها الآن بشيءٍ من التَّفْصِيلِ ، مع ضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ لكلِّ طَرِيقَةٍ :

مقتضيات الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ :

لقد كَانَ لِمُكْنِ ابْنِ وِلَادٍ مِنَ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ أَثْرٌ كَبِيرٌ فِي انتصاره لسيبويه على الْمَبْرَدِ ، وهي السِّمَّةُ الْبَارِزَةُ لَدَيْهِ ، وَلَا غَرَوُ فِي ذَلِكَ ؛ فَهُوَ الَّذِي قِيلَ عَنْهُ : إِنَّهُ نَحْوِيٌّ ابْنِ نَحْوِيٍّ ابْنِ نَحْوِيٍّ^(١) ، فَهُوَ يَجَاوِرُ الْخِصْمَ بِصُورَةٍ عَجِيبَةٍ ، ثُمَّ يَرْجِعُ بِالمَسْأَلَةِ إِلَى أَصُولِهَا ، ثُمَّ يَمَثِّلُ لَهَا وَيَسْتَشْهَدُ ، وَيَبَيِّنُ خَطَأَ الْخِصْمِ إِذَا مَا أَخْطَأَ فِي الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ ، انظُرْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِتَبَيِّنَ طَرَفًا مِمَّا قَلْتُ لَكَ :

يقول مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ :

" وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَابِ « مَا » إِنَّ الْخَبَرَ جَاءَ فِي التَّقْدِيمِ مَنْصُوبًا فِي

قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ : (٢)

(١) إنباه الرُّوَاةُ ٩٩/١ ، بغية الوعاة ٣٨٦/١ .

(٢) الْكِتَابُ ٦٠/١ ، شرح ديوانه ٢٢٣ .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

قال محمد : وليس هذا موضع ضرورة ، والفرزدق لُغْتُهُ الرَّفْعُ فِي التَّأخِيرِ ، وَمَنْ نَصَبَ الْخَبَرَ مُؤَخَّرًا رَفَعَهُ مُقَدِّمًا ...

قال أحمد : قول محمد « وليس هذا موضع ضرورة » لا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى سِيبويه ، إِنَّمَا هِيَ رِوَايَةٌ عَنِ الْعَرَبِ ، وَالْحَاجَّةُ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى الْعَرَبِ ، أَنْ يَقُولَ لَهُمْ : لِمَ أَعْرَبْتُمْ الْكَلَامَ هَكَذَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لِحَقَّتْكُمْ ؟ أَوْ يُكَذِّبُ سِيبويه فِي رِوَايَتِهِ ، وَهُوَ عِنْدَهُ بِخِلَافِ هَذِهِ الْحَالِ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ مُكَذِّبٍ عِنْدَهُ فِيمَا يَرِوِيهِ ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ غَيْرَ مَدْفُوعَةٍ عَمَّا تَقُولُهُ مَضْطَرَّةً بِالْوِزْنِ أَوْ غَيْرِ مَضْطَرَّةً ، فَعَلَى التَّحْوِيٍّ أَنْ يَنْظُرَ فِي عِلَّتِهِ وَقِيَاسِهِ ، فَإِنْ وَافَقَ قِيَاسَهُ وَإِلَّا رَوَاهُ عَلَى أَنَّهُ شَادٌّ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلِاحْتِجَاجِ بِالضَّرُورَةِ وَغَيْرِهَا مَعْنَى ، إِذَا كَانَ النَّاقِلُ ثِقَّةً .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : وَالْفِرْزَدِقُ لُغْتُهُ رَفَعُ الْخَبْرِ مُؤَخَّرًا ، فَكَيْفَ يُنْصَبُ مُقَدِّمًا ؟ فليس ذلك بحجة ؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ عَنِ الْفِرْزَدِقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّعْرَاءِ قَدْ تُغَيَّرُ الْبَيْتُ عَلَى لُغَتِهَا ، وَتَرَوِيهِ عَلَى مَذَاهِبِهَا مِمَّا يُوَافِقُ لُغَةَ الشَّاعِرِ وَيُخَالِفُهَا ؛ وَلِذَلِكَ كَثُرَتِ الرُّوَايَاتُ فِي الْبَيْتِ الْوَاحِدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ سِيبويه قَدْ يَسْتَشْهَدُ بَيْتًا لَوْجُوهَ شَتَّى ؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا غَيَّرَتْهُ الْعَرَبُ بُلْغَاتِهَا ؛ لِأَنَّ لُغَةَ الرَّائِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ شَاهِدٌ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ شَاهِدٌ إِذَا كَانَ فَصِيحِينَ ... (١) .

وَقُوَّةُ ابْنِ وَوَلَادٍ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ، وَتَمَكُّنُهُ مِنْهَا قَدْ لَا تُحِجُّهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ ؛ لِأَنَّ الْخِصْمَ قَدْ اقْتَنَعَ بِمَا يَقُولُ ، وَشُدَّهُ بِمَا يَسْمَعُ ، وَالْمَسَائِلُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، فَانظُرْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا لِتَبَيَّنَ شَيْئًا مِمَّا قُلْتُ لَكَ :

(١) الانتصار ، المسألة السابعة (٥٤ ، ٥٥) .

يقول محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع ، وفيه علامة التأنيث ، يُقال حلفاء واحدة ، وحلفاء للجميع ، وطرفاء وبهـمى (١) .

قال محمد : وزعم الأصمعي^(٢) أن الطرفاء طرفة ، وواحد الحلفاء حلفة ، مكسور اللام ، وواحد القصباء قصب ، وهذا خاصة كثير على ألسنة العوام .

قال أحمد : أمّا ما حكاه عن الأصمعي من سماعه طرفة وحلفة فصحيح ، وليس يحكي إلا ما سمع ، وأمّا تأوله أنه مكسر على حلفاء وطرفاء ، فغير صحيح ، وهو في صناعة النحو ضعيف ، والدليل على أن حلفاء وطرفاء ليس بجمع كسرت عليه طرفة وحلفة أنك تحقره على لفظه فتقول : حلفاء وطرفاء ، ولا تردّه إلى تحقير طرفة وحلفة ، ثمّ تجمع بالألف والتاء كما تفعل ذلك بالجموع إذا كسر عليها الواحد ، نحو قولك في تحقير الواحد من درهم : ذريهمات ، وإنما حقرت درهماً ، ثمّ جمعته ، ولو جمع طرفة وحلفة على بابه لأجرى مجرى نظائره نحو : شجرة وشجر ، وخرزة وخرز ، فكان فيه طرفة وطرف ، وحلفة وحلف ، كما قالوا : قصب وقصب ... (٣) .

أمّا في هذه المسألة فهو يتخذ أسلوباً آخر لإيصال الحجّة إلى الخصم تتجلّى فيه براعته في هذه الصناعة ، وإمامه بمقتضياتها ، فانظر إلى المبرّد يقول :

(١) الكتاب ٥٩٦/٣ .

(٢) يُنظر التُّكْت ١٠٠٨ ، شرح المفصل ٨٠/٥ ، اللسان (حلف) .

(٣) الانتصار ٢٤١ .

" ومما أصبناه في الجزء الرابع في باب ترجمته : هذا بابٌ من الفعل سُمِّيَ
الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ، قال (١) : أمّا ما تعدّى
المأمور إلى مأمور به فقولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وأمّا ما تعدّى المنهي
إلى منهي عنه فقولك : حذرك زيدا ، وحذارك زيدا .

قال محمد : فقد ترك في هذا القياس من وجهين : أمّا أحدهما فإنّ قوله :
حذرك إنّما معناه احذر ، وهذا أمرٌ ، فإنّ قال قائل : معنى احذر : لا تدن منه ،
فكذلك عليك معناه لا يفوتك ، وكلُّ أمرٍ أمرت به فأنت في المعنى ناهٍ عن
خلافه ؛ لأنّ قول : اضرب زيدا ، هي عن ترك ضربه ...

قال أحمد : الذي يُبين فساد ما أتى به محمد أنّ نُبين أولاً ما معنى الأمر ؟
وما معنى التّهي ؟ فنقول : إنّ الأمر هو : تزجيتك المأمور إلى فعلٍ يفعله ،
ومحاولتكَ ذلك منه ، والتّهي : محاولتكَ أن يترك فعلاً ، والدليل على ذلك أنّك
إذا قلتَ أمراً : اضرب أو قم ، كان الجواب من المأمور إذا انصاع لأمرِكَ أنّ
يقول : أنا أفعل ، وإذا نهيتَ عن شيء كقولك : لا تفعل ، فالجواب عن ذلك
أنّ يقول : لستُ أفعل ، فجواب الأمر بالإيجاب ، وجواب التّهي بالنّفي .

وإذا كان الأمرُ على ذلك نظرنا فيما أتى به سيويه ممّا أنكره محمد ،
فقلنا : لا يخلو قوله : حذرك من أنّ يكون حملاً على أمرٍ يفعله ، أو هي يتركه ،
فإنّ كان حملاً على التّرك فهو هي لا محالة ، وهذا معنى التّحذير ، فأما ما أتى
به العربُ على لفظ الأمر وهو في معنى التّهي ، وعلى لفظ التّهي وهو في معنى
الأمر فكثيرٌ .

(١) الكتاب ٢٤٩/١ .

وإنما قرب الشيء إلى حقيقة معناه ، وذلك نحو قولهم : انته عن كذا ، قال الله عزَّ وجلَّ ﴿ اتَّهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ^(١) ، فهذا على الحقيقة هيَّ وإن كان على بناء الأمر ، فلا وجه لقولك : إنَّ حَذَرَكَ في معنى احذر ، فهو لو قال : احذر ، لكان ناهياً في المعنى .

فأما قوله : وكلُّ أمرٍ أمرتَ به فأنتَ في المعنى ناهٍ عن خلافه ، فليس كما قال ، قد يخرج الأمر مخرج التَّخْيِيرِ كقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٢) ولم يُنْهَوْا عن ترك الصَّيْدِ إِذَا أَمَرُوا بِالصَّيْدِ ، وليس الأمرُ هيَّاً من حيثُ كانَ أمراً ، ولا التَّهْيِئَةُ أمراً من حيثُ كانَ هيَّاً ، وإذا أمرنا بالشيءِ فإنَّما نعلمُ أَنَّا نُهَيِّنَا عن خِلافِهِ باستدلالٍ لا بنفسِ لفظِ الأمرِ ، ولو جاز أن يكون الأمرُ نَهْيًا والتَّهْيِئَةُ أمراً لكانَ المأمورُ به هو المنهَيُّ عنه ، والمأمورُ هو المنهَيُّ ، هذا خطأ... (٣) .

الاستدلال بأراء النحاة الآخرين :

وهي إحدى الطرق التي سلكها ابن ولاد في استدلاله ، وإن لم يُكثر من ذلك ، والرأيُ التَّحْوِي لِعالمٍ من العلماء لا يُعدُّ دليلاً يُردُّ به رأي غيره إلا إن كان مستنداً إلى دليلٍ معتبرٍ من أدلَّةِ النَّحْوِ المعروفة كالسَّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، ولكن ربَّما ذكر التَّحْوِي رأي عالمٍ آخر من باب

(١) النساء آية ١٧١ .

(٢) المائدة آية ٢ .

(٣) الانتصار ، المسألة الخامسة والعشرون (٩٠ ، ٩١) .

الاستئناس ، ومن باب ترجيح رأيه الذي يذهب إليه ، وخصوصاً إذا كان ذلك
التحوي الذي نُقل رأيه ممن لهم باعٌ في صناعة النحو .
ومن المسائل التي استدلَّ فيها ابن ولاد بآراء النحاة الآخرين هذه المسألة
التي يقول فيها محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا بابٌ ما ينتصبُ لأنَّه قبيحٌ أن
يُوصفَ بما بعده ، زعمَ أنَّه يقولُ ^(١) : هذا قائماً رجلاً ، فينصبُ قائماً على
الحال ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يجعل رجلاً صفةً لقائم ، فينصبَ على جواز هذا رجلاً
قائماً ، إلاَّ أنَّه الوجه لما قدَّمه ، وكذلك فيها قائماً رجلاً ، وصدق هذا القياس ،
ولكنَّه أجاز مع هذا أن تقولَ : هو قائماً رجلاً ، وهذا محال ، وقد ناقض فيه ؛
لأنَّه لا يجوزُ هو رجلاً قائماً ، وهو يردُّ هذا وجميعُ النَّاس .

قال أحمد : لم أره جعل بين الرَّدِّ وبين كلام صاحبه غير زيادة حرف
التنفي ؛ وذلك أنَّه قال : لا يجوز ، فراد (ولا) فقط ، ولم يُبين من أين امتنع
ذلك ، وادَّعى أن سيويه يردُّ قول نفسه وجميع النَّاس كذلك ، وليس الأمرُ
كما قال ، ويَبانُ ذلك أنَّ الكوفيَّين بأسرهم يُجيزون هذا الباب ، ولا يُفرِّقونه ،
وإنَّما سيويه حكى عن الخليل في المعارف إذا وقعت بعد المضمرات في مثل
قولك : هو زيدٌ منطلقٌ أنَّه لا يجوز ، وليس هذا من ذلك ؛ لأنَّه ليس كلُّ النَّاس
يعرفُ زيداً ، إنَّما يعرفه بعضٌ ، ويجهله بعضٌ ، وليس رجلاً كذلك ، وما أشبهه
من التكررات ، وإنَّما صار الكلام محالاً في زيد ونظائره ؛ لأنَّك إذا قلت : هو
زيدٌ قائماً فإنَّما تعرَّفُ المخاطب في نفسه ، إذ كان لا يعرفه ...

(١) الكتاب ١٢٢/٢ .

وسألتُ أبا إسحاق^(١) عن هذه المسألة فأجاب بأنها لا تجوز إلا على أن تجعل رجلاً في معنى الرُّجْلَة وفي الشُّجاعة^(٢)، وهذا الذي ذهب إليه قد جاء به سيويوه في المعرفة ؛ لأنه قال : إذا قال الرَّجُلُ : أنا فلانٌ وهو يريد الافتخار حسنتَ الحال بعده ، وكذلك إذا قال : أنا عبدُ الله ، وهو يريد التَّذلل والتَّصغير لشأنه قال بعده : آكلًا كما يأكل العبيد^(٣)، وهذا التأويل منسأغ في المعرفة والنكرة^(٤) .

وفي مسألةٍ أخرى يستدلُّ فيها ابن ولاد برأي أحد النُّحاة يقولُ محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا بابٌ ما لا يكون إلا على معنى ولكن^(٥) ، يعني في الابتداء ، فأوجب ألا يكون فيه إلا النَّصب .

قال محمد : وقد ذكر في هذا الباب أشياء كثيرة يجوز فيها الرَّفع ، وهذا نقضٌ لما صدر به الباب من ذلك قوله^(٦) :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُوِّفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ

ينبغي في « غير » أن تكون في موضع رفع على حدِّ قوله : ما جاءني أحدٌ إلا حمارٌ ، أي أحد الجائين حمارٌ ، ويكون عيهم هذه الفضيلة ، أي هذا مكان ذلك ، كما أجاز عتابك السيِّف^(٧) .

(١) هو أبو إسحاق الرُّجَّاج انظر ترجمته صفحة (٧١) من هذا البحث .

(٢) يُنظر الثُّكَّت ٥٠٥ .

(٣) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٤) الانتصار ، المسألة الثَّانية والخمسون (١٣٤ - ١٣٦) .

(٥) الكتاب ٣٢٥/٢ .

(٦) للثَّابِغَة الذُّبْيَانِي فِي دِيْوَانِهِ ٦٠ وَالْكَتَاب ٣٢٦/٢ .

(٧) يُنظر الْكَتَاب ٣٢٣/٢ .

وعلى هذا يجوز أن يكون قول الله جلَّ وعزَّ : ﴿ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ
بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ (١) أي : الذي يقوم مقام ما يجب له
الإخراج عند الكافرين أن يقولوا : ربنا الله ، وقد ذكر أشياء كثيرة نحو هذا
تركنا ذكرها لاستغنائنا ببعض عن بعض .

قال أحمد : ... وأما قوله : وقد ذكَّرَ أشياء كثيرة تركنا ذكرها
لاستغنائنا ببعض عن بعض ، فما علمتُ أن في الباب مسألة إلا وسيبويه موافقٌ
عليها ، لا تحتملُ شيئاً لما ذكره محمد ، غير أنه تأوَّل فيها المعنى تأوُّلاً ضعيفاً بعد
أن اختار قول سيبويه ، وبني التفسير عليه ، وهو قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ لَا عَاصِمَ
مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (٢) ، فلا يجوز في قول أحد : إن من رحم يكون
بدلاً من عاصم ؛ لأنه إن أبدل منه صار (من رحم) يُعْتَصَمُ به من الله ،
وهذا مُحال .

وقد اتَّفَقَ أهل اللغة جميعاً أن تأويل (إلا) ها هنا الانقطاع ، وأنه لا
يجوز أن يكون مبدلاً من الأوَّل ، وكذلك قال الفراء (٣) في كتاب المعاني (٤)
إلا أنه زعم في آخر كلامه بعد أن مضى صدره على ما ذكرنا أنه تأوَّل متأوِّلاً
أن عاصماً في معنى معصوم جازَ البدلُ كما كان في ﴿ عَيْشَةَ رَاضِيَةً ﴾ (٥) بمعنى
مَرْضِيَّة ، و ﴿ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ (٦) بمعنى مدفوق ، وهذا تأويلٌ فاسدٌ ؛ لأنَّ مثل ذا

(١) الحج آية ٤٠ .

(٢) هود آية ٤٣ .

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٤٣ ، ومعجم

الأدباء ٢٧٦/٧ .

(٤) يُنظر معاني القرآن ١٥/٢ ، ١٦ .

(٥) الحاقَّة آية ٢١ والقارعة آية ٧ .

(٦) الطارق آية ٦ .

إنَّما يجوز فيما لا يلبس ، فأما ما ألبس فلا يجوز فيه ذلك ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : لا ضاربَ في الدَّارِ ، وأنتَ تُريدُ مضروباً ، لم يَعلمِ المخاطبُ حقيقة ما أَرَدْتَ ، وكذلك لو قلتَ : رأيتُ زيداً ضارباً ، وأنتَ تُريدُ مضروباً ، لم يعلم ما نويتَ ، وفي هذا اختلاطُ الكلام والتباسه وفساده (١) .

الاستدلال بأراء سيبويه :

لم يتردّد ابن ولاد في الاستدلال بأراء سيبويه نفسه الذي يقوم بالانتصار له على المبرّد ؛ لأنّ الكلّ يعرف أنّه إمام الثُّحاة ، بل إنّه يصرِّح بذلك في ردوده على المبرّد ، انظرُ إليه وهو يقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه قوله في باب « نعم » : هذا بابٌ ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمرّاً ؛ لأنّهم شرطوا التفسير (٢) :

" ... وجملة القول في ذلك أنّ الموضوع الذي تعملُ فيه في المظهر غيرُ الموضوع الذي لا تعملُ فيه إلاّ في مضمر ، والفصل الذي حكيناه عنه هو شاهدٌ لما احتجنا به له ، ومن قوله نعبرُ عنه ، ونحتجُّ له ... (٣) " .

ومن المسائل التي استدلّ فيها ابن ولاد أيضاً بقول سيبويه هذه المسألة التي يقول فيها محمد بن يزيد :

(١) الانتصار ، المسألة الثامنة والستون (١٦١ - ١٦٥) .

(٢) الكتاب ١٧٥/٢ .

(٣) الانتصار ، المسألة السادسة والخمسون (١٤٠ - ١٤٢) .

" ومن ذلك قوله في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى ، ذكر (١) أنّه إذا
أَخَّرَ ظَنَنْتُ وما أشبهها بعد المفعولين أو بعد أحدهما فهو محيّر ، إن شاء أعمل ،
وإن شاء ألغى ، وذلك أنّه إن قَدَّرَهَا مؤخَّرَةً مثلها مقدّمة لم يكن من الأعمال
بدًّا ، وإن تكلم وهو يُريد بالاسم الابتداء فقال : زيدٌ ، وهو مُتَيَقَّنٌ ، ثم أدركه
الشكُّ بعدُ فقال : أظنُّ منطلقٌ ، لم يعمل ظننتُ ، وقد عمل الابتداء ؛ لأنَّ
عاملاً لا يدخلُ على عامل ، وهذا قولُ جميع من يوثقُ بعلمه ...

قال أحمد : ... والذي ردّه أحدُ وجهيها ، والدليلُ على ذلك قولُ
سيبويه (٢) في هذا الباب : " وإِنَّمَا كَانَ التَّأخِيرُ أَقْوَى " يعني في الإلغاء ؛ " لأنّه
يجيء بالشكِّ بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يتدبّر وهو يُريدُ اليقين ،
ثمَّ يدركه الشكُّ " فقولُ سيبويه : " يجيء بالشكِّ بعدما يمضي كلامه على
اليقين " ، عند السامعين لا عند المتكلّم ، ولو أراد عند المتكلّم لم يقل : " أو
بعدهما يتدبّر وهو يُريدُ اليقين ، ثمَّ يدركه الشكُّ " فقوله ها هنا : وهو يريدُ
اليقين ، غيرُ قوله في الوجه الأول : بعدما يمضي كلامه على اليقين ، فهو ها هنا
غيرُ مُريدٍ لليقين ، وإِنَّمَا خَرَجَ كلامه على اليقين عند السامعين ، وقد بناه في
نَيْتِهِ على الشكِّ ؛ لأنَّ الشكَّ إرادته ... (٣) .

ومن المسائل أيضاً التي استدلَّ فيها ابن ولاد برأى سيبويه هذه المسألة
التي يقول فيها محمد بن يزيد :

(١) الكتاب ١١٩/١ - ١٢٠ .

(٢) الكتاب ١٢٠/١ .

(٣) الانتصار ، المسألة الرابعة عشرة (٧٣ - ٧٤) .

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ، قال : « وتقول : يا أيها الرجل زيد أقبل ، وإنما نوتت لأنه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنما يحذف التثوين في موضع يُنصب فيه المضاف » (١) .

قال محمد : وَقَدْ نَاقَضَ ؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ : يَا هَذَا زَيْدٌ أَقْبِلْ ، وَزَيْدًا عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ فَيُنَوِّنُ (٢) ، وَهَذَا مَوْضِعٌ لَا يَقَعُ فِيهِ الْمِضَافُ إِلَّا نِصْبًا ، لَا تَقُولُ إِلَّا : يَا هَذَا ذَا الْمَالِ أَقْبِلْ ، عَلَى نِدَائَيْنِ ، وَقَدْ كَانَ قَالَ فِي أَوَّلِ بَابِ النَّدَاءِ : أَقُولُ : يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ وَالطَّوِيلَ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَالرَّفْعَ فَعَلَى أَنَّ زَيْدًا وَمَا أَشْبَهَهُ قَدْ اطَّرَدَ فِيهِ النَّدَاءُ ، وَصَارَ بِمِثْلِهِ مَا يَرْفَعُهُ الْفِعْلُ وَالْإِبْتِدَاءُ وَنَحْوُ ذَلِكَ ...

قال أحمد : أَمَّا قَوْلُ سَيُويهِ فِي يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ : إِنَّ زَيْدًا مُنَوَّنٌ لَأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ يَرْتَفِعُ فِيهِ الْمِضَافُ ، فَلَيْسَ يُخَالَفُ مُحَمَّدٌ وَلَا غَيْرُهُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا أَلْزَمَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ لَا يُنَوِّنُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَسِبُ فِيهِ الْمِضَافُ ، إِذْ عَارَضَهُ بِقَوْلِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : يَا هَذَا زَيْدٌ ، وَهُوَ يَقُولُ : يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ ، فَيُنْصَبُ عَلَى النَّعْتِ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُنْعَتُ بِالْمِضَافِ ...

وَقَدْ قَالَ سَيُويهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْفَصْلِ : وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَوْضِعٍ يُنْصَبُ فِيهِ الْمِضَافُ ، أَي : إِثْمًا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَغَيْرِ الْحَذْفِ أَيْضًا جَائِزٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : يَا هَذَا زَيْدٌ ، وَهُوَ يَنْوِي الْوُقُوفَ عَلَى هَذَا ، فَإِنْ شَاءَ رَفَعَ زَيْدًا بِتَنْوِينٍ وَبِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَإِنْ شَاءَ نَصَبَهُ مُنَوَّنًا ... (٣) .

(١) الكتاب ١٩٣/٢ .

(٢) يُنظر الكتاب ١٩٢/٢ .

(٣) الانتصار ، المسألة الثامنة والخمسون (١٤٣-١٤٥) .

الاستدلال بأراء المبرّد نفسه :

قد يقع المبرّد في التناقض دون أن يشعر بذلك ، وقد يغفل عن بعض آرائه ، إلا أن يقظة ابن ولاد تحول دون ذلك ، فيقوم بالتبنيهِ على كل ما سها عنه ، واستدلّاه هذا برأي المبرّد يعدّ إلزاماً له ، فانظر إليه في هذه المسألة التي يقول فيها محمّد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى ، ذكر^(١) أنّه إذا أّخر ظننتُ وما أشبهها بعد المفعولين أو بعد أحدهما فهو محيّر ، إن شاء أعمل وإن شاء ألغى ؛ وذلك أنّه إن قدرها مؤخّرةً مثلها مقدّمة لم يكن من الإعمال بُدّ ، وإن تكلم وهو يُريد بالاسم الابتداء ، فقال : زيدٌ ، وهو متيقّن ، ثمّ أدركه الشكُّ بعدُ فقال : أظنُّ منطلقٌ ، لم يعمل ظننتُ وقد عمل الابتداء ؛ لأنّ عاملاً لا يدخل على عامل ، وهذا قولُ جميع من يوثق بعلمه ، وكذلك إن قال : أينَ تظنُّ زيداً ؟ إذا جعل « أينَ » مستقراً ، وإن شاء نصب ، وإن قال : أينَ تظنُّ زيداً قائماً ؟ وجعل المفعولين زيداً وقائماً ، فلا بُدّ من التّصب ؛ لأنّه ابتداءً بالفعل قبل أن يعمل بالابتداء ، وأجاز سيبويه^(٢) متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ، وقال أجيّزه ؛ لأنّ قبله كلاماً ، فالغى بين كلامين ، وهذا نقضُ جميع هذا الباب .

(١) الكتاب ١/١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) الكتاب ١/١٢٤ .

قال أحمد : ... ولو تأمل محمد هذه المسألة لم ينسبه في المسألة التي أجازها إلى نقض الباب ، وقد أجاز النحويون - ومحمد معهم - أين تظن زيد؟ لا اختلاف بينهم في ذلك ؛ إذ جاء عن العرب في قول الشاعر^(١) :

أَبَا رَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوْرُ

فـ « أين » كلام مَضَى قبل الظن على اليقين ها هنا ، وإن لم يذكر المخبر عنه إلا بعد الظن ، وإنما أوقعت حرف الاستفهام على الظن قبل مجيئك بزید ، فالكلام مبني على الشك وهو مُلغى ...^(٢) .

ومن المسائل التي استدل فيها ابن ولاد برأي المبرد هذه المسألة التي يقول فيها محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا ، ذكر^(٣) أن قولك : الضَّارِبُ وَالشَّاتِمُ وما أشبه ذلك لا تدخله الألف واللام إلا على معنى الذي فَعَلَ ، ولا اختلاف بين النحويين في أنه تدخله على الوجهين جميعاً ، على الذي فَعَلَ ، وعلى الذي يَفْعَلُ ، ألا ترى أنك تقول : الضَّارِبُ زَيْدًا غَدًا عَبْدُ اللَّهِ ، كما تقول : الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ عَبْدُ اللَّهِ .

(١) نسب البيت إلى اللعين المنقري في : الكتاب ١/١١٩-١٢٠ ، والتكت ٢٥٢ وشرح المفصل ٨٥/٧ ، والخزانة ١/١٢٤ ، ونسب إلى جرير في شرح أبيات سيويه ١/٢٦٩ ، واللسان (خيل) وديوان جرير ١٠٢٨ .

(٢) الانتصار ، المسألة الرابعة عشرة (٧٣-٧٥) .

(٣) الكتاب ١/١٣٠ .

قال جرير: (١)

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُهُ
مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَيْنِ الطَّاعِنِينَ غَدَاً

وهذا أفشى وأوكد من أن يُحتجَّ له .

قال أحمد : الأصل في الضَّارِبِ ما قاله سيبويه ، وإنما يعرض له أن يأتي على معنى (يَفْعَلُ) على حسب الأفعال التي يقع الكلام فيها ، وقد وافقه محمدٌ على أنه إذا قال : زيدٌ ضاربٌ عمرو أمسٍ ، فهو معرفةٌ لا يعملُ في زيدٍ ، وإنما كان معرفةً لأنه قد وجب وعرف ، وليس المستقبل كذلك ؛ لأنه نكرة ؛ إذ لم يقع ويجب فيعرف ، فإذا أدخلت الألف واللام على ضاربٍ كان أوكد أن يكون معرفةً وأولى ؛ إذ كُنَّا ننوي فيه ذلك ، وليست فيه ألفٌ ولا مٌ ، فلما دخلت الألف واللام التي للتعريف صار الحدُّ فيه أن يكون معرفةً لدخول علم التعريف ... (٢) " .

ومن المسائل التي استدلَّ فيها ابن ولاد برأي المبرِّد أيضاً هذه المسألة التي يقول فيها محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا بابٌ ما جرى من الأسماء التي تكون صفةً مجرى الأسماء التي لا تكون صفةً ، قال : (٣) وزعم يونس أن ناساً

(١) نُسب البيت إلى جرير في الخزانة ٤٤٣/٣ ، وفي ديوانه ١٢٢ وهو بهذه الرواية :

بَاتَتْ هُمُومِي تَغْشَاهَا طَوَارِقُهَا
مِنْ خَوْفِ رَوْعَةِ بَيْنِ الطَّاعِنِينَ غَدَاً

وقد أشار محقق كتاب الانتصار الدكتور زهير سلطان أنه لم يجده في ديوانه ، الانتصار ٧٥ .

(٢) الانتصار ، المسألة الخامسة عشرة (٧٥ ، ٧٦) .

(٣) الكتاب ٢٧/٢ .

يقولون : مررتُ برجلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ ، ومررتُ برجلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فيُجْرُونَهُ عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا يُجْرُونَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزْرًا صُفَّتُهُ .

قال محمد : ... وأخطأ سيبويه (١) في وضعه هذا الباب مثلك وأيما رجلٍ ؛ لأنَّ هذا غيرُ مأخوذٍ من (فعلٍ) ، ولا يكونُ بمتزلة ما أخذَ من الفعل وكان فاعلاً في الاشتقاق ، ولكنَّ مررتُ برجلٍ أيما رجلٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ مثلكَ أبوه ، أجود من مررتُ برجلٍ خَزْرًا صُفَّتُهُ بكثيرٍ ؛ لأنَّ خَزْرًا لا يكونُ صفةً إلا رديئاً مخرجاً من بابه ، ومثله وأيما رجلٍ ، لا يكونان إلا صفةً ، فيبينهما كثير .

قال أحمد : ... وأما قوله : إنَّه أخطأ في وضعه مثلك وأيما رجلٍ في هذا الباب ، فكيف يكونُ مخطئاً في ذلك وقد اعترف له في آخر الباب ؟ لأنَّ الوجهَ فيهما الرِّفْعُ إذا كان للآخر كما كان خير منك كذلك ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه ، فالرِّفْعُ الوجهُ في مذهب الجماعة ، ومذهب محمد بن يزيد ، وإذا قلتَ : مررتُ برجلٍ أيما رجلٍ أبوه ، فالرِّفْعُ فيه الوجه كما كان في خير ، ولو كان هذا الذي ذكره غلطاً لوجب أن يُخالفهم في الرِّفْعِ ، ويزعم أن إجراء مثل هذا على الأول أجود ، وهو لا يقول ذلك ... (٢) ."

ومسألة أخرى يستدلُّ فيها ابن ولاد برأي المبرِّد ، وهي المسألة الرابعة بعد المائة ، فيقول محمد بن يزيد :

(١) الكتاب ٢٤/٢ .

(٢) الانتصار ، المسألة السادسة والأربعون (١٢١ - ١٢٣) .

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا بابٌ تحقيرٌ ما كانت فيه تاء التأنيث ، قال : « ولو سُمِّيَتْ بِـ (ضَرَبَتْ) ثُمَّ حَقَّرَتْ لَقُلْتُ : ضَرْبِيَّةٌ ، تحذفُ التَّاءُ ، وتردُّ الهاءُ » (١) .

قال محمدٌ : وهذا غلطٌ ؛ لأنه يقفُ على الهاءِ قبل التَّحْقِيرِ ؛ وذلك أنَّه إذا سَمَّاها ضَرَبَتْ قال : هذه ضَرْبِيَّةٌ ، لا يجوزُ في الوقفِ إلاَّ ذاك .

قال أحمدٌ : ... وكذلك رجلان لو سُمِّيَتْ بهما كان لك ترك التَّشْنِيَةِ على حالها وحكايتها ، فتقول : هذا رجلان ، ورأيتُ رجلين ، وإن شئتَ أدخلتَ الإعرابَ في التُّونِ فقلتَ : هذا رجلانُ ، برفعِ التُّونِ ، فعلامَةُ التَّأْنِيثِ كعلامَةِ التَّشْنِيَةِ ، إن شِئْنَا أَبْقَيْنَاهَا وَحَكَيْنَاهَا ، وإن شِئْنَا أَعْرَبْنَاهَا ، فهذا قولٌ سبويهِ في هذه المواضعِ كُلِّهَا بموافقةٍ من الرَّادِّ له على جميعها ، إلاَّ في هذه المسألةِ التي لو حضره ذكرٌ ما وافقه عليه من نظائرها لما خالفَ أيضاً فيها إن شاء اللهُ (٢) ."

الإلزام :

والإلزام من الطُّرق التي اتَّخذها ابن ولاد في الاستدلال على ما يذهب إليه من آراء ، فهو يُلْزِمُ المبرِّدَ بقولٍ له أو لسبويه حتى تتضح العبارة ، وتتجلى المسألة فتقوم الحجة على المبرِّد .

والمسائلُ التي استخدم فيها ابن ولاد هذه الطُّريقة كثيرة فمنها هذه المسألة التي يقول فيها محمد بن يزيد :

(١) الكتاب ٤٥٥/٣ .

(٢) الانتصار ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

" ومن ذلك قوله في باب ما يُخبر فيه عن التَّكْرَةِ بالتَّكْرَةِ ، قال سيويه :
« ولا يجوزُ لأحدٍ أن ترضعه في موضعٍ واجبٍ ؛ لأنَّه وقع في كلامهم نفيًا
عامًّا (١) » .

قال محمَّد : وليس كما قال ، إنَّما خلا أحدٌ أن يقع موقع الجميع ، فإن
كان في الإيجاب موضعٌ يكون الواحدُ فيه على معنى الجميع وقع أحدٌ فيه كما
يقع في التَّنْفِي ، نحو قولك : جاءني اليومَ كلُّ أحدٍ ، وأوَّلُ أحدٍ لقيتُ زيدًا ،
وعلى هذا قال الأخطلُ : (٢)

حَتَّى بَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمْرَا

قال أحمد : قول محمَّد : إنَّ أحدًا يقعُ في الإيجاب إذا كان واحدًا في معنى
جميع يلزمه أن يقول : جاءني مائة أحد ، ولقيتُ عشرين أحدًا ، فهذا واحدٌ في
معنى جميع ، وليس يُجيزه أحدٌ ، فقد دلَّ ذلك على فساد قوله (٣) .

ومن المسائل أيضًا على الإلزام هذه المسألة التي يقولُ فيها محمَّد ابن

يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا بابٌ ما شُبَّه من الأماكن المختصَّة
بالمكان غير المختصِّ ، زَعَمَ أنَّ قوله (٤) : داري خلفَ دارك فرسخًا ، قال : لما
قال : داري خلفَ دارك ، أبهمَ فلم يُدرَ ما قدرُ ذلك ، فلما قال : فرسخًا أو

(١) الكتاب ١/٥٤ ، ٥٥ .

(٢) البيت ليس للأخطل ، وإنما هو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢٦٩ .

(٣) الانتصار ، المسألة السادسة (٥٣) .

(٤) الكتاب ١/٤١٧ .

مَيْلًا ، أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ مَا عَمَلَ فِيهِ ، كَمَا أَعْمَلَ فِي قَوْلِهِ : عَشْرُونَ دَرَاهِمًا ، كَمَا
كَانَ أَفْضَلَهُمْ رَجُلًا .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُنْتَصِبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ أَنَّ التَّمْيِيزَ لَا
يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا وَمَعْنَاهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا ، إِنَّ قَوْلَكَ : عَشْرُونَ دَرَاهِمًا ، إِثْمًا هُوَ مِنْ
الدَّرَاهِمِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا ، قَدْ كَانَ يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ : أَفْضَلُهُمْ
فَارِسًا ، وَأَفْضَلُهُمْ حُرًّا ، وَغَيْرَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا قُلْتَ : رَجُلًا ، كَانَ التَّفْضِيلُ مِنْ
الرِّجَالِ كُلِّهِمْ ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : دَارِي خَلْفَ دَارِكِ ، لَمْ تَذَرِ عَلَى أَيِّ حَالٍ هِيَ
مِنْهَا مِنَ الْبَعْدِ ، فَلَمَّا قَالَ : فَرَسَخًا ، عَلِمَ أَنَّهَا تَبَاعَدَتْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ؛ لِأَنَّ
الْحَالَ قَدْ تَكُونُ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ عَشْرَةَ .

قَالَ أَحْمَدُ : ... وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ الْحَالَ قَدْ تَكُونُ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ نَحْوَ قَوْلِكَ :
مَرَرْتُ بِخَاتَمِكَ حَدِيدًا ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمِكَ عَشْرَةَ ، فَهَذَا لَمَّا يُبَيِّنُ قَوْلَنَا ، وَيُعَسِّرُ
قَوْلَهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعَشْرَةَ هُمْ قَوْمُهُ ، وَالْخَاتَمُ هُوَ حَدِيدٌ ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ
الْفَرَسَخُ هُوَ الدَّارَ ، وَالتَّأْوِيلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيحُهُ ، وَإِثْمًا كَانَ التَّقْدِيرُ : دَارِي
خَلْفَ فَرَسَخٍ أَوْ بَعْدَ فَرَسَخٍ مِنْ دَارِكِ ، فَلَمَّا أَضَافَ الْخَلْفَ إِلَى دَارِكِ وَحَالَ
بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ بَيْنَ الْخَلْفِ وَبَيْنَ الْفَرَسَخِ انْتَصَبَ الْفَرَسَخُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَمَا
حَالَ التُّونَ بَيْنَ الْعَشْرِينَ وَبَيْنَ الدَّرَاهِمِ ، وَكَمَا حَالَ الْهَاءُ وَالْمِيمُ فِي قَوْلِهِمْ :
أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا بَيْنَ الصِّفَةِ وَبَيْنَ رَجُلٍ ، وَكَمَا حَالَ الْفَاعِلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ
وَانْتَصَبَ الْمَفْعُولُ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَطْرُودٌ (١) .

(١) الانتصار ، المسألة التاسعة والثلاثون (١١٣ ، ١١٤) .

ومن المسائل أيضاً التي استخدم فيها ابن ولاد طريقة الإلزام هذه المسألة التي يقول فيها محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في هذا الباب^(١) : « وإذا حَقَّرْتَ (عَطَوْد) قلتَ : عَطِيْدٌ ؛ لأنَّكَ لو كسرتَه للجمع لقلتَ : عَطَاوِد ، وإِنَّمَا ثَقَلْتَ بَاءَ عَدَبَسٍ ونون عَجَسٍ »^(٢) ، وذهب إلى أَنَّهُ تحذف الواو الأولى كما تحذف واو فَدَوَكَس .

قال محمد : ولا ينبغي ذلك ، ولكنْ نُثِبَتُ الأولى لأنَّها ملحقة ، ونُثِبَتُ الثانية لأنَّها كذلك ، وهي رابعة ، والملحقُ بمتزلة الأصلي ، فينبغي له أنْ يحذف واو مُسَرَّوِل ؛ لأنَّه ملحقٌ بِمُدْحَرَجٍ كما فعل في عَطَوْد ، ولكنَّ القول فيها : مُسَيَّرِلٌ وَعَطِيْدٌ ؛ لأنَّ الواوين يلزمهما السُّكُون ، فيصير بمتزلة بهلول وجرموق .

قال أحمد : يلزمه على هذا القول ألاَّ يحذف التَّاء من مُختارٍ ؛ لأنَّ بعدها ألفاً وهي رابعة ، وإذا صُعِّرَ على هذا اللفظ جاء على أمثلة التَّصْغِيرِ ، فيجبُ أنْ يُقال فيه : مُختير ، كما قال : عَطِيْد .

فإن قال : إنَّ الواو في عَطَوْدٍ للإلحاق ، والتَّاء في مختار ليست كذلك ، قيل له : هذا بابٌ تحذفُ فيه الأصليّ فضلاً عن الملحق حتَّى تردُّه إلى أمثلة التَّصْغِيرِ وقياسه والملحق فهو زائد ، وإِنَّمَا نقول : إنَّه يجري مجرى الأصلي في وزن الكلمة ومثالها ، وكذلك يلزمه في منقاد^(٣) .

(١) يقصد به الباب الذي في المسألة التي قبلها وهو باب " ما يُحذف في التَّحْقِيرِ من بنات الثلاثة من

الزِّيادات ، الكتاب ٤٢٦/٣ .

(٢) الكتاب ٤٢٩/٣ ، ٤٣٠ .

(٣) الانتصار ، المسألة التاسعة والتَّسعون (٢١٧) .

ومسألة أخرى يستخدم فيها ابن ولاد طريقة الإلزام في الاستدلال ،
يقول محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في هذا الباب^(١) : زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ
زَيْدٍ ، فَإِنَّمَا دَخَلَتْ « مِنْ » هَا هُنَا لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَبْعِيضٍ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ فَضْلَهُ عَلَى
بَعْضِ الرِّجَالِ (٢) .

قال محمدٌ : وهذا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ
النَّاسِ ، وَمَعْنَاهُ أَنْتَ تَفْضَلُ زَيْدًا ، وَأَنْتَ تَفْضَلُ جَمِيعَ النَّاسِ ، وَإِنَّمَا « مِنْ »
هَا هُنَا مَوْصَلَةٌ لَيْسَتْ عَلَى جِهَةِ تَبْعِيضٍ ، وَلَكِنْ ابْتِدَاءً غَايَةً ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تَعْرِفُ
تَقَدُّمَهُ فِي الْفَضْلِ مِنْ فَضْلِ زَيْدٍ ، وَلَوْلَا مَعْرِفَتُكَ بِمَقْدَارِ فَضْلِ زَيْدٍ لَمْ تَدْرِ مَا فَضْلُ
مَنْ تَفْضَلُهُ عَلَيْهِ .

قال أحمدٌ : أَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ « مِنْ » فِي قَوْلِكَ : هَذَا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ لِابْتِدَاءِ
الغَايَةِ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ يَقْتَضِي انْتِهَاءً ، وَيَكُونُ الْفَضْلُ وَقَعًا عَلَى مَا بَيْنَ
الغَايَتَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : سَرْتُ مِنْ مَكَانٍ كَذَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا ، فَالسَّيْرُ
قَدْ وَقَعَ عَلَى مَا بَيْنَ الْغَايَتَيْنِ ، فَأَمَّا الْغَايَتَانِ فَرَبَّمَا دَخَلْتَا فِي الْفِعْلِ ، وَرَبَّمَا لَمْ
تَدْخُلَا ، وَأَمَّا مَا بَيْنَهُمَا فَالْفِعْلُ وَقَعَ عَلَيْهِ لَا مُحَالَةً ، وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
أَكَلْتُ مِنْ رَأْسِ السَّمَكَةِ إِلَى ذَنْبِهَا ، فَقَدْ يَدْخُلُ الرَّأْسُ وَالذَّنْبُ فِيمَا أُكِلَ ، وَقَدْ
لَا يَدْخُلَانِ فِيهِ ، فَيَلْزِمُهُ عَلَى هَذَا إِذَا جَعَلَ « مِنْ » فِي قَوْلِهِمْ : هُوَ أَفْضَلُ مِنْ
زَيْدٍ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ وَقَعًا عَلَى غَيْرِ زَيْدٍ ، وَلَيْسَ هَذَا الْمُرَادُ فِي

(١) يقصد به الباب الذي في المسألة التي قبله وهو " باب عدة ما يكون عليه الكلم "

الكتاب ٢١٦/٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤ .

هذا الكلام ، ألا ترى أنه لو كان معناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقاً فقلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ها هنا مفضول غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوه على سوى زيد ، وإذا لم تكن « من » ها هنا لابتداء الغاية ولا زائدة ، فلم يبق إلا ما قاله سيويه من التبعض ؛ لأن هذه وجوهها في الكلام... (١) .

الاستدلال بشرح عبارة سيويه :

قد تغمضُ عبارة سيويه على المبرّد ، أو يلتبس عليه المعنى الذي أراده سيويه ، فيقوم بالاستدراك عليه ، إلا أن ابن ولاد يجلي هذا الغموض بشرح عبارة سيويه ، وتبين ما كان يرمي إليه ، فيتضح عندها المعنى ، ويزول ما كان فيه من لبس ، فيردُّ بذلك استدراك المبرّد على سيويه .

فمن المسائل التي استدلت فيها ابن ولاد بشرح عبارة سيويه هذه المسألة التي استدرك فيها المبرّد على سيويه في قوله : « ومثل ذهبت الشام ودخلت البيت » (٢) فيرى أن البيت مفعولٌ به للفعل دخل ، وهو من الأفعال التي تتعدى مرةً بحرف ومرةً بغير حرف .

قال أحمد بن ولاد في الردّ على المبرّد : ... إن ذهبت أصله ألا يتعدى إلا بحرف ، ويدلُّ على ذلك أن مصدره مصدرٌ ما لا يتعدى ، وهو فُعول ، تقول : دخلَ دُخولاً كما تقول : قعدَ قُعوداً ، وجلسَ جُلوساً ، وذهبَ ذُوباً ، ففُعول مصدرٌ ما لا يتعدى من الأفعال ، ألا ترى أن سيويه قال في باب بناء

(١) الانتصار ، المسألة الثانية والعشرون بعد المائة (٢٥٦ ، ٢٥٧) .

(٢) الكتاب ٣٥/١ .

الأفعال التي هي أعمالٌ تعدّك إلى غيرك ومصادرهما : إنَّ فُعُولاً إنّما يكون لما لا يَسْتَعْدَى نحو : قَعَدَ فُعُوداً ، وَجَلَسَ جُلُوساً ، وَتَبَّتْ تُبُوتاً ، وَذَهَبَ ذُهُوباً ، وقد قالوا : الذَّهَابُ والثَّباتُ^(١) ، قَالَ^(٢) : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : دَخَلْتُهُ دُخُولاً ، وَوَجَلْتُهُ وَلُوجاً ، فَكَانَ الْأَصْلُ وَجَلْتُ فِيهِ ، وَدَخَلْتُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا « فِي » كَمَا قَالُوا : نُبِّتُ زَيْدًا ، يُرِيدُونَ عَنِ زَيْدٍ ، فَحَذَفُوا « عَنِ » هَا هُنَا .

هذا معنى قول سيويه : إنَّ ذَهَبْتُ الشَّامَ مِثْلُ دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، أَرَادَ بِهِ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ حُذِفَ مَعَ ذَهَبْتُ ، كَمَا أَنَّهُ حُذِفَ مَعَ دَخَلْتُ ، وَلَيْسَ بَيْنَ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ وَغَيْرِهِ فَرْقٌ فِي الْأَصْلِ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتِ الْحَذْفَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ ، فَيَتَوَهَّمُ بِذَلِكَ التَّوَهَّمُ أَنَّ مَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ الْحَذْفَ أَكْثَرَ ، أَصْلُهُ التَّعْدِي ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَثْرَةُ الْحَذْفِ عَلَى قَدْرِ كَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلَ الشَّيْءَ مُحذُوفًا ، وَلَمْ يُتَكَلَّمْ بِالْأَصْلِ الْبَتَّةَ ، فَأَمَّا ذَهَبَ وَدَخَلَ فَقَدْ اسْتَعْمَلَ مَعَهُمَا الْوَجْهَانِ ، أَعْنِي حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِثْبَاتَهُ ، كَقَوْلِهِمْ : دَخَلْتُ فِي الدَّارِ ، وَدَخَلْتُ الدَّارَ ، وَذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ وَاسْتَعْمَلَهُمْ حَرْفَ الْجَرِّ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ مَعَ فَعَلْتُ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ مَعَهَا عَلَى حَالٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَنَّ الْحَذْفَ فَرَعٌ...^(٣) " .

ومسألة أخرى في ذلك يقول محمد بن يزيد : " ومن ذلك قوله في باب ما يُسْتَعْمَلُ وَيُلغى مِنَ الْأَفْعَالِ ، قَالَ^(٤) :

(١) الكتاب ٩/٤ .
(٢) يعني سيويه ، يُنظر الكتاب ١٠/٤ .
(٣) الانتصار ، المسألة الثالثة (٤٦ - ٤٤) ، وحاشية رقم (٥) صفحة (٤٦) .
(٤) الكتاب ١٢٣/١ .

تقول في الاستفهام : أ تقولُ زيداً منطلقاً ؟ ومتى تقولُ عمراً خارجاً ؟
ثمَّ قالَ (١) : « وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ » .

قال محمد : وهذا خطأ ؛ من قبل أنه إنما ينصبُ بتقول ، وإذا رفع فإثما يرفعُ ما بعد تقول بالابتداء ويحكيه ، لا أن يقول أحدثتُ شيئاً .

قال أحمد : لعمرى إن ما بعدها يرتفعُ بالابتداء من قول سيويه ، علمنا ذلك ، وعلمه محمد بن يزيد ، وهو مثلُ قوله في باب « ما » على لغة تميم : إذا رفعتَ فبالابتداء ، وعلى لغة أهل الحجاز إذا نصبتَ الخبر فيما ، وليس هذا لما يذهبُ على سيويه ، وعنه أخذ البصريون ، صغيرهم وكبيرهم ممن أتى بعده .

فأما معنى قوله : رفعتَ بما نصبتَ به ، فإنما أرادَ رفعتَ مع الكلمة التي نصبتَ بها ، وهذا تسمُّح يقع في اللفظ لما يجوز للقائل أن يقوله ، وليس يعدُّ مثل هذا خطأ مع علمه بمذهب قائله إلا متحاملاً ، ألا ترى أن جماعة من أهل النحو - منهم سعيد الأخفش وغيره - يقولون في كتبهم : بابُ الحروف التي ترفعُ الأسماء والأخبار ، نحو قولك : هل زيدٌ منطلقٌ ، و « هل » ليست برافعة ، ولا « أين » إذا قلتَ : أين زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنما أراد أن الكلام كذا (٢) .

ومسألةٌ أخرى يستدلُّ فيها ابن ولاد بشرح عبارة سيويه ، يقولُ فيها محمد بن يزيد :

(١) الكتاب ١/١٢٤ .

(٢) الانتصار ، المسألة الثالثة عشرة (٧٢ ، ٧٣) .

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ، زعم أن قوله (١) : أمّا صديقاً مُصافياً فليس بصديقٍ مُصافٍ ، وأمّا عالماً فهو عالمٌ ، أن هذا ينتصب على الحال ، وإذا مثل هذا على ما قال لم يصح له معنى ، ألا ترى أنك لو قلت : أمّا هو فعالمٌ عالماً ، وأمّا هو فليس بصديقٍ مصافٍ صديقاً مُصافياً ، ولكن نصبه على كان ؛ لأنها تقع ها هنا ولا ينتقض المعنى عليها ؛ لأنه قد ذكر قبل رجلاً ، فكأنه قال : أمّا أن يكون طاهراً فهو طاهرٌ ، أي : أمّا كينونة طهارته فصحيحة ، ولذلك لم يجز في هذا الرفع ، وهذا التفسير مذهب أبي الحسن ، وليس مذهب أبي الحسن أيضاً بشيء في هذا ، وقد فسرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

قال أحمد بن محمد : ... وأمّا قول سيويه (٢) في أوّل الباب : إن المصدر ينتصب بما قبله وما بعده ، فلم يُرد به أنه منصوبٌ بهما جميعاً في حال ، وإنما أراد معنى (أو) وقد بين ذلك في آخر الباب بإعادة هذا القول ، فقال (٣) : ينتصب بما بعده أو ما قبله ، وجاء بلفظ (أو) ، ولو لم يُرد ذلك لكان الكلام فاسداً ؛ لأنه لا ينتصب بشيئين ، وإنما جاز إضمار المذكور بعد (أمّا) لتقدم ذكره (٤) .

ومسألة أخرى يستدل فيها ابن ولاد بشرح عبارة سيويه ، يقول فيها

محمد بن يزيد :

(١) الكتاب ٣٨٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٨٤/١ .

(٣) الكتاب ٣٨٧/١ .

(٤) الانتصار ، المسألة السابعة والثلاثون (١٠٩-١١١) .

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا بابُ مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل ، من بنات الثلاثة ، قال : « فَأَمَّا فَاعَلْتُ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَبَدًا مِنْهُ مُفَاعَلَةٌ ، جَعَلُوا الْمِيمَ عَوْضًا مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ أَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي تَرَادُ قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ » (١) .

قال محمد : الاعتلال خطأ ؛ من قَبْلِ أَنْ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي فَاعَلْتُ قَدْ جَاءَتْ بَعْدَ الْفَاءِ فِي مُفَاعَلَةٍ .

قال أحمدُ : معنى سيبويه في هذا الذي ذكره أَنَّ الْمَصْدَرَ مِنْ فَاعَلْتُ يَجِيءُ عَلَى ضَرَبَيْنِ : مَرَّةً تَحْذِفُ الْأَلْفُ الْأُولَى فِي أَحَدِهِمَا ، وَهُوَ الْفِعَالُ نَحْوَ الْقِتَالِ ، فَالْأَلْفُ الْأُولَى مَحْذُوفَةٌ ، وَفِي الْمِفَاعَلَةِ الَّتِي تَحْذِفُ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ ، وَهِيَ الْأَلْفُ الَّتِي تَلْحَقُ قَبْلَ آخِرِ الْمَصَادِرِ فِي مِثْلِ الْإِفْعَالِ وَالِافْتِعَالِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَعَوَّضُوا الْمِيمَ مِنَ الْأَلْفِ الْأُولَى الَّتِي تَذْهَبُ فِي الْفِعَالِ ، وَجَعَلُوا الْهَاءَ عَوْضًا مِنَ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تَذْهَبُ مِنَ الْمِفَاعَلَةِ (٢) . "

الاستدلال ببيان منهج سيبويه :

قد يحتاج ابن ولاد في بعض المسائل التي يردُّ فيها على المبرِّد أن يبيِّن منهج سيبويه في عرض المسائل ؛ لأنَّ ذلك يساعده في الردِّ على المبرِّد ، وهي طريقة من طرق الاستدلال التي استخدمها ابن ولاد ، فمن المسائل على ذلك هذه المسألة التي يقول محمد بن يزيد :

(١) الكتاب ٨٠/٤ .

(٢) الانتصار ، المسألة السابعة عشرة بعد المائة (٢٤٩ - ٢٥٠) .

" ومن ذلك قوله في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى ، ذكر (١) أنه إذا أحرظتتُ وما أشبهها بعد المفعولين أو بعد أحدهما فهو مخيرٌ ، إن شاء أعمل وإن شاء ألغى ، وذلك أنه إن قدرها مؤخرَةً مثلها مقدّمةً لم يكن من الإعمال بدٌ ، وإن تكلم وهو يريد بالاسم الابتداء فقال : زيدٌ ، وهو متيقنٌ ثم أدركه الشكُّ بعدُ فقال : أظنُّ منطلقٌ ، لم يعملْ ظننتُ وقد عمل الابتداء ؛ لأنَّ عاملاً لا يدخلُ على عامل ، وهذا قول جميع من يوثق بعلمه

قال أحمد : ليس هذا بنقض شيءٍ من الباب ؛ لأنَّ سبويه إنما يبدأ بجيد الكلام ووجهه ، ثم يأتي بما يجوزُ بعد ذلك ، والدليل على جواز إلغاء ظننتُ وهي متقدّمة في الكلام قولُ العرب : ظننتُ إنك لقائمٌ - بكسر إن - ودخولها ها هنا على إن المكسورة كدخولها على المبتدأ ، فإن قال : مجيئهم باللام معها منعها العمل ، قيل : فإن جاز أن يأتوا باللام أخيراً فيمنعوها العمل وقد بنوا الكلام على الشكِّ ، جاز أن يبنوا الابتداء والخبر في آخر الكلام وقد مضى صدره على الشكِّ ، ومع ذلك إن هذه أفعالٌ غير مؤثّرة ، فاستعملوا ذلك فيها ، وألغوها في مواضع كثيرةٍ من الكلام ولم يعملوها ... (٢) "

(١) الكتاب ١١٩/١ ، ١٢٠ .

(٢) الانتصار ، المسألة الرابعة عشرة (٧٣ - ٧٤) .

الباب الثالث :

الأحكام النحوية :

١- القضايا النحوية العامة .

قضايا النحو العربي كثيرة وتختلف في أهميتها بحسب ما يترتب عليها ، ومن هذه القضايا : أثر المنطق في النحو ، وقضية المعنى والإعراب ، واللفظ والمعنى ، والمعياريّة والوصفيّة ، وقضية العامل ، وغيرها ، وهذه القضايا كُتِبَ فيها بحوث ، وألِّفَتْ فيها الكُتُبُ والمجلدات ، وفي هذا المبحث لن أتحدث عنها إلاّ باختصار ؛ لأنّ ما قيل فيها يكفي ، ثمّ إنّ قصدي من هذا المبحث تلمّس موقف ابن ولاد منها ، وكيف تعامل معها ، ثمّ أورد التّصوُّص التي تُشير إلى موطن القضية .

أثر المنطق في النحو :

المنطقُ في اللغة اسم الحدث من نطقَ ينطقُ نطقاً ومنطقاً أي تكلم ، والمنطقُ : الكلام ، ويُقال نطقَ لسانه كما يُقال نطقَ الرَّجُلُ ، والمنطقُ البليغ ، أنشد ثعلبٌ :

والتَّوْمُ يَنْتَزِعُ العِصَا مِنْ رَبِّهَا وَيَلُوكُ ثَنِي لِسَانِهِ المنطِقُ

وقد أنطقه الله واستنطقه أي : كلّمه وناطقه بين على المثل : كأنه ينطق ،

قال لبيد :

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَّدَ عَلَى أَلْوَا حِهِ النَّاطِقُ المَبْرُورُ وَالمَخْتَوْمُ

قال ابن سيده : وقد يُستعمل المنطقُ في غير الإنسان كقوله تعالى :
﴿ عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ^(١) ﴾ ، وأنشد سيويه :

لم يمنع الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقتُ حمامةً في عُصونِ ذاتِ أوقالِ ^(٢)

والمنطقُ في الاصطلاح : علمٌ يبحثُ في صورةِ الفكرِ ، أو فيما ينبغي أنْ
يكون عليه التَّفكيرُ السَّليمُ .

وهذه القضية من القضايا المهمة في النحو العربي ، ويُعدُّ أواخر القرن
الثاني مرحلة من مراحل التَّضوج المنطقي عند نحاة العرب ، وجاء ذلك بعد إتمام
عملية الجمع والاستقراء والقياس ، وقد ظهر ذلك واضحاً في آرائهم وتفكيرهم
على حدِّ سواء ^(٣) .

وابن ولاد أحد المتأثرين بالمنطق ، ويظهرُ ذلك في تفكيره التَّحوي ، وفي
معالجته لبعض المسائل التي يردُّ فيها على المبرِّد ، فانظرُ إليه في ردِّه على المبرِّد
عندما استدرك على سيويه في قوله : " ومثل ذهبُ الشَّامِ ودخلتُ البيتَ ^(٤) "
يقول :

" هذا معنى قول سيويه إنَّ ذهبُ الشَّامِ مثل دخلتُ البيتَ ، أراد به
أنَّ حرفَ الجرِّ حُذِفَ مع ذهبُ ، كما أنَّه حُذِفَ مع دخلتُ ، وليس بين واحدٍ
من الأمرين فرقٌ في الأصل ، إلاَّ أنَّ العرب ربَّما استعملتِ الحذفَ في بعض
الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهَّم بذلك المتوهَّم أنَّ ما استعمل فيه الحذف أكثر

(١) التَّمَل ، آية ١٦ .

(٢) لسانُ العرب مادة (نطق) بتصرُّف .

(٣) التَّزعة المنطقيَّة في النحو العربي صفحة (٥٨) .

(٤) الكتاب ٣٥/١ .

أصله التّعدي ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال ... واستعمالهم حرف الجرّ في جميع المواضع مع فعلتُ وأنته غير ممتنع معها على حال يدلُّ على أنّ الأصل ، وأنّ الحذف فرغٌ (١) .

وأثر المنطق في هذا النص واضحٌ وخصوصاً عند ذكر الضابط الكلي وهو " أنّ كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال " فهنا التزعة المنطقية جدُّ واضحة ، فالشيء إذا كثر استعماله فإنّه يكثر الحذف فيه ، وهذا مشاهد في الحياة اليومية ، وفي الاستخدامات اللغوية .

ثمّ انظر إليه مرّة أخرى في قوله : " واستعمالهم حرف الجرّ في جميع المواضع مع فعلتُ وأنته غير ممتنع معها على حال يدلُّ على أنّ الأصل ، وأنّ الحذف فرغٌ " فهنا أيضاً تتمثل التزعة المنطقية أيضاً وذلك عندما بين الأصل من الفرع عن طريق الاستعمال اللغوي عند العرب .

وفي ردّ آخر لابن ولاد على المبرّد يقول :

" وأما طريق المقايسة ، فإذا أجازت العرب أنّ تنصبَ المفعولَ إذا تقدّمَ وقد شغلتَ الفعلَ عنه بالهاء كقولهم : زيدا ضربتُهُ ، فعديلُ هذا في الحاشية الأخرى أنّ تُجيزَ زيدٌ ضربتُ ، فترفعهُ ولم تشغلَ الفعلَ عنه بالهاء في اللفظ كما نصبتَه ، وقد شغلتَ الفعلَ بالهاء ؛ لأنّهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز ، وإن كانت إحداهما أكثر في كلام العرب من الأخرى (٢) " .

(١) الانتصار ، المسألة الثالثة صفحة (٤٦ ، ٤٧) .

(٢) الانتصار ، المسألة الثامنة صفحة (٥٩) .

ولا يحتاج هذا النص إلى تعليق ، فأثر المنطق واضح جداً ، فابن ولاد هنا يعتمد على القياس في تبين حُجته ، وكما هو معلوم أن القياس يعدُّ من الأصول التي قام عليها المنطق التَّحوي (١) .

وفي نصٍّ آخر يقول ابن ولاد في ردِّه على المبرِّد الذي استدرك على سيبويه في باب ترجمته : هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجارِّ فجربا عليه (٢) :

" لو كان نفيه على ما ذكر محمد وأبو عثمان لا حتمل الكلام إذا قال : مررتُ بزيد وعمرو أن يكون قد مرَّ بأحدهما ، وإنما ينبغي أن يأتي بكلامٍ فيه نفيُّ المرور عنهما جميعاً لا عن أحدهما ، كما أن الموجب إنما أوجب المرور لهما جميعاً ، وإنما النفيُّ رفع ما أوجب المتكلم ، فالتكلم قد أوجب أن يكون مرَّ بهما في حالٍ أو حالين ، فالسبيل أن ينفي ذلك أجمع بكلامٍ لا يحتمل غير هذا المعنى ، فإذا احتمل نفيُّ المرور عن أحدهما دون الآخر لم يكن ذلك بنفي لما أوجب المتكلم (٣) " .

وأثر المنطق في النصِّ السابق واضحٌ وخصوصاً في قوله : " وإنما ينبغي أن يأتي بكلامٍ فيه نفيُّ المرور عنهما جميعاً لا عن أحدهما ، كما أن الموجب إنما أوجب المرور لهما جميعاً " .

والتَّصوُّص في ذلك كثيرةٌ جداً وما سبق فيه الكفاية بإذن الله .

(١) التزعة المنطقيَّة في التَّحوي العربي ١٧ ، ١٨ .

(٢) الكتاب ٤٣٧/١ .

(٣) الانتصار ، المسألة الثانية والأربعون صفحة (١١٧) .

المعيارية والوصفية :

وهي من القضايا النحوية الحديثة ، ومن أبرز الذين تحدّثوا عنها الدكتور تمام حسّان في كتابه " اللغة بين المعيارية والوصفية " ، وكان يتّهم النحاة الأوائل بأنهم انصرفوا للناحية المعيارية في اللغة ، ووضع الضوابط الصارمة ، وأهملوا الجانب الوصفي ، واستثنى بعض النحاة من ذلك مثل سيويه ، فإنّه كان يميل إلى العمل الوصفي للغة ، وزاوج ما بين المعيارية والوصفية ، وهذه الطريقة نفسها هي التي سار عليها ابن ولاد في كتابه الانتصار .

والنصوص الدالة على ذلك كثيرة ، فمن هذه النصوص الدالة على سلوك المنهج المعياري :

يقول ابن ولاد في أحد ردوده على المبرّد :

" ... وأما قول أبي عثمان ، إنّه على الحال المقدّمة على النكرة ، فلا يجوز ، والذي ذهب إليه شرّهما هرب منه ؛ لأنّه ليس بجائز عند النحويين : قائماً رجلاً ، على إضمار الخبر ، ولأنّ يكون الخبر منصوباً مقدّماً كما كان مؤخّراً أقرب إلى الجواز على ضعفه ممّا قال المازني ؛ لأنّه أتى بحالٍ ولم يأتِ بعاملٍ فيها ، وأتى بمبتدأ ولم يأتِ بخبرٍ له ، وحذف في موضعٍ لا يعلمُ المخاطبُ به ما حذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز ... (١) " .

وتتضح المعيارية في قوله : " لأنّه أتى بحالٍ ولم يأتِ بعاملٍ فيها ، وأتى بمبتدأ ولم يأتِ بخبرٍ له ، وحذف في موضعٍ لا يعلمُ المخاطبُ به ما حذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز " .

(١) الانتصار ، المسألة السابعة صفحة (٥٤ ، ٥٦) .

وفي ردّ آخر يقول ابن ولّاد :

" ... والحجّة في فساد الحال ها هنا أنّه لا يعمل في الحال إلا ما عمل في صاحب الحال كقولك : جاء زيدٌ ركباً ، فهذا الفعل عمل في زيد وفي حاله ، ولو قلتَ جاء غلامٌ هندٍ ركباً لم يجز ؛ لأنّ الفعل إنّما عمل في الغلام ولم يعمل في هند ... (١) "

وفي مكان آخر يقول ابن ولّاد مقرّراً بعض المعايير التحوّية التي ارتضاها عمّن سبقه من النّحاة في باب الاستثناء :

" ... وسبيلُ « إلا » التي للاستثناء فقط أنّ تأتي بعد تمام الكلام ، وليست تدخل على خبرٍ ولا مخبرٍ عنه ، وهي نحو قولك : جاءني القومُ إلاّ زيداً ، ولا يجوزُ حذفُ المستثنى منه مع هذه كما جازَ مع تلك ، وهذا أصلٌ متفقٌ عليه ، به يُعتبر صحّة ما قال من فسادِه ، وإنّما حذفوا في النّفي لأنّك إنّما تنفي نفيّاً عامّاً ، فليس يقع فيه لبسٌ فتقول : ما أتاني إلاّ زيدٌ ، وما رأيتُ إلاّ زيداً ، فالحذفُ لا يكونُ إلاّ مع هذه التي للتّحقيق في النّفي ، ولو كان الحذفُ جائزاً مع « لو » كما قال محمّد بن يزيد وكان الكلام يجري مجرى النّفي لجاز أن تجعلها في خبر كان بعد « لو » كما جعلناها في خبر كان بعد « ما » فتقول : لو كان زيدٌ إلاّ قائماً لقمنا ، ولو كان عمرو إلاّ عندنا لذهبنا كما تقول : ما كان زيدٌ إلاّ ذاهباً ، وما كان هل في الدّار إلاّ زيدٌ على معنى استفهام ... (٢) "

(١) الانتصار ، المسألة الرابعة والسّتون صفحة (١٥٥) .

(٢) الانتصار ، المسألة التاسعة والسّتون (١٦٦ ، ١٦٨) .

أما التّصوُّص التي تدلُّ على أنّ ابن ولاد كان يسلك الجانب الوصفي
للسّعة من خلال كتابه فهي كثيرة أيضاً ، ومن ذلك قوله في أحد ردوده على
المبرّد :

" ... ونحن نجد في الكلام جملة لا موضع لها معطوفة على جملة لها
موضع ، يُجمع التّحوُّون على إجازتها ، ولا يمتنع الرادُّ من ذلك فيها ، وهو
قولك : مررتُ برجلٍ قامَ أبوه وقعدَ عمروٌ .

(فقامَ أبوه) جملة في موضع جرٍّ لأنّها نعتٌ لرجل ، (وقعدَ عمروٌ)
معطوفة عليها وليست في موضع جرٍّ ؛ لأنّك لا تقولُ : مررتُ برجلٍ قعدَ
عمروٌ ؛ إذ ليس في الجملة الثانية ضميرٌ يعودُ على رجلٍ فيكونُ نعتاً له ،
وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ يضربُ غلامه فيغضبُ عمروٌ ، (يضربُ غلامه)
رفعٌ لأنّه خبرُ المبتدأ (يغضبُ عمروٌ) معطوفٌ عليه ، وليس في موضع رفعٍ ؛
لأنّه لا عائد فيه على المبتدأ ، وليس سبيلُ عطفِ الجمل أن يكونَ الثاني محمولاً
على الأوّل في لفظٍ ولا موضعٍ بالواجب على كلّ حال ، ألا ترى أنّ الجملتين
قد تختلفان فتكون إحداهما مبنية من اسمين والأخرى مبنية من اسمٍ وفعلٍ ،
فتقولُ : أخطأَ زيدٌ والله المستعان ، فالأولى من اسمٍ وفعلٍ ، والثانية من اسمين ،
وتعطفُ المبنى على المعرب ، والمعرب على المبنى في الجمل ، فتقولُ : قمّ وليقمّ
زيدٌ ، وتقولُ : ليقمّ زيدٌ وقمّ ، وتعطفُ الأمرَ على الخبر ، والخبرَ على الأمرِ
كقولك : قامَ زيدٌ فقمّ ، وقمّ فقد قامَ زيدٌ ، فالجملُ تُعطفُ على الجمل مع
اختلافِ أحوالها ، وتباينِ مجاريها في معانيها ... (١) .

(١) الانتصار ، المسألة التاسعة صفحة (٥٩ ، ٦١) .

وفي مسألةٍ أخرى يقول ابن ولّاد :

" الذي يُبَيِّنُ فساد ما أتى به محمّد أنّ نبيّن أوّلاً ما معنى الأمر ؟ وما معنى السّهي ؟ فنقول : إنّ الأمر هو تزجيتك المأمور إلى فعلٍ يفعله ، ومحاولتك ذلك منه ، والنّهي محاولتك أنّ يترك فعلاً ، والدليل على ذلك أنّك إذا قلتَ آمراً : اضرب أو قم ، كان الجوابُ من المأمور إذا انصاعَ لأمرِكَ أنّ يقول : أنا أفعل ، وإذا هيئتَ عن شيءٍ كقولك : لا تفعل ، فالجوابُ عن ذلك أنّ يقول : لستُ أفعل ، فـجوابُ الأمرِ بالإيجاب ، وجوابُ النّهي بالنّفي ... (١) "

وفي موضعٍ آخر يقول ابن ولّاد :

" إنّ أصل ما ذكر في الصّفات أنّ الأخصَّ يوصفُ بالأعم ، فهو يوصفُ بالأعم كما ذكر ، ويوصفُ بما كان مثله ، ألا ترى أنّك تقول : مررتُ بالرجلِ الطّريف ، فليس الطّريفُ بأعمّ من الرّجل ، لكنّه مثله ، فإذا قلتَ : مررتُ بزيد الطّريف ، فقد وصفته بما هو أعمُّ منه ، فالصّفةُ تكونُ على نحوين : تكونُ أعمُّ من الموصوف ، وتكونُ مثل الموصوف ، ولا تكونُ أخصَّ من الموصوف ؛ ولذلك قال سيويوه : والمضافُ إلى المعرفة يوصفُ بما أضيفَ كإضافته أي بما هو مساوٍ له ، وبالألف واللام ، أي : بما هو أعمُّ منه ... (٢) "

فهذا النّص ، والنّصوص التي قبله فيه دلالة على أنّ ابن ولّاد لم يقتصر على الجانب المعيارى في اللغة ، بل إنّه كان يميل إلى العمل الوصفي أحياناً ، والنّصوص السّابقة شاهدةٌ على ذلك .

(١) الانتصار ، المسألة الخامسة والعشرون صفحة (٩٠ ، ٩١) .

(٢) الانتصار ، المسألة الرابعة والأربعون صفحة (١١٩) .

المعنى والإعراب :

الإعراب في اللغة له صلة وثيقة بالمعنى لا تنفكُ عنه ، ولذلك قيل :
الإعراب فرع المعنى ، ولقد عُني ابن ولاد بالمعنى كثيراً ، واعتمده في التّرجيح
بين إعرابٍ وآخر ، فلا يكونُ الإعرابُ عنده مستقيماً إلاّ إذا استقام المعنى ،
بعض النّظر عن الصّناعة التّحوّية التي ربّما قدّمها بعض النّحاة على المعنى ،
واعتسف العبارة وأولّها حتّى تستقيم الصّناعة لديه .

والأمثلة على عناية ابن ولاد بجانب المعنى كثيرة ، ومنها ما نجدُه في
المسألة الرَّابعة ، فيقول ابن ولاد في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه
في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعُله إلى مفعولين (١) :

" ... وجميع ما يجوز من هذا الباب فيما ينتصبُ ويرتفعُ على إضمار
فعلٍ يفسّره الظّاهر مبنيّ من جملة واحدة ، كقولك : أزيداً ضربتُه؟ فلو حذفَ
الماء لتسلّط الفعلُ فعمل ، فقلت : أزيداً ضربتُ؟ ولا يكونُ من جملتين ، ولو
جاز إعمالُ الاسم الآخر في الاسم المعرض للفعل الأوّل لجازَ إدخالُ عاملٍ على
عامل ، ولجازَ على هذا أن تقولَ : حلفتُ بزيدٍ لأمرنَّ ، على أن تكون الباء
معلقةً بـ (لأمرنَّ) وهذا خطأ من غير وجه ، ولا يكونُ حينئذٍ ها هنا فرقٌ بين
المخولوف به والمخولوف عليه ، لأنّ الباء يُحتملُ أن تكونَ متعلّقةً بـ (حلفتُ) ،
فيكونُ ما يليها مُقسماً به لا عليه ، ألا ترى أنّك تقولَ : حلفتُ على زيدٍ ،
وحلفتُ بزيدٍ فيختلفُ المعنى ... (٢) "

فانظرُ إليه كيف كان يُعنى بالمعنى ويراعيه ، ويعتمده في بيان الموقع
الإعرابي للكلمة .

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الانتصار صفحة (٥٠) .

وفي موضعٍ آخر يقول ابن ولاد :

" فأما قول محمد : إنَّه ينصبُ (أشنع) على أنَّه خبر كان فهو غلط ؛ لأنَّه لم يُخبر بكانَ ها هنا عن أمرٍ ثابتٍ مستقرٍّ به ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : كانَ اليومُ الذي تعلَّم عَظيماً ، فقد أخبرتَ عن يومٍ واقعٍ معلومٍ ، قال : والشاعرُ لم يُرد هذا ، وإنما أرادَ به : إذا وَقَعَ يومٌ هذه حاله فَعَلَ وَصَنَعَ ، ولم يُخبرنا عن أمرٍ واقعٍ ؛ لأنَّ (إذا) في معنى الجزاء ، ويوم زمان يحدث ... (١) " .

فانظرُ إليه كيف يفسرُ المعنى الذي أراده الشاعرُ ؛ لأنَّ هذا المعنى هو الذي بنى عليه توجيهه النَّحوي لقول الشاعر من غير تعسُّفٍ أو تصنُّع .

وفي مسألةٍ أخرى نرى سيويه لا يميز تقديم التَّمييز في مثل : شَحْمًا تَفَقَّاتُ ، وعرقا تَصَبَّتْ ، فيماذا كان يُعلِّلُ ابن ولاد ذلك ؟

قال أحمد : وإنما منَعَ سيويه تقديم التَّمييز في هذه المسألة وأشباهها لأنَّ لفظها جاء على غير معناها ؛ وذلك أنَّ اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعلٌ ؛ لأنَّك إذا قلتَ : زيدٌ حَسَنٌ وجهاً ، فالحُسْنُ في المعنى للوجه ، وكذلك تَصَبَّتْ عَرَقًا ، إنَّما التَّصَبُّبُ في المعنى للعَرَقِ ، فلمَّا كانَ معناه غير لفظه لم يميز تصرُّفه وكان أصعبَ ممَّا لفظُهُ على معناه ، ولم يمنع سيويه من إجازة ذلك في الشعر ... (٢) " .

ويبدو أنَّ ما قيل في هذا النَّص واضحٌ جدًّا ولا يحتاج إلى تعليق ، فعناية ابن ولاد بالمعنى فيه ظاهرة فيه ، ولا تحتاج إلى بيان وتوضيح .

(١) الانتصار ، المسألة الخامسة صفحة (٥١ ، ٥٢) .

(٢) الانتصار ، المسألة الثانية والعشرون صفحة (٨٥ ، ٨٦) .

وموضع آخر يدل على عناية ابن ولاد بالمعنى ، فيقول معلقاً على قول الفرزدق (١) :

فكيف إذا رأيت ديارَ قومي وجيرانِ لنا كانوا كرامِ

" إذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقةً بها ، فليس يجوز أن يكون خبراً لكان ، مثال ذلك أنك لو قلت : مررتُ برجلٍ راغبٍ فينا كان ، لم يجز أن تجعل فينا وهو معلقٌ براغبٍ خبراً عن كان ، وكذلك مررتُ برجلٍ نازلٍ علينا كان ، فإن جعلتَ علينا ، وفينا ، ولنا خبراً عن كان فهو سوى ذلك في المعنى ، ولم تكن الرغبةُ فينا ، ولا التزولُ علينا ، ولا المجاورةُ لنا ، وكأنك قلتَ : مررتُ برجلٍ راغبٍ ولا تذكرُ فيمن رغبَ ، ثم قلتَ : كان فينا ، كما تقول : كان معننا ، وكذلك نازلٌ وما أشبهه مما يقتضي حرفاً من الحروف ، وكأنه قال في البيت : وجيران ، ولم يُبين لمن هم جيران ، ثم قال : كانوا لنا نملكهم ، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر ، وهو متكلف (٢) . "

وعناية ابن ولاد بالمعنى في هذا النص والتصوص السابقة واضحة وجلية ، والشواهد في ذلك كثيرة ، ولكن ما ذكر فيه الغنية إن شاء الله .

(١) شرح ديوان الفرزدق ٨٣٥ ، والكتاب ١٥٣/٢ .

(٢) الانتصار ، المسألة الخامسة والخمسون صفحة (١٣٩ ، ١٤٠) .

النحو بين اللفظ والمعنى :

قضية اللفظ والمعنى من القضايا المهمة في العصر الحديث ، وقد أهتم أحد العلماء في العصر الحديث وهو إبراهيم مصطفى النحاة الأوائل بأنهم اهتموا باللفظ وتركوا المعنى ، يقول في كتابه « إحياء النحو » :

" إنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى ، يُجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب ، ولا يُشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره (١) " .

وقد أيد مجموعة من العلماء إبراهيم مصطفى ، وساروا على فهمه ، وضلوا كما قد ضل ، وقد ردّ عليه في كتابه السابق الشيخ محمد أحمد عرفه بكتابه " النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة " .

ويكفي إبراهيم مصطفى في الردّ عليه باب المبتدأ والخبر في النحو العربي ، فإن أغلب ما في الباب قائم على المعنى دون اللفظ ، فمواضع تقديم المبتدأ ومواضع تقديم الخبر ، ومواضع حذف المبتدأ ، ومواضع حذف الخبر ، كل هذه وغيرها قائم على مراعاة المعنى .

وفي كتاب ابن ولاد ما يدل على العناية بالمعنى ، وأنه قسيم اللفظ ، فيقول في المسألة الرابعة في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله على مفعولين (٢) :

(١) إحياء النحو ، صفحة (٨) .

(٢) الكتاب ١/٣٧ .

" ... فَإِنْ كَانَ دُخُولُ الْحَرْفِ مَعَ أَعْلَمْتُ يَجْعَلُهَا وَجْهًا غَيْرَ وَجْهَهَا إِذَا تَعَدَّتْ بِغَيْرِ حَرْفٍ ، كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي نُبِّئْتُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا فِي وَجْهَيْهِمَا ، أَعْنِي فِي دُخُولِ الْحَرْفِ وَخُرُوجِهِ مِنْهُمَا ، فَكَذَلِكَ هُوَ فِي نُبِّئْتُ ، فَلَا تَجِدُ لَهَا مَعْنَى غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيه ؛ لِأَنَّ الْإِنْبَاءَ هُوَ الْإِخْبَارُ وَنَحْوُهُ ، وَلَمْ يَوْجِدْنَا مُحَمَّدًا غَيْرَ قَوْلِهِ فِي مَعْنَى حَدَّثْتُ إِذَا جِئْتَ بِالْحَرْفِ ، أَعْنِي حَرْفَ الْجُرِّ ، فَهَلْ حَدَّثْتُ وَأَخْبِرْتُ وَخَبَّرْتُ وَأُنْبِئْتُ وَأُعْلِمْتُ ، إِلَّا مُتْقَابِرَةَ الْمَعَانِي ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ قَدْ خَالَفَتْ بَيْنَ أَلْفَاظِهَا ، وَعَدَّتْ بَعْضَهَا بِغَيْرِ حَرْفٍ ، وَبَعْضَهَا بِحَرْفٍ ، وَكَيْفَمَا صَرَفْتَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ، أَعْنِي نُبِّئْتُ ، فَلَا وَجْهَ لِلْإِنْبَاءِ غَيْرَ الْإِخْبَارِ وَالْإِعْلَامِ ، فَقَوْلُكَ : نُبِّئْتُ زَيْدًا يَفْعَلُ ، وَنُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ يَفْعَلُ ، وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ وَالتَّقْدِيرُ ، وَكَذَلِكَ أُعْلِمْتُ عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ يَفْعَلُ ، وَأُعْلِمْتُ زَيْدًا يَفْعَلُ (١) " .

واهتمامه بالمعنى في النص السابق واضح وخصوصاً في قوله : " فكذلك هو في نُبِّئْتُ ، فَلَا تَجِدُ لَهَا مَعْنَى غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيه ؛ لِأَنَّ الْإِنْبَاءَ هُوَ الْإِخْبَارُ وَنَحْوُهُ " وَأَيْضًا فِي قَوْلِهِ : فَهَلْ حَدَّثْتُ وَأَخْبِرْتُ وَخَبَّرْتُ وَأُنْبِئْتُ وَأُعْلِمْتُ إِلَّا مُتْقَابِرَةَ الْمَعَانِي " .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما جاء في المسألة السابعة والعشرين ، حيث يقول محمد بن يزيد :

" ومن ذلك قوله في باب ترجمته : هذا باب ما يُضمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ بَعْدَ حَرْفٍ ، زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ : (٢) "

(١) الكتاب ٤٨ ، ٥١ .

(٢) للنمر بن توبل في الكتاب ٢٦٧/١ وشعره ١٠٤ .

سَفْتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدِمَا

قال يُريدُ بهِ : وإمَّا مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدِمَ السَّقِي ، فيقال له : « ما »
لا يجوز إلغاؤها من « إن » إلا في غاية الضَّرورة ، و« إمَّا » يلزمها أن تكونَ
مكررة ...

قال أحمد : ... وأمَّا قوله : إنَّ التَّكْرير يلزمها ، فليس الأمر على ذلك ؛
لأنَّ الأولى إنمَّا هي زائدة ؛ ليبادر إلى المخاطب بأنَّ الكلام مبنيٌّ على الشكِّ
أو التَّخيير .

والعملُ على الثانيةِ ، والأولى زائدة وليست توجبُ في الكلام معنىً غير
معنى الثانيةِ ، وسيلها في ذلك سبيل « لا » إذا قلتَ : ما قامَ لا زيدٌ ولا
عمروٌ ، وإن شئتَ قلتَ : ما قامَ زيدٌ ولا عمروٌ ، فإن شئتَ أكَّدتَ النَّفي ،
وزدتَ « لا » أوَّلاً ، وإن شئتَ حذفتها ، إلا أنَّ الحذف في « لا » الأولى أكثر
في كلامهم منه في « إمَّا » ، ولا أعلمُ أحداً من النَّحويين المتقدمين يمتنعُ من
إجازة حذفها في قولك : خذِ الدَّرهمَ وإمَّا الدِّينارَ ، وجالسُ زيداً وإمَّا عمراً ،
فقياسهما ما ذكرتُ لك في « لا » والكلام لا يلتبسُ بطرحها ، ومعناه
بنقصانها كمعناه بزيادتها ، فما الذي منع مع هذا كله من تجويز طرحها ؟ وقد
يُطرحُ من الكلام ما هو الأولى بالإثبات منها ، ومعناه يثول إلى معنى « أو » ،
و « أو » لا تأتي مكررةً ، فإذا قلتَ : جالسُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، فمعناه
كمعنى جالسُ زيداً ، أو عمراً ، وكذلك إذا كنتَ شاكاً ... (١) .

(١) الانتصار ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ .

ومن الأمثلة أيضاً على ذلك ما جاء في ردّ ابن ولاد على المبرّد في المسألة
الثلاثين بعد أن استدرك على سيويه في باب ترجمته: هذا باب معنى الواو فيه
كمعناها في الباب الأوّل (١)، فيقول:

"أما تمثيله الفعل في الماضي والاستقبال مع حروف الاستفهام إذا كانت
استفهاماً على الباب مجردة، فهو كما قال يقَع بعدها الماضي والمستقبل، وإنما
وَقَعَ عليه الغلط لأن هذه الحروف وإن كانت في الأصل للاستفهام فقد تدخلها
معان غير استفهام، نحو ما ذكر سيويه في هذه المسألة، أما إذا قلت: ما أنت
وزيداً؟ فهذا كلام قد دخل معناه الإنكار وإن كان على لفظ الاستفهام، وإنما
يُنكرُ عليه ما قد فعل؛ ولذلك قال سيويه: إن معنى ما أنت زيداً: ما
كنت، فأنكر عليه ما قد فعل، ولا يجوز إذا دخله هذا المعنى من الإنكار أن
يُتأوّل على الاستقبال، وإذا قلت: كيف أنت زيداً؟ وأنت مستفهم، فأئماً
تسأله عن أمر لم يستقرّ عندك، فهو مستأنف محمول على يكون، وسيل
الكلام إذا أدخلته معاني ليست من أصله... (٢) "

واهتمام ابن ولاد باللفظ في هذا النص واضح أيضاً فانظر إليه في قوله:
"وإنما وقع عليه الغلط؛ لأن هذه الحروف وإن كانت في الأصل للاستفهام
فقد تدخلها معان غير استفهام" ثم بعد ذلك تأمل قوله: "ولا يجوز إذا دخله
هذا المعنى من الإنكار أن يُتأوّل على الاستقبال" وفي هذين الموضعين بالتحديد
تتضح عناية ابن ولاد بالمعنى وعدم تغليب جانب اللفظ على جانب المعنى كما
يدّعي بعض المحدثين الذين رموا النحو العربي بهذه الفرية.

(١) الكتاب ٢٩٩/١.

(٢) الانتصار ١٠٠، ١٠١.

العامل :

تعدُّ قضية العامل ، أو نظرية العامل من القضايا المهمة في النحو العربي ، وربما أُنحِتْ عنها شيئاً يسيراً نظراً لأهميتها ؛ إذ إنَّ أوَّلَ ما عُنِيَ به النُّحاةُ الإعراب الذي هو : " أثرٌ يجلبه العامل " ، فكانت فكرة العامل الأساس الذي قام عليه الدرس النحوي .

وقامت هناك قواعد وقوانين للعامل النحوي قامَ على أثرها النحو العربي فمن هذه القوانين :

* كلُّ علامة من علامات الإعراب فهي أثرٌ لعامل ، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره .

* لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإذا وُجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ وللآخر التأثير في الموضع .

* الأصل في العمل للأفعال ، وهي تعمل في الأسماء فقط ، فترفعها وتنصبها .

* مرتبة العامل التقدُّم ، وإذا كان العمل قوياً أمكن أن يعمل متقدِّماً ومتأخراً .

* العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء ... (١) .

(١) إحياء النحو ٢٣-٢٧ (بتصرف) .

وغير ذلك من القواعد كثير ، إلا أن هناك مجموعة من العلماء في القديم والحديث عارضت نظرية العامل التَّحوي ، وذلك إما بنقض النظرية مطلقاً ، أو بنقض شيء منها .

فمن أوائل النُّحاة في العصر القديم محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) الذي يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) يقول :

" إنما أعربت العرب كلامها لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السُّكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسُّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يُبطنون عند الإدراج ، فلماً وصلوا وأمكنهم التَّحريك ، جعلوا التَّحريك مُعاقباً للإسكان لِيَعْتَدِلَ الكلامُ (١) . "

فهو يَرى هنا أن المتكلم يلجأ للحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التَّسكين في الوصل فحسب ، دون أن يكون لها أثر في المعنى .

وسئل مرَّةً : فهلاً لزموا حركةً واحدةً ؟ فقال : " لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتِّساع في الحركات ، وألاً يحظروا على المتكلم الكلام إلاً بحركة واحدة (٢) " فهو يحاول أن يردَّ كلَّ ما يتعلَّق بالحركات الإعرابية إلى التَّوسيع على المتكلم في نطقه ، والتَّخفيف عليه ، وإعطائه فرصة الاختيار بين عددٍ من الحركات .

(١) الإيضاح في علل التَّحو ، صفحة (٧٠) .

(٢) الإيضاح في علل التَّحو ، صفحة (٧١) .

ثم يأتي ابن جنّي الذي لا يَرْفُضُ فكرة العامل كما قررها سيويه والتُّحاة
من بعده إلاّ أنّه ينسبُ الأثر الإعرابي للمتكلّم نفسه ، وليس للعامل ، لكنّه لا
يُنكر وجود العامل في اللغة ، يقول :

" وإئما قال التَّحويون عاملٌ لفظي ، وعاملٌ معنوي ؛ ليروك أنّ بعض
العمل يأتي عن لفظ يصحُّه ، كمررتُ بزيد ، وليت عمراً قائمٌ ، وبعضه يأتي
عاريّاً من مصاحبة لفظ يتعلّق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه
موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول
الحديث ، فالعملُ من الرِّفْعِ والنَّصْبِ والجَزْمِ وإئما هو للمتكلّم نفسه ، لا
لشيءٍ غيره ، وإئما قالوا : لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهر من آثار فعل المتكلّم بمضامّة
اللفظ اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ (١) "

ثمّ يأتي ابنُ مضاء القرطبيّ (ت ٥٩٢ هـ) الذي يُفجّر هذه القضية
بكتابه الشهير " الرُّدُّ على التُّحاة " حيثُ إنّه ألغى نظريّة العامل بالكليّة ، يقول
في صدر كتابه : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني
التَّحوي عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ
النَّصْبَ والخَفْضَ والجَزْمَ لا يكونُ إلاّ بعاملٍ لفظيٍّ ، وأنّ الرِّفْعَ منها يكونُ بعاملٍ
لفظيٍّ وبعاملٍ معنويٍّ ، وعبروا عن ذلك بعباراتٍ توهم في قولنا (ضربَ زيدٌ
عمراً) أنّ الرِّفْعَ الذي في (زيد) والنَّصْبَ الذي في (عمرو) إنّما أحدثهُ
(ضَرَبَ) ، ألا ترى أنّ سيويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه : وإئما
ذكرتُ ثمانية مجاز ؛ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثه فيه
العامل ، وليس شيءٌ منها إلاّ وهو يزول عنه ، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا
يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه ؟

(١) الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠ .

فظاهرُ هذا أنَّ العاملَ أَحَدَتْ الإعرابَ ، وذلكُ بيِّنُ الفسادِ (١) .

أما آراءُ الثُّحاةِ في العصرِ الحديثِ فهي لا تخرجُ عن آراءِ الثُّحاةِ الأوائلِ فقد تأثروا بها ، فمنهم إبراهيمُ مصطفى الذي تأثرَ برأيِ ابنِ جنِّي في أنَّ العاملَ هو المتكلمُ ، وكذلك برأيِ ابنِ مضاء في رفضِ العللِ ، وذلك في كتابه " إحياءُ النَّحوِ " ، يقولُ : " رأوا أنَّ الإعرابَ بالحركاتِ وغيرها عوارضٌ للكلامِ تبدلُ بتبدُّلِ التَّركيبِ على نظامٍ فيه شيءٌ من الاضطرابِ ، فقالوا عَرَضٌ حادثٌ لا بُدَّ لَهُ من محدثٍ ، وأثرٌ لا بُدَّ لَهُ من مؤثِّرٍ ، ولم يقبلوا أنَّ يكونَ المتكلمُ محدثاً هذا الأثرُ ؛ لأنَّه ليس حُرّاً فيه يُحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثرِ عاملاً مقتضياً وعلةً موجبةً ، وبحثوا عنها في الكلامِ ، فعدَّدوا هذه العواملَ ، ورَسَمُوا قَوَانِينَهَا (٢) " .

ومنهم أيضاً إبراهيمُ أنيس الذي تأثرَ برأيِ قطربِ ، وهما ينكرانِ المعاني النَّحويَّةَ لعلاماتِ الإعرابِ ، وقد أورد رأيه في كتابه " من أسرارِ اللغة " في فصلٍ بعنوانِ : قسَّةُ الإعرابِ ، وفيه فصلٌ صغيرٌ بعنوانِ : ليس للحركةِ الإعرابيَّةُ مدلولٌ ، فيقولُ :

" لم تكن تلك الحركاتُ الإعرابيَّةُ تحدِّدُ المعاني في أذهانِ العربِ القدماءِ كما يزعمُ الثُّحاةُ ، بل لا تعدو أنَّ تكونَ حركاتٍ يحتاجُ إليها في الكثيرِ من الأحيانِ لوصلَ الكلماتِ ببعضها ببعض (٣) " ، ويقولُ : " ويكفي للبرهنةِ على أنَّ لا علاقةَ بينِ معاني الكلامِ وحركاتِ الإعرابِ أنَّ نقرأُ خيراً صغيراً في إحدى

(١) الرُّدُّ على الثُّحاةِ صفحة (٧٦ ، ٧٧) .

(٢) إحياءُ النَّحوِ صفحة (٣١) .

(٣) من أسرارِ اللغةِ صفحة (٢٢٥) .

الصُّحف على رجلٍ لم يتَّصل بالتَّحو أي نوعٍ من الاتِّصال فسئرى أنَّه يفهم معناه تمام الفهم ، مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته ، برفع المنصوب ، ونصب المرفوع أو جرّه (١) " ولقد ناقش الدكتور عبد الهادي الفضلي الباحث السُّعودي آراء إبراهيم أنيس مناقشة علمية عميقة (٢) .

ومنهم أيضاً الدكتور تمام حسَّان الذي اعتمد على المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي ، ورَفَضَ فكرة العامل ، يقول في كتابه : " اللغة بين المعيارية والوصفية " :

" الحقيقة أن لا عامل ؛ إنَّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة ، كلُّ جهاز منها متكاملٌ مع الأجهزة الأخرى ، ويتكوَّن من الطُّرق التركيبيَّة العرفيَّة المرتبطة بالمعاني اللغويَّة ، فكلُّ طريقة تركيبيَّة منها تتَّجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفيَّة في اللغة ، فإذا كان الفاعلُ مرفوعاً في التَّحو فلأنَّ العُرف ربط بين فكريّ الفاعليَّة والرَّفْع دونَ ما سبب منطقيٍّ واضح ، وكان من الجائز جدّاً أن يكونَ الفاعلُ منصوباً ، والمفعول به مرفوعاً لو أنَّ المصادفة العرفيَّة لم تجرِ على التَّحو الذي جرت عليه (٣) " .

وهذا الذي ذكَّرناه (٤) شيءٌ مختصرٌ عن نظريَّة العامل إذ إنَّ ما قيل فيها كثيرٌ جداً، بيدَ أنَّ غرضي من هذا المبحث هو معرفة موقف ابن ولاد من العامل ، وموقفه لا يختلفُ عن موقف سيوييه ومن سار حذوه ، فهو يرى وجود العامل ، وأنَّ له تأثيراً في عملية الإعراب ، ويردُّ القوانين التي تحكم نظريَّة

(١) من أسرار اللغة ، صفحة (٢٢٥) .

(٢) دراسات في الإعراب ٦٥-٨٦ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ٥١ .

(٤) العامل التَّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ٤٩ - ٨٥ (بتصرف) .

العامل ، مثل : أنه لا يدخلُ عاملٌ على عامل ، انظر إليه في المسألة الرَّابِعة يقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين (١) :

"... وجميع ما يجوز من هذا الباب فيما ينتصب ويرتفع على إضمار فعل يفسّره الظاهر ، مبني من جملة واحدة ، كقولك : أزيداً ضربته ؟ فلو حذفت الهاء لتسلط الفعلُ فعمل ، فقلت : أزيداً ضربت ؟ ولا يكون ذلك من جملتين ، ولو جاز إعمال الاسم الآخر في الاسم المعرض للفعل الأوّل لجاز إدخال عامل على عامل ، ولجاز على هذا أن تقول : حلفتُ بزيد لأمرن ، على أن تكون الباء معلقةً بـ (لأمرن) وهذا خطأ من غير وجه ... (٢) "

أمّا في المسألة التاسعة والأربعين فإن ابن ولاد بيّن موقفه من العامل على أكمل وجه ، وأوضح عبارة ، وأنصح بيان ، وبيّن كيف أتت هذه العوامل ، ثم يذكر بعض القوانين التي تحكم هذه النظرية ويعلل لها ، في حوارٍ جميلٍ وممتع ، فيقول في ردّه على المبرّد بعد أن استدرك على سيبويه في باب ترجمته: هذا باب ما ينتصب فيه الخبر (٣) :

"... فأما الأخصُّ ومحمد فقد وافق سيبويه في جواز الرفع بالابتداء إذا قلت : في الدار زيد ، وادعياً جواز الرفع بالظرف ، وجعلاً هذا وجهاً ثانياً في المسألة ، فيقال لمن ادعى ذلك : خبرنا عن هذه العوامل التي جعلتها العرب توجب وجوه الإعراب كالفعل وما يبنى منه ، واشتقَّ وشبه به ، وإنَّ وأسماء

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الانتصار ٤٨ ، ٥٠ .

(٣) الكتاب ٨٨/٢ .

العدد ، وحروف الجرّ ، وعوامل الأفعال الجازمة والنّاصبة ، من أين علّم السّحويّون علل هذه الضّروب من الإعراب ؟ والعرب لم نخبرنا عن ضمائرهما ، ولا أثباتنا عن إرادتهما .

فإذا قال : علمنا ذلك من جهة الاستقراء لكلامها ، والمراعاة لألفاظها ، فلمّا رأيناها تأتي بعد كلّ عاملٍ من هذه العوامل بنوعٍ من الإعراب تلزمه معه وجهاً واحداً ، وصورة لا تتغيّر مع ذلك العامل ، علمنا أنّه الموجبُ لذلك الضّرب من الإعراب ...

قيل له : فهل يجوزُ أن يدخلَ بعض هذه العوامل الملفوظ بها على بعض ؟ فإذا قال : لا ، قيل له : فمن أين علمتَ أنّ ذلك لا يجوز ؟ فإذا قال : من جهة أنّها استقرت في كلام العرب ، فلم يوجد ذلك في شيءٍ من كلامها ، قيل له : فإذا رفعتَ الاسمَ بالظرف فقد نقضتَ ما قدّمته من هذه الأصول الجُمع عليها ؛ وذلك أنّك زعمتَ أنّا إنّما نعلمُ أنّ العاملَ هو علّة للإعراب الواقع في المعمول فيه إذا ألزم في الكلام وجهاً واحداً مع عامله ، ولسنا نرى الاسمَ مع الظرف يلزمُ وجهاً واحداً ؛ لأنّنا نجدُهُ مرفوعاً مرّةً ومنصوباً أخرى في التّقديم والتّأخير جميعاً ، ألا ترى أنّك تقولُ : في الدّار أخوك ، وإنّ في الدّار أخاك ، وأخوك في الدّار ، وإنّ أخاك في الدّار ، فلا أرى الظرف ألزمه وجهاً واحداً فيعلمُ أنّه العامل فيه من حيثُ علمنا سائر العوامل ، فأعطيتُ العواملَ وصفاً واحداً رفعتَهُ عنها ها هنا بجعلك الظرف عاملاً وهو بغير ذلك الوصف ، ونفيتَ عن العوامل أيضاً وصفاً آخر ، وهو أنّه لا يدخلُ عاملٌ على عامل ، ثمّ أوجبتَ لها هذا الوصف المنفيّ عنها هناك بجعلك الظرف عاملاً ، وإدخالك « إن » والعامل عليه ، فنقضتَ الوصفين جميعاً ، وأوجبتَ من أوصاف العوامل ما كان منفيّاً ، ونفيتَ ما كان موجباً ، وهذا فسادٌ لمباني الصّناعة وأصولها ، وهذا الإلزام بعينه

يلزم من زعم أنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر بالمبتدأ ؛ وذلك أنَّهما عاملا لفظ
فيما يزعم أهل الكوفة ، فينبغي ألاَّ يلحقهما شيء من العوامل نحو أنَّ والفعل
وغير ذلك ؛ إذ ليس يدخل عامل على عامل... (١) .

ولقد أطلت في هذا النص ؛ لأنه كما أسلفت يُبين موقف ابن ولاد من
العامل على أكمل وجه ، وهو يغني عن أي نص آخر لمن أراد معرفة موقف ابن
ولاد من العامل التحوي .

(١) الانتصار ١٢٧-١٢٩ .

٢- الضوابط الكلية :

هناك قواعد وضوابط عامة وكليّة في النحو العربي من شأنها أن تحدّد مساره ، وأن ترسم له خطوطه العريضة ، وهذه الضوابط كما قلنا عامّة وشاملة سواء لأبواب النحو المعروفة ، أو لطرق الاستدلال التحويلي ، أو غير ذلك ممّا يخصّ النحو العربي ، فكلُّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعل ، والفاعل مرفوعٌ دائماً ، وكذلك المبتدأ والخبر هي من المرفوعات ، والحذف لا يكون إلاّ بدليل ، وحذف ما يُعلم جائزٌ ، والأصل في الأسماء الإعراب ، والأصل في الأفعال البناء ، والحروف كلّها مبنية ، وقد يحذف الشيء لفظاً ويثبت تقديراً ، والتّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا يدخل عاملٌ على عامل ، والشّدوذ لا يُنافي الفصاحة ، والكثير الكثير من هذه الضوابط والمعايير التحوّية .

وقد استفاد ابن ولاد من هذه الضوابط التحوّية في تقرير المسائل التي يذهب إليها ، وفي تعزيز رأيه ، وتقوية حجّته ، بل قد يستخدمها دليلاً نحويّاً ، إلاّ أنّه في الجملة لم يُكثر من استخدام هذه الضوابط ، وفيما يلي أمثلة على تلك الضوابط .

كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال :

وهذا الضابط من أوائل الضوابط التحوّية التي استعملها ابن ولاد في ردوده على المبرّد ، وكان ذلك في ردّه على المبرّد في المسألة الثالثة التي استدرك فيها المبرّد على سيويه قوله : ^(١) «ومثلُ ذهبِ الشّامِ ودخلتُ البيتَ»

(١) الكتاب ٣٥/١ .

حيث ذهب المرّدد إلى أن البيت مفعولٌ به للفعل دَخَلَ ، وهو من الأفعال التي تتعدّى تارةً بحرف وتارةً بغير حرف .

أمّا ابنُ ولادٍ فقد بيّن خطأ المرّدد ، وفي أثناء حديثه قال : « معني قول سيبويه إن (ذهبْتُ الشَّامَ) مثل (دخلتُ البيتَ) ، أرادَ به أن حرف الجرِّ حُذِفَ مع ذهبْتُ كما أنّه حُذِفَ مع دخلتُ ، وليس بين واحدٍ من الأمرين وغيره فرقٌ في الأصل ، إلاّ أنّ العرب ربّما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهّم بذلك المتوهّم أنّ ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التّعدي وليس الأمر كذلك » ، ثمّ يقول ابن ولادٍ : « وإنّما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال » ^(١) ليؤكد بهذا الضّابط التّحوي صحّة ما ذهبَ إليه سيبويه ، ويكون بمثابة الحجّة على المرّدد ؛ لأنّ متابعة العرب في كلامها ، والسّير على نهجها هو الغاية المنشودة لدى النّحاة أجمعهم .

لا يُعمل على الشّاذ :

وهذا الضّابط نجده في المسألة الثّانية عشرة ، حيثُ ذكر سيبويه في باب ما جرى من أسماء الفاعلين (في الاستفهام) مجرى الفعل ^(٢) : أزيدُ أنت له عديل ، وأزيدُ أنت له جليسٌ ، ويقول : لأنّ جليساً وعديلاً اسمان ، ولو أراد اسم الفاعل لقال : جالسٌ .

(١) الانتصار ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) الكتاب ١٠٨/١ .

فيقول المبرد : وكذلك اسم الفاعل إنما هو في باب فعلٍ إنما هو عالمٌ وراحمٌ ، وفعلٌ في باب فاعلٍ أيضاً كثيراً نحو : عادلته فأنا عديل ، وجالسته فأنا جليس ، وعاشرته فأنا عشيرٌ ...

فيردُ ابن ولادٍ عليه بأنَّ : فاعلٌ فهو فعيل ، نحو : عادلٌ فهو عديل و جالسٌ فهو جليسٌ ، فليس هذا بالاسم الجاري على فاعل ، وإنما جاء في حروفٍ محفوظة ، وليس ذلك بأعرف من فعلٍ فهو فاعل ، نحو : قره العبدُ فهو فارة ، ونضر النبتُ فهو ناضرٌ ، ثم يقررُ ابن ولادٍ الحكمَ النحويَّ والمعيار الذي ينبغي أن يُسار عليه بأنَّ كلَّ ذلك شاذٌ ، " والشاذُّ لا يعملُ عليه (١) " .

العام قبل الخاص :

استفاد ابن ولادٍ من هذا الضابط النحوي في المسألة الثالثة والعشرين ، وذلك في رده على المبرد بعد أن استدرك على سيويه في باب ترجمته : هذا بابٌ وقوع الأسماء ظروفاً ، وتصحيح اللفظ بها على المعنى (٢) ، حيث يرى سيويه أنك إذا قلتَ : سيرَ عليه شهرٌ كذا وكذا أن ذلك نصبٌ أو رفعٌ ، قال : يكون على « متى » ، وعلى « كم » ، وزعم أن جميع ما يكون جواباً لـ « متى » فقد يكون جواباً لـ « كم » وقد يكون في « كم » ما لا يكون في « متى » ؛ لأنَّ « كم » هو الأوَّل .

فيردُ عليه محمدٌ بأنَّ العلة ليست من ها هنا ، إنما دخلتُ « كم » على الظروف من الزمان التي يُستفهمُ عنها بـ « متى » من قبل أن الظروف إنما

(١) الانتصار صفحة (٧٢) .

(٢) الكتاب ٢١٦/١ .

هي أسماء أيام وليالٍ ، و« كَمَ » إنما هي للعدد ، فدخلت على عدّة الأيام والليالي كما تدخل على غير ذلك مما يُعدُّ .

فيردُّ عليه أحمد بقوله : " ذكرتَ أنَّ « كَمَ » تدخل على الأيام والليالي كلّها لأنّها عدد ، وهذا مالا يُجهل ، فهلاً ذكرتَ لم امتنعتَ « متى » من الدخول على جميعها ؟ ...

فإن قال لأنَّ « متى » إنما هي للوقت الخاصّ ، يُستفهم بها عن المعرفة أو ما قارب المعرفة ، و« كَمَ » يُستفهم بها عن المعرفة والتّكرة ، قيل له : فقد صارت بذلك أعمّ من « متى » ، ثمَّ يؤكّد ابن ولاد كلامه ويقويه بالضّابط التّحوي بقوله : " والعامُّ قبل الخاصِّ (١) " .

الحمل على الأكثر أولى :

واستفاد ابن ولاد من هذا الضّابط التّحوي في المسألة السادسة والثمانين وذلك حينما استدرك المبرد على سيويه في باب ترجمته : هذا بابُ تسميتك الحروف بالظروف ، حيثُ كان يرى سيويه (٢) أن أحد ما يُستدلُّ به على أنَّ « أين » مذكّرٌ أنّه بمثّلة جوابه ، وجوابه مذكّرٌ كخلف زيد ونحوه .

أمّا محمّد فيرى أنّه قد يكون جواب « أين » مؤنثاً كقولك : ناحية عبدالله ، وقبالة زيد ونحو ذلك ...

(١) الانتصار ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) الكتاب ٢٦٧/٣ .

فيردُ عليه ابن ولاد بأنَّ الجواب بالمؤنث قليل ، وأنَّ أكثرَ الظروف يُجاب عنها بالمذكر ، ثمَّ يرجح جانب رأيه بهذا الضابط التَّحوي فيقول :
" والحمل على الأكثر أولى " (١) .

التَّحْقِيرُ عِلْمٌ لِلاِسْمِ ، وَسِمَةٌ مِنْ سِمَاتِهِ :

واستفاد ابن ولاد من هذا الضابط في المسألة الرَّابِعة بعد المائة حيثُ إنَّ المراد استدراكَ علي سيبويه في باب ترجمته : هذا بابُ تحقير ما كانت فيه تاء التَّأنيث في قوله (٢) : " ولو سَمَّيتَ بَصْرَبَتٍ ، ثمَّ حَقَّرتَ لَقَلتَ : ضُرَيْبَةُ ، تحذف التَّاء وتردُّ الهاء " .

فقال محمد : وهذا غلطٌ ؛ لأنَّه يقفُ على الهاء قبل التَّحْقِيرِ ، وذلك أنَّه إذا سَمَّاهَا ضَرْبَتٍ ، قال : هذه ضَرْبَةٌ ، لا يجوزُ في الوقف إلاَّ ذاك .

فردَّ عليه ابن ولاد بأنَّه قد أخطأ ؛ وذلك أنَّه إذا سُمِّيَ بَصْرَبَتٍ ففيه وجهان : أحدهما : أنَّ يجري فيه الإعراب ويقف بالهاء ، والآخر : أنَّ يحكي ؛ لأنَّه قد أجازَ ذلك في ضَرْبٍ ، وحكاؤه ولم يعرِّبه ، واستشهد بقول الشَّاعر : (٣)

أنا ابنُ جَلاٍ وطلاغُ الشَّايَا متى أضعُ العِمَامَةَ تُعرِّفُونِي

فحكى (جَلا) ولم يعرِّبه ، ووافقَ على ذلك ، ولم يُنكره ، فإنَّ حَقَّرَ شيئاً من هذا لم تجز الحكاية ، ولم يكن بدُّ من التَّعريف ، ثمَّ يُوكِّد ابن ولاد

(١) الانتصار ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٢) الكتاب ٤٥٥/٣ .

(٣) لسحيم بن وثيل في الكتاب ٢٠٧/٣ ، والأصمعيَّات ١٧ ، والكامل في اللغة ١٩٢ ، ٣٣٣ ،
والثُّكت ٨١٨ .

حُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ بِالضَّابِطِ النَّحْوِيِّ ، فَيَقُولُ : لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنَ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ
" التَّحْقِيرَ عِلْمٌ لِلِاسْمِ ، وَسِمَةٌ مِنْ سِمَاتِهِ " ، فَلَا تَجُوزُ مَعَهُ الْحِكَايَةُ ... (١)

لَا يَجُوزُ تَحْقِيرُ مَا كَانَ مِنَ الْأَمَاكِنِ عِلْمًا :

وَاسْتِفَادَ ابْنُ وَوَلَادٌ مِنْ هَذَا الضَّابِطِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِعَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ فَقَدْ
اسْتَدْرَكَ الْمَبْرَدُ عَلَى سَبِيوِيهِ فِي بَابِ مَا يُحَقَّرُ لِدَنُوهِ مِنَ الشَّيْءِ حَيْثُ
زَعَمَ (٢) سَبِيوِيهِ أَنَّهُ لَا يُحَقَّرُ الثَّلَاثَاءُ وَالْأَرْبَعَاءُ لِأَنَّهُمَا وَمَا أَشْبَهَهُمَا أَعْلَامٌ ...
فِي أَبِي مُحَمَّدٍ ذَلِكَ وَيَقُولُ : هَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ تَحْقِيرُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
لِأَنَّ ذَلِكَ بِمِثْلَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، فَكَذَلِكَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ السَّبْتُ وَالْأَحَدُ ، كَزَيْدٍ
وَعَمْرٍو ...

فَيَرُدُّ عَلَيْهِ ابْنُ وَوَلَادٌ بِقَوْلِهِ : ... فَأَمَّا زَيْدٌ وَمَا أَشْبَهَهُ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ عِلْمًا
فَقَدْ يُسَمَّى بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَجْرِ السَّبْتُ فِي كَلَامِهِمْ هَذَا الْمَجْرَى ، وَلَا سَمَّوْا بِهِ
غَيْرَهُ مِنَ الْأَيَّامِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الْمَكَانَ يَجْرِي مَجْرَى الزَّمَانِ فَهُوَ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يُوَكِّدُ كَلَامَهُ
بِقَوْلِهِ : لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَحْقِيرُ مَا كَانَ عِلْمًا كـ (مَكَّةَ وَ عَمَانَ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ هُنَاكَ
مَكَّةَ أُخْرَى تَكُونُ هَذِهِ أَصْغَرَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الصَّغْرَ وَالْكَبْرَ مِنْ بَابِ الْإِضَافَةِ ،
تَقُولُ : هَذَا أَصْغَرُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَكْبَرَ مِنْهُ لَمْ يَجُزْ
أَنْ تَنْسِبَهُ إِلَى الصَّغْرِ ... (٣)

(١) الانتصار صفحة (٢٢٥) .

(٢) الكتاب ٤٨٠/٣ .

(٣) الانتصار ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

٣- المسائل .

المسائل جمع مسألة ، والمسألة مصدر ، وتُستعار للمفعول ، يُقال :
تعلمتُ مسألة ، وفي الاصطلاح العلمي : القضية التي يُبرهن عليها (١) .
وقيل أيضاً إنَّها المطالبُ التي يُبرهن عليها في العلم ، ويكون الغرض من
ذلك العلم معرفتها (٢) .

والمسائلُ التي أعنيها في هذا المبحث هي تلك التي تتفرَّع عن القواعد
والضوابط الكلية في النحو العربي ، فالقاعدة العامة مثلاً في الجملة الاسميَّة أنَّها
مكوَّنة من مبتدأ وخبر ، فيتفرَّع من ذلك مسائل كثيرة في المبتدأ وفي الخبر
ومنها : وجوب أن يكون المبتدأ معرفة ، وأنَّ الخبر قد يكون جملة ، أو شبه
جملة ، أو يكون مفرداً على الأصل ، بالإضافة إلى مواطن حذف المبتدأ وجوباً ،
ومواطن حذف الخبر وجوباً ، ومواطن تقديم الخبر وجوباً ومواطن تأخيره ، إلى
غير ذلك من المسائل التي تتفرَّع من هذه القاعدة العامة .

وقد تعرَّض ابن ولاد إلى كثيرٍ من المسائل في ردوده على المبرِّد ، وكان
الغالب على هذه المسائل هو انتصار ابن ولاد فيها لسيبويه على المبرِّد ، وأحياناً
قد يذكرُ مسألة من المسائل ليستدلُّ بها ويقيس عليها ، وأحياناً قد يُرجِّحُ بعض
المسائل على بعض ، إلى غير ذلك ، وسوف أذكر شيئاً من هذه المسائل على
سبيل التَّمثيل :

(١) المعجم الوسيط ٤١١ .

(٢) التعريفات ٢٧١ .

مسألة نصب المفعول به إذا تقدم مع شغل الفعل

عنه بالهاء :

وهذه مسألة من المسائل النحوية وردت لدى ابن ولاد ، وقد استخدمها كدليل في انتصاره لسيبويه على المبرد في إحدى المسائل حيث استخدمها كقياس قاس عليه ، فيقول :

" وأما طريق المقايسة ، فإذا أجازت العرب أن تنصب المفعول إذا تقدم وقد شغلت الفعل عنه بالهاء كقولهم : زيدا ضربته ، فعديل هذا في الحاشية الأخرى أن تُجيزَ زيداً ضربتُ ، فترفعه ولم تشغل الفعل عنه بالهاء في اللفظ كما نصبتَه ، وقد شغلت الفعل بالهاء ؛ لأنَّهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز ، وإن كانت إحداهما أكثر في كلام العرب من الأخرى (١) " .

مسألة إعمال « تقول » وإدخالها في باب « ظننت » :

وهذه مسألة من المسائل الشهيرة وقد ذكرها ابن ولاد في ردّه على المبرد في إحدى المسائل ليبيّن رأي سيبويه فيها ، فيقول :

" وأما : أ أنت تقول زيدا منطلقاً ؟ فزعم سيبويه (٢) أن القياس في (تقول) ألا تعمل ، وأن يكون ما بعدها محكيّاً ، ولم تدخل في باب (ظننت) بأكثر مما ذكر من عملها في المخاطبة والاستفهام ، وشبهها بـ « ما » إذا لم تقو

(١) الانتصار ، المسألة الثامنة صفحة (٥٩) .

(٢) الكتاب ١٢٢/١ - ١٢٣ .

قوّة (ليس) في كل مواضعها ، فلمّا فصل بين ألف الاستفهام وبينها تغيّرت
وعادت إلى أصلها في القياس كما أنّ « ما » لما قدّم خبرها رُفِعَ ، وكذلك إذا
كان الخبر موجباً كقولك : ما زيدٌ إلاّ ظريفٌ ، فهذا هو القياس (١) .

مسألة ابتداء الاسم بعد « إذا » وحيداً :

مذهب سيويه في هذه المسألة الجواز ، ولكنّ عدّه من القبيح (٢) ، إلاّ
أنّ المبرّد خالفه في « إذا » ووافقه في « حيث » فقال :

" أمّا حيثُ فلا بأس بابتداء الاسم بعدها ؛ لأنّك قد تقول : جلستُ
حيثُ عبد الله جالسٌ ، وأمّا « إذا » هذه فابتداء الاسم بعدها محالٌ ؛ وذلك أنّك
لا تقول : اجلسْ إذا عبد الله جالسٌ " وهذا بالطبع لم يرضِ ابن ولاد فهبّ
للانتصار لسيويه ، وبدأ يؤوّل عبارته ، فيقول :

" قوله ابتداء الاسم بعد « إذا » محالٌ ؛ لأنّك لا تقول : اجلسْ إذا
عبد الله جالسٌ ، فهذا لا يجوز بهذا اللفظ ، ولا هو الذي أجازه سيويه ، وإنّما
يُجيز مثل قولك : اجلسْ إذا عبد الله جالسٌ (٣) ، فتكون الجملة بعد « إذا »
مبنيّةً من اسم وفعل ، إلاّ أنّه قدّم الاسم على الفعل فقبح من جهة الترتيب ،
فأمّا أن يكون محالاً فلا ، ولكنّه عند سيويه في قياسه من باب المستقيم القبيح ،

(١) الانتصار ، المسألة العاشرة صفحة (٦٥) .

(٢) الكتاب ١/١٠٦ .

(٣) الكتاب ١١٠٧ .

فاستقامته من جهة معناه ولفظه ، وقبحه من جهة ترتيبه ؛ لأنه أولاً قَدَّمَ الاسم
وأخَّرَ الفعل ، وهذا مثل قوله (١) :

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ وَقَلَمًا

وحكم « قَلَمًا » أن يليها الفعل (٢) .

مسألة إلغاء « ظننتُ » من الكلام :

ومسألة إلغاء ظننت من المسائل المعروفة ، وهي من أفعال القلوب
المتصرفة التي يجوز فيها الإلغاء والتعليق ، وقد بينَ سيويه موقفه منها ، إلا أنه لم
يتَّضح للمبرِّد مذهب سيويه وظنَّ أنه ناقض كلامه ، فيردُّ عليه ابن ولاد ببيان
منهج سيويه ، وبالأدلة التي تزيل موطن الشكِّ والرَّيبة ، يقول ابن ولاد :

" ليس هذا بنقض شيء من الباب ؛ لأنَّ سيويه إنَّما يبدأ بجيِّد الكلام
ووجهه ، ثمَّ يأتي بما يجوز بعد ذلك ، والدليل على جواز إلغاء « ظننتُ » وهي
مستقدمة في الكلام قول العرب : ظننتُ إنَّك لِقائمٌ - بكسر إنَّ - ودخولها هنا
على إنَّ المكسورة كدخولها على المبتدأ ، فإنَّ قال مجيئهم باللام معها منعها
العمل ، قيل فإذا جاز أن يأتوا باللام أخيراً فيمنعوها العمل وقد بنوا صدر
الكلام على الشكِّ ، جاز أن يبنوا الابتداء والخبر في آخر الكلام وقد مضى

(١) لم يُنسب في الكتاب ٣١/١ ، ونسب إلى المرَّار الفقعسيِّ في شعره ٤٨٠ ، وإلى عمر بن أبي

ربيعة في ديوانه ٢٠٧ ، وتما صدره : صدَّدت فاطولت الصدودَ وقَلَمًا .

(٢) الانتصار ، المسألة الحادية عشرة صفحة (٦٥-٦٧) .

صدره على الشكّ ، ومع ذلك إنّ هذه أفعالٌ غير مؤثّرة ، فاستعملوا ذلك فيها وألغوها في مواضع كثيرةٍ من الكلام ولم يُعملوها... (١) .

" جَعَلَ " أَيْتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ أَمْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؟

قال سييويه في أحد أبوابه (٢) : " جعلتُ متاعك بعضه أحسنَ من بعض " في معنى ظننتُ ، إلاّ أنّ المبرّد أنكر عليه ذلك ، وقال إنّهُ غير معروف . فردّ عليه ابن ولاد بقوله : إنّ كانَ محمدٌ أراد بقوله : وذلك غير معروف ، في أنّ (جعلتُ) تجري مجرى ظننتُ في الشكّ فلعمري إنّ هذا غير معروف ، وإن كان أراد أنّها لا تتعدّى إلى مفعولين كما تتعدّى ظننتُ ، فهذا غلطٌ منه .

ثمّ يقومُ ابن ولاد بالشرح والتفصيل لهذا الفعل حتّى تتضح المسألة ، فيقول : " وجعلتُ على ضربين في الكلام ، تكونُ على معنى صيرتُ ، وتكونُ بمعنى الاختراع ، وذلك قولك : جعلتُ زيداً عالماً ، وجعلته أميراً ، فلم تُردْ أنّك عملتَ زيداً في نفسه ، ولا اخترعته ، ذلك لله عزّ وجلّ وحده ، وإنّما أراد أنّك صيرته إلى هذه الحال ، فلا بُدّ من مفعولين معها ، كما أنّه لا بُدّ من مفعولين مع ظننتُ ... وكذلك جعلتُ ، تقولُ : جعلَ اللهُ عزّ وجلّ الخلقَ ، أي خلقهم ، فلا تجاوزُ مفعولاً واحداً ، وإن أردتَ الوجه الآخر تعدّدتُ إلى مفعولين كظننتُ ، وهذا ممّا لا يُخالفُ فيه أحدٌ من التّحويين (٣) . "

(١) الانتصار ، المسألة الرابعة عشرة صفحة (٧٤) .

(٢) الكتاب ١/١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) الانتصار ، المسألة التاسعة عشرة صفحة (٨٢) .

مسألة الفصل بين المتضايين :

وهي من المسائل الشهيرة ، وكما هو معروف أنه يجوز الفصل بين المتضايين في الاختيار إذا كان الفاصل ليس بأجنبي ، ويجوز في الضرورة الفصل بأجنبي كقول الشاعر^(١) :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقد تعرّض ابن ولاد لهذه المسألة في أحد ردوده على المبرّد ، فيقول :

" أمّا قوله : إنَّ المعطوف الذي فصل به بين الجار والمجرور مثل^(٢) :

..... يا تيمّ تيمّ عديّ

و :

..... يا بؤس للحرب

ف (يا تيمّ عديّ) جائز في الكلام ، وليست التّفرقة بالمعطوف جائزةً إلاّ في الشّعر ؛ لأنّ الاسم الثّاني في (تيمّ تيمّ عديّ) هو الأوّل بعينه ، وكأنّه قال : (يا تيمّ تيمّ عديّ) ولم يزد بذكر الثّاني معنى في الكلام ، فكأنّه لم يذكره ، وصار هذا مشبهاً لـ « ما » إذا دخلت زائدةً ولم توجب في الكلام معنى^(٣) .

(١) لأبي حيّة الثّميريّ في الكتاب ١/١٧٩ ، وشعره ١٦٣ .

(٢) البيت لجرير في الكتاب ١/٥٣ ، وديوانه ٢١٢ ، وتكملته :

..... لا أبا لكم لا يوقعنكم في سواة عمّر

(٣) الانتصار ، المسألة العشرون صفحة (٨٢-٨٥) .

مسألة إضمار حروف الجرّ :

وقد تعرّض لها ابن ولاد في إشارة عابرة في أثناء ردّه على المبرّد في إحدى المسائل ، حيث إنّ سيويه أشار إلى أنّ حرف الجرّ لا يُضمّر (١) ، فأنكر عليه ذلك المبرّد ، لكنّ ابن ولاد بيّن قصد سيويه من المسألة ، فهو لا يقول بعدم إضمار حرف الجرّ ، وإنّما يرى أنّ الأجود والأغلب عدم الإضمار عند العرب ، ثمّ بيّن ابن ولاد المسألة باختصار فقال : " كلّهم قد أجازَ إضماره في مواضع يسيرة من الكلام ، منها ما قد وقّع فيه التعويضُ كقولهم : وبلدٍ ، ومنها ما ليس فيه تعويضٌ كقولك : زرتك أن تكرمني ... (٢) " .

وفي هذه المسألة نجد أنّ ابن ولاد يحاول فيها تأويل عبارة سيويه ، ومحاولة إيجاد مُسوِّغٍ مُقنعٍ ليبرئ ساحتها من انتقاد المبرّد له .

مسألة الاستثناء بـ « حاشا » :

مذهب سيويه في « حاشا » أنّها حرفٌ جاء لمعنى فجرٍّ ما بعده ، وفيه معنى الاستثناء ، وأنّها تخالف « خلا » إذا أردتَ بها الفعل .

أمّا المبرّد فكان يرى أنّها بمترلة « خلا » إذا أردتَ بها الفعل ، ومعناها جاوز ، من قولك : خلا يخلو ، كذلك حاشا يُحاشي ، وكذا قوله : أنتَ أحبُّ النَّاسِ إليّ ولا أحاشي أحداً ، أي : ولا أسثني أحداً ، وتصييرها فعلاً بمترلة « خلا » في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي (٣) .

(١) الكتاب ٢٦٣/١ .

(٢) الانتصار ، المسألة الثامنة والعشرون صفحة (٩٧ ، ٩٨) .

(٣) الأصول ٢٨٩/١ ، الجنى الدّاني ٥١٣ ، ومعنى اللبيب ١٣٠ .

وَأَنْشُد (١)

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ
وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

ودافع ابن ولاد^(٢) عن سيويه في ذلك وبين أنه لم يصرّح في كلامه بأنّ حاشا لا يكون فعلاً ، مع أنّ ظاهر كلام سيويه يوحي بأنّه يمنع من أن يكون « حاشا » فعلاً حيث يقول : " وأما حاشا فليس باسم ، ولكنّه حرفٌ يجرُّ ما بعده^(٣) " ونفى ابن ولاد التّصّب بها في الاستثناء ، وادّعى أنّه لا يوجد شاهدٌ من كلام العرب على ذلك ، لكنّ أبا عثمان المازنيّ حكى عن أبي زيد ، قال : سمعتُ أعرابياً يقول : " اللهم اغفر لي ، ولمن سمعَ حاشا الشيطان وأبا الأصبع ، نصب بـ « حاشا »^(٤) " .

مسألة إلغاء « كان » في الكلام :

وهي من المسائل المعروفة ، وقد كان للمبرّد استدراك على سيويه في هذا الشأن حيث إنّ ذكر أنّ الخليل قال : إنّ من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان .

وقد شبّه ذلك بقول الفرزدق^(٥)

(١) البيت للتّابغة الدّيباني في ديوانه ١٣ .

(٢) الانتصار ، المسألة السّبعون صفحة (١٦٩) .

(٣) الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٤) الأصول ٢٨٨/١ .

(٥) شرح ديوان الفرزدق ٨٣٥ ، والكتاب ١٥٣/٢ .

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمِي وَجِيرَانَ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فأنكر عليه المبرّد ذلك ، وقال لا حجّة له في هذا البيت ؛ لأنّه لا يجوز أن يكون (لنا) خبر كان ، كأنّه قال : وجيران كانوا لنا كرام .

أمّا ابن ولاد فقد ردّ على المبرّد وانتصر لسيبويه ، فقال : " إذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقةً بها فليس يجوز أن يكون خبراً لكان ، ومثال ذلك أنك لو قلت : مررتُ برجلٍ راغبٍ فينا كان ، لم يجز أن تجعل فينا وهو معلقٌ براغبٍ خيراً عن « كان » وكذلك مررتُ برجلٍ نازلٍ علينا كان ، فإن جعلتَ علينا وفينا ولنا خبراً عن كان فهو سوى ذلك في المعنى ، ولم تكن الرغبةُ فينا ، ولا التزولُ علينا ، والمجاورة لنا ، وكأنك قلتَ : مررتُ برجلٍ راغبٍ ولا تذكر فيمن رغب ، ثم قلتَ : كان فينا ، كما تقولُ كان معنا ، وكذلك نازلٌ وما أشبهه ممّا يقتضي حرفاً من الحروف ، وكأنّه قال في البيت : وجيران ، ولم يُبين لمن هم جيران ، ثم قال : كانوا لنا ، أي : كانوا نملكهم ، وهذا المعنى غير ما ذهبَ إليه الشاعر ، وهو متكلّف (١) .

مسألة حذف جواب « رب » في الكلام :

ومذهب سيبويه في هذه المسألة الجواز ، وقد نقل في ذلك شاهداً عن الخليل (٢) قال :

وَدَوِيَّةٍ قَفَرٍ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِ — سي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأُرَنْدَجِ

(١) الانتصار ، المسألة الخامسة والخمسون صفحة (١٣٩ ، ١٤٠) .

(٢) للشماخ في الكتاب ٣/١٠٣-١٠٤ ، وديوانه ٨٣ ، وروايته فيه : ودأويّة .

فليس هناك جواب لـ « ربّ » في هذا البيت لعلم المخاطب أنّه يُريد قطعها .

إلا أنّ محمد بن يزيد ذكر روايةً أخرى للبيت ذكر فيها قول الشاعر :

قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوفِهَا مَنْكَرَاتِهَا وَقَدْ حَبَّ آلُ الْأَمْعَزِ الْمَتَوَهِّجِ (١)

فردّ عليه ابن ولاد على الفور ويبيّن في البداية جواز حذف جواب « ربّ » في القرآن والكلام فضلاً عن الشعر ، ولا خلاف بين التّحويين فيه ، ثمّ بيّن أنّ هذا الشّاهد ساقط في أكثر النّسخ ، بل إنّّه قد اطّلع بنفسه على نسخة قديمة ليس فيها هذا الشّاهد ومحالٌّ أنّ يكون الخليل قد وجده ثمّ ادّعى أنّه لم يجده ، ثمّ بيّن ابن ولاد أنّ هذا ليس من الغلط ، ولكنّه سقط ، ثمّ إنّ هذه المسألة ليست من المسائل الخلافية (٢) .

مسألة تحقير الأعلام من أسماء الزّمان :

مذهب سيبويه في هذه المسألة أنّه لا يجوز تحقير الأعلام مثل الثّلاثاء والأربعاء ، وإنّما يحقّر من أسماء الزّمان ما كان نكرة .

فأنكرَ عليه المبرّد هذا الكلام وادّعى أنّ ما قاله خطأ فاحش ؛ لأنّه إذا جاز تحقير يوم وليلة التي هي بمنزلة رجل وامرأة فيلزمه أنّ يكون السّبب والأحد كزيد وعمرو .

(١) الآل : السّراب ، والأمعز : المتصلّب من الأرض .

(٢) الانتصار ، المسألة الثامنة والسبعون صفحة (١٨٥ ، ١٨٦) .

فَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ وِلَادٍ هَذَا الِاسْتِدْرَاكَ وَبَيَّنَّ لَهُ خَطَأَهُ وَالْعَلَّةَ فِي عَدَمِ تَحْقِيرِهَا ، فَقَالَ : " إِنَّمَا امْتَنَعَ تَحْقِيرَ الْأَعْلَامِ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْضُوعَةٍ عَلَى مَقَادِيرٍ كَمَا وَضَعَ يَوْمٌ عَلَى مَقْدَارٍ مِنَ الزَّمَانِ ، وَعَدَدٌ مِنَ السَّاعَاتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ يَوْمًا يَكُونُ جَوَابًا « لَكُمْ » يَقُولُ الْقَائِلُ : كَمْ سَرَتْ ؟ فَيَقُولُ الْجَيْبُ : يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ، فَإِذَا كَانَ مَقْدَارًا جَازَ تَحْقِيرَهُ وَتَقْلِيلَهُ ، وَأَمَّا السَّبْتُ وَالْأَحَدُ ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا فَلَمْ يَوْضَعْ لِلْمَقَادِيرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَعْلَامٌ وَسَمَاتٌ لِأَوْقَاتٍ لَا يُرَادُ بِهَا الْمَقْدَارُ ، وَهِيَ تَكُونُ فِي جَوَابِ مَتَى سَرَتْ ؟ فَيَقُولُ الْجَيْبُ : السَّبْتُ ، فَلَمَّا أُرِيدَ بِهَا ذَلِكَ لَمْ يَجْزَ فِيهَا التَّقْلِيلُ ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيرَ فِي الْمَقَادِيرِ إِنَّمَا هُوَ كَتَقْصِيرِ الشَّيْءِ أَوْ تَقْلِيلِ عَدَدِهِ .

فَأَمَّا زَيْدٌ وَمَا أَشْبَهَهُ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ عِلْمًا فَقَدْ يُسَمَّى بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَجْرِ السَّبْتُ فِي كَلَامِهِمْ هَذَا الْمَجْرَى ، وَلَا سَمَّوْا بِهِ غَيْرَهُ مِنَ الْأَيَّامِ (١) .

وهكذا يلاحظ على أغلب المسائل التي ذكرت في هذا المبحث انتصار ابن ولاد فيها على المبرد ولا غرابة في ذلك فهذا الكتاب هو كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد .

(١) الانتصار ، المسألة السابعة بعد المائة صفحة (٢٢٩ ، ٢٣٠) .

الباب الرَّابِع : ابن ولاد النّحوي لدى الخالفين . ١ - شراح الكتاب .

قام ابن ولاد بعملٍ جليل في كتابه " الانتصار " الذي كان في الدِّفاع عن شيخ النُّحاة سيويه الذي يعدُّ كتابه " الكتاب " قرآن النُّحو ، وأفاد منه خلقٌ كثير ، وما زالوا يفيدون ، ليس في النُّحو والصِّرف فحسب بل في فروع اللغة المختلفة .

وكان المتوقِّع أن يجد هذا الكتاب صدى كبيراً عند النُّحاة وخصوصاً شراح الكتاب ، يفيدون منه عند مناقشة مسائله ، وعند شرح عباراته ، وغير ذلك ، لكننا نفاجأ بأن كتاب " الانتصار " كان غائباً عنهم ، فما هو السَّبب ياترى ؟؟ لماذا غاب كتاب الانتصار عن شراح الكتاب ؟؟

ثمّة أسبابٌ تدور في ذهن المتأمِّل لحال النُّحو العربي منذ نشأته ، وما مرَّ به من ظروفٍ محيطية به ، ربّما تكون فيها إجابة عن ذلك السُّؤال المحيِّر .

من هذه الأسباب أن النُّحو كان ضعيفاً في البلاد المصريّة ، والأسباب أيضاً في ذلك الضَّعف تكاد تكون غامضة ، فلماذا كان هذا الضَّعف ؟ مع توثُّق الصِّلات بين مصر والعراق في ذلك الوقت ، ومع وفود العرب الخُلص إليها مع الفاتحين الأوائل ، كالعرب الذين نزحوا إلى العراق ، فأفاد النُّحاة العراقيُّون منهم في تدوين النُّحو ، ومع وجود العلماء الذين يعتمد عليهم ، وفيهم غناء

أي غناء بين ظهرائهم ، من أمثال عبدالرحمن بن هرمز الذي استوطن الإسكندرية قديماً حتى توفي بها سنة ١١٧ هـ (١) ، وهذا موضوع آخر يستحق الوقوف عليه ، فمما لا شك فيه أن هذا سبب قوي يجعل الأنظار تنصرف عن الإفادة من نحاة مصر ، وقد عرفنا في السابق عند ترجمة ابن ولاد أن جدّه الوليد أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر ، وأن والده محمداً هو أول من أدخل كتاب سيبويه إلى مصر فلا شك أن مصر تحتاج إلى الكثير من الوقت حتى تكون محط أنظار طلبة العلم ، وأن يُنظر إليها بعين الإجلال والتقدير .

وسبب آخر ألا وهو العصبية التي ربّما تحيّم بظلالها على العراقيين ، فهم أهل النحو ، وفيهم ولد ونشأ وترعرع ، فكيف يطلبونه من غيرهم ، وهم أعلم الناس به !! ثم يطلبونه ممن؟؟ من الذين تأخروا كثيراً عن اللحاق بالركب !! بل إن بضاعة أولئك المصريين مصدرها العراق ، فهم يشدّون الرّحال إليهم للأخذ عنهم ، فكأنّي بهم يقولون " هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا " بالإضافة إلى أن العراق محط أنظار طلبة العلم من كلّ البلاد ، فلا يتوجّهون إلّا إليها ، فأهملوا بذلك بقيّة البلدان ، وحقّ لهم ذلك .

ولعلّ هناك سبباً آخر ، ألا وهو تلامذة ابن ولاد ، فلكلّ عالم كما هو معروف تلاميذ ، ينقلون عنه ، ويفيدون من علمه ، وينشرونه للناس ، فلعلّه كان منهم تقصير في هذه الناحية ، فلو قام به تلامذته حقّ القيام ونشروه في الأمصار لنال شهرته المستحقّه ، وأفاد منه كلُّ من كانت له صلة بالنحو .

(١) نشأة النحو ١٧٨ (بتصرف) .

٢- الشيخ عبد الخالق عزيمة .

يعدُّ الشَّيْخُ عبد الخالق عزيمة من العلماء الأجلَاء في العصر الحديث الذين قاموا بخدمة التُّراث خدمة عظيمة ، سواء أكان ذلك في التَّحقيق ، أو التَّأليف ، أو غير ذلك ، ومن أعماله الجليلة التي قام بها هو تحقيقه لكتاب المقتضب للمبرِّد تحقيقاً يُتعب كلُّ من أراد أن يقتني أثره فيه .

وسرُّ حديثنا عنه في هذا المبحث أنَّه ضمَّن في حواشي كتاب "المقتضب" الذي قام بتحقيقه أغلب كتاب الانتصار لابن ولَّاد في ، فهو يقول في المقدمة^(١) :

" وقد رأيتُ أن يصحب نشرَ (المقتضب) إحياء كتابين ، لهما به صلة :
أولهما : نقد المبرِّد لكتاب سيويه ، وردُّ ابن ولَّاد على المبرِّد في كتابه :
« الانتصار » وذلك فيما له صلة بالمقتضب ...

والكتاب الآخر : " تفسير المسائل المشكَّلة في أوَّل المقتضب " لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المتوفَّى سنة ٥٣٩١ هـ . "

فمن ذلك مثلاً : قول المبرِّد في باب ترجمته : " هذا بابٌ ما لحقته الزوائد " : « فمتى انضمت الواو من غير علةٍ فهمزها جائز^(٢) » .

فيقول عبد الخالق عزيمة في الحاشية :

(١) المقتضب ٩/١ .

(٢) المقتضب ٢٢٩/١ .

" حديث المبرّد هنا عن همز الواو المضمومة ضمّة لازمة ، موافق لكلام النّحويين ، ويقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٣٩ .. " أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمّاً لازماً ، ثم لا ترى العرب أبدلتها همزةً كما أبدلت الواو الأصليّة ، نحو أجوه ، أقّنت ، وذلك نحو الترهوك والتدهور والتسهوك ، لا يقلب أحد الواو - وإن انضمت ضمّاً لازماً - همزة ؛ من قبل أنّها زائدة ، فلو قلبت فليل : الترهوك ، لم يؤمن أن يظن أنّها همزة أصليّة غير مبدلة من واو ."
 والمبرّد في نقده على سيبويه اعترض على قوله :

" وإذا جمعت ورقاء اسم رجل قلت : ورقاؤون ، فلم تهمز . "

قال محمّد : " والهمز في موضع الواو الأولى جائز ؛ وذلك لأنّها واو انضمت بمثلة واو أدور (جمع دار) فأنت في الهمز وتركه بالخيار ، وهذا قول أبي عثمان المازني ، إذا أردت همزت للضمّة ، لا لأنك أثبتت الهمزة التي كانت في الواحدة . "

وردّ ابن ولاد فقال :

" في هذه المسألة جوابان : أحدهما يوافق فيه الرادّ ، وهو أن يكون قوله تممز (أي) بالهمزة التي كانت في الواحد ، ولم يحتج ههنا إلى ذكر همز الواو إذا انضمت ؛ لأنّه ليس بابه ، وقد ذكره في مواضع آخر .

والجواب الآخر أنّه لا يجوز همزها على ذلك ؛ لأنّ الهمز إنّما ترك فيها فرقاً بينها وبين ما هي أصلٌ أو مبدلة من الأصل ، كهمزة قرء ، ورداء ، وكساء ؛ لأنك تقول في هذا : كساءان ، ورداءان ، وفي النسب : كسائي ، وردائي ، وإن سميت رجلاً فجمعت قلت : كساءون ، بالهمز هذا الوجه فيها ،

فأما حمراء وورقاء ، فإنك تبدل مكان الهمزة واو ؛ لأنها زائدة للتأنيث ، وجعل ذلك فرقا بينها وبين ما هو من نفس الكلمة ، أو عوض من حرف من نفس الكلمة ، وأنت إذا همزته لانضمامه كان اللفظ بتركه على حاله وبهمزه لانضمامه واحداً ، وبطل ما أرادت العرب من الفرق ، ألا ترى أنهم يقولون : حمراوي في النسب ، وفي الاثنين : حمراوان ، وفي الجمع حمراوات ، وإذا سميت رجلاً (حمراء) قلت: حمراوان ، كما قلت: ورقاوون^(١) " الانتصار ص ٢٥٢-٢٥٣ .

وأحياناً كان عبد الخالق عزيمة يُشير إلى انتقاد المبرّد لسيويه وردّ ابن ولاد عليه ، من غير إيراد النصّ ، فمن ذلك ما جاء في باب للمبرّد ترجمته : " هذا باب ما كان فاؤه واواً من الثلاثة " يقول فيه :

« ولو بنيت اسماً على (فعلة) غير مصدر لم تحذف منه شيئاً ؛ نحو قولك : وجهة ؛ لأنه لا يقع فيه (فعل يفعل) وإن كان في معنى المصادر^(٢) » .

فيعلق ابن ولاد في الحاشية بقوله :

« ... وللمبرّد مناقشة لسيويه في ضعة ، ردّها عليها ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠١-٣٠٣^(٣) » .

ويقدّم عبد الخالق عزيمة بصنيعه ذلك خدمة عظيمة لطلاب العلم الذين يرغبون في تحصيله ، ويوفر عليهم الجهد الكبير الذي يبذل في الحصول عليه .

(١) المقتضب ٢٣١/١ ، حاشية رقم (١) .

(٢) المقتضب ٢٢٧/١ .

(٣) المرجع السابق .

وقام عبد الخالق عزيمة في مقدمته الطويلة بالتقديم لكتاب " مسائل الغلط " للمبرّد ، وبين منهجه باختصار ، فقال :

" سار المبرّد في نقد كتاب سيويه على أن يذكر القطعة من كلام سيويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ، ثم ينقلها مبتدئاً بقوله: قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيويه ، وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ... وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها ، وإنما كان يقف حيثما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على التواحي الإعرابية ، وفي الرواية والاستشهاد ، وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصرح بأن هذا النقد هو رأي الأخصس أو الجرمي أو المازني ... (١) "

ثم علق على مقولة ابن جني (٢) التي كانت عن نقد المبرّد لكتاب سيويه ، التي رواها عن أبي علي عن ابن السراج ، وقال فيها :

" ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيويه ، وسماه مسائل الغلط ، فحدثني أبو علي عن أبي بكر بن السراج أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحدائث ، فأما الآن فلا " .

(١) يُنظر المقتضب ٩٦/١ .

(٢) الخصائص ٢٠٦/١ .

وفي موضعٍ آخر يقول : " وأما ما تعقَّبَ به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيويه في المواضع التي سَمَّاهَا مسائل الغلط ، فقلَّما يلزم صاحب الكتاب إلا الشَّيءُ التَّزْرُّ وهو أيضاً - مع قلَّته - ليس من كلام أبي العباس ... (١) " .
فقال عزيمة في تعليقه على هذه المقولة :

" عذرُ أبي الفتح أنَّه لم يرَ الكتاب ، فتحدَّثَ عنه بلسانٍ غيره ، وأناقشه في أمرين :

١- الزَّعمُ بأنَّ التَّقْد من غير كلام أبي العباس يدحضه النَّظر في هذه المسائل ، فعَدَّقها ... ١٣١ صرَّح المبرِّد بما أخذَه من نقد الأَخفش والجرمي والمازني ، وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقدٌ لم يتَّبَع فيه غيره .

٢- القولُ بأنَّ المبرِّد رجَعَ عن هذا التَّقْد يرُدُّه الاحتكام إلى المقتضب ، فقد بقي المبرِّد على رأيه في نقد سيويه ، وفي المقتضب في ٣٤ مسألة من مسائل التَّقْد ، وبقي في الكامل على خمس مسائل أُخرى (٢) .

ثمَّ يُشير عبد الخالق عزيمة إلى المسائل التي يُقال أنَّ المبرِّد رجَعَ عنها وقال في المقتضب بخلافها (٣) ، وأيضاً إلى المسائل التي لم يتعرَّض فيها المبرِّد في المقتضب لكلام سيويه الذي تناوله بالتَّقْد (٤) .

(١) الخصائص ٢٨٧/٣ .

(٢) المقتضب ٩٨/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق صفحة (٩٩) .

وانتقلَ بعد ذلك إلى تقديم يسير لكتاب الانتصار ، ذَكَرَ في بدايته نصَّ
ابن ولّاد الذي بدأ به كتابه .

وَكَانَ عبدالحالِق عَضِيمَةَ يَرَجِّحُ أَنَّ ابنَ ولّادَ لم يَرَجِعْ إلى المقتضب حتّى
يعرف المسائل التي رَجَعَ عنها المبرّد ، والمسائل الأخرى التي لم يَرَجِعْ عنها ، إلّا
أَنَّ عبدالحالِق عَضِيمَةَ أشار إليها أثناء تحقيقه للمقتضب .

فَعبدالحالِق عَضِيمَةَ أفاد من كتاب الانتصار في تحقيقه لكتاب "المقتضب"
للمبرّد وقَدَّمَ به عملاً رائعاً يشكر عليه .

الخاتمة :

يظلُّ العالمُ الجليلُ «سيويه» مفخرة النَّحو ، مهما استدرك عليه المستدركون ، أو أُلِّف فيه المؤلفون ؛ وما سجَّله بعض المستدركين عليه ، فذلك من قبيل الهفوات الصَّغيرة التي لا يسلم منها أحدٌ في هذه الدُّنيا ، وكما قيل : لكلِّ عالمٍ هفوة ، ولكلِّ جوادٍ كبوة .

والكثير من الاستدراكات التي قدَّمها بعض الثُّحاة لا تعدو أن تكون آراءً لأصحابها ، لا يقوم الدَّلِيل مع أغلبها ، بيدَ أنَّ هناك استدراكات كان الحقُّ مع أصحابها ، وخصوصاً تلك الأبنية التي استدركها الزُّبيديُّ على سيويه في كتابه « الاستدراك على سيويه في كتاب الأبنية والزيادات » وذلك أن اللغة كما قال الشَّافعي - رحمه الله - لا يُحيط بها إلا نبيٌّ .

وقد استدركَ على سيويه كثير من الثُّحاة المتأخِّرين ، لكنَّ أغلب استدراكاتهم كانت منقولة عمَّن سبقهم من الثُّحاة الأوائل أمثال الأَخفش والجرميِّ والمازنيِّ وغيرهم ، وكان بعض الثُّحاة يشرُّ إذا ما نقل عن غيره كصاحبنا المبرِّد ، والبعض لا يشرُّ كما هو حال بعض المتأخِّرين .

وفي استعراضٍ سريعٍ للمسائل التي استدركها المبرِّد على سيويه وردَّ عليها ابن ولاد ، يمكن ، أن نقول :

* بلغت المسائل التي استدركها المبرِّد على سيويه مائةً وثلاثاً وثلاثين مسألةً، استفاد إحدى وأربعين مسألةً من الأَخفش والجرميِّ والمازنيِّ والأصمعيِّ ،

وتكررت أربع مسائل ، وهناك مسألة لم يوضع لها لفظ مسألة ، بالإضافة إلى أن هناك مسألتين كان الاستدراك فيهما على الأخص ، فيتبقى للمبرّد خالصاً في نقد سيويه سبعٌ وثمانون مسألةً لم يتابع في واحدةٍ منهنّ عالماً من العلماء .

* إن المبرّد كان يردُّ على هذه المسائل بالترتيب ، كما هو موجود في الكتاب ، وقد قسم الكتاب أجزاءً ، يذكر الجزء ثم الباب .

* انتقادات المبرّد كانت متنوّعةً في الاستشهاد والرواية ، وفي اللفظ والإعراب ، وقد تضمّنت أربع مسائلٍ خلاقيةً بين البصريين والكوفيين .

* إننا نجد الكثير من الملاحظات على المبرّد نفسه ، فتارةً نجده يغيّر في نصّ سيويه ، وتارةً يوهّم في بعض المسائل ، وتارةً يخطئ الهدف ، وتارةً يستعجل فيقع في الخطأ ، وتارةً يكرّر كلام سيويه .

ومن خلال هذا البحث ، فإنني لاحظتُ على ابن ولاد أموراً كثيرة منها :

* أن ابن ولاد في ردوده على المبرّد كان يصدرُ عن الدليل الواضح الذي يردُّ حجّة الخضم .

* استخدامه الأدلّة التحوّية المعروفة ، كما عرفنا ذلك في السّابق ، إلاّ أنّه يلاحظ على ابن ولاد اعتماده كثيراً على السّماع ، ومحاولة السّير على الطّريق الذي سنّته العرب في كلامها ، وعدم الحيد عنه قيد أنمله (١) .

(١) يُنظر صفحة (٩٨) من هذا البحث .

* ويلاحظ عليه عدم اهتمامه بالقياس ، وكأنَّ له نظرة خاصَّة فيه ، لم يُفصح عنها ، ولكن عرفنا ذلك من قلة استشهاده به (١) .

* يلاحظ على ابن ولاد أنَّه يتمتَّع بعقلية نحوية فذة ، وتمثَّل هذه من خلال مناقشاته مع المبرِّد ، ومن خلال الطُّرق الكثيرة التي استخدمها في الاستدلال ، وقد تحدثنا عنها بالتفصيل ، وهي :

- مقتضيات الصنّاعة النحويّة .
- الاستدلال بآراء الثُّحاة الآخرين .
- الاستدلال بآراء سيويه .
- الاستدلال بآراء المبرِّد نفسه .
- الإلزام .
- الاستدلال بشرح عبارة سيويه .
- الاستدلال ببيان منهج سيويه .

* ظهور النزعة المنطقيّة في ردوده على المبرِّد (٢) .

* أنَّه يزاوج ما بين الوصفية والمعياريّة في معالجته للقضايا النحويّة (٣) .

* كان ابن ولاد يُعنى بالمعنى عنايةً فائقة ؛ لذلك فإنَّ الإعراب لديه لا يستقيم الاستقامة التامّة إلاّ إذا استقام المعنى ؛ لأنَّ الإعراب فرغ المعنى (٤) .

(١) يُنظر صفحة (١٠٩) من هذا البحث .

(٢) يُنظر صفحة (١٥٤) من هذا البحث .

(٣) يُنظر صفحة (١٥٨) من هذا البحث .

(٤) يُنظر صفحة (١٦٢) من هذا البحث .

* لا تختلف نظرية العامل عند ابن ولاد عنها عند سيويه وكثير من العلماء ، فهو يقول بوجود العامل في الجملة النحوية ، وأن له أثراً فيها (١) .

* استفاد ابن ولاد من القواعد والضوابط الكلية في النحو ، ووظفها ، فجعل منها أدلة ، وجعل منها إزامات ، ولكنه لم يكثر من استخدامها (٢) .

* كثرت المسائل عند ابن ولاد ولكن كان الغالب عليها انتصاره فيها على المبرد وتبرئة ساحة سيويه (٣) .

* غياب ابن ولاد عن شراح الكتاب ، وعدم إفادتهم من علمه ، وهذا يرجع لأسباب ، قد بسطت القول فيها (٤) .

* إفادة عبد الخالق عزيمة من كتاب الانتصار لابن ولاد ، وتضمن أغلب مسائله في كتاب المقتضب للمبرد الذي قام بتحقيقه (٥) .

وبعد ، فأسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل قد آتى ثماره ، وأن يكون قد وفق إلى ما أصبو إليه ، ثم أسأله سبحانه أن ينفع به جميع المسلمين ، وأن يجزي الله خير الجزاء كل من كانت له يد في إخراجهم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



٣٧٦٥

(١) يُنظر صفحة (١٦٩) من هذا البحث .

(٢) يُنظر صفحة (١٧٧) من هذا البحث .

(٣) يُنظر صفحة (١٨٣) من هذا البحث .

(٤) يُنظر صفحة (١٩٤) من هذا البحث .

(٥) يُنظر صفحة (١٩٦) من هذا البحث .

فهرس المصادر والمراجع :

* القرآن الكريم .

* أبوالقاسم السُّهيليّ ومذهبه النّحويّ / د. محمّد إبراهيم البنا ، الطّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، النّاشر : دار البيان العربي للطّباعة والنّشر - جدّة .

* إحياء النّحو / إبراهيم مصطفى ، الطّبعة الثّانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، النّاشر : لجنة التّأليف والترجمة والنّشر بالقاهرة .

* أخبار النّحويين البصريين / أبوسعيد السّيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق : د . محمّد إبراهيم البنا ، الطّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، النّاشر : دار الاعتصام - القاهرة .

* ارتشاف الضّرْب / أبوحَيّان أنير الدّين محمّد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق : د. مصطفى أحمد التّمّاس ، الطّبعة الأولى ، النّاشر : مطبعة المدني - القاهرة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ م .

* الاستدراك على سيويه في الأبنية والزيّادات / أبوبكر محمد بن الحسن بن مذحج الزّبيديّ (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق : د. حنا جميل حدّاد ، النّاشر : دار العلوم للطّباعة والنّشر ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

* إشارة التّعيين / عبد الباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت ٧٤٣ هـ) تحقيق : د. عبدالمجيد دياب ، النّاشر : شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة - الرّياض ١٩٨٦ م .

* الأشباه والنظائر في النحو / جلال الدين السيوطي (ت ٥٩١١ هـ) ،
الناشر : دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان .

* إصلاح المنطق / يعقوب بن إسحاق بن السكّيت (ت ٥٢٤٤ هـ) تحقيق :
أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطّبعة الثّانية ، الناشر : دار المعارف بمصر -
١٩٤٩ م .

* الأصول / د. تمام حسّان ، الناشر : الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ١٩٨٢ م .

* الأصول في النحو / أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج (ت ٥٣١٦ هـ) ،
تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي ، الطّبعة الثّالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، الناشر :
مؤسسة الرّسالة - بيروت .

* أصول النحو العربي / د. محمد عيد ، الطّبعة السّادسة ١٩٩٧ م ، الناشر :
عالم الكتب ، عبد الخالق ثروت - القاهرة .

* اعتراضات الرّضي على ابن الحاجب في شرح الشّافية / مهدي بن علي
القريّ ، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكّة المكرمة ، إشراف الأستاذ الدكتور :
سليمان بن إبراهيم العايد ، الفصل الأوّل ١٤٢٠ هـ .

* الأعلام / خير الدّين الزركليّ ، الطّبعة الرّابعة ، الناشر : دار العلم للملايين -
بيروت ١٩٧٩ م .

* الاقتراح / جلال الدين السيوطي (ت ٥٩١١ هـ) ، تحقيق : د. أحمد سليم
الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم ، الطّبعة الأولى ١٩٨٨ م ، الناشر : المكتبة الفيصلية -
مكّة المكرمة .

* أمالي ابن الشجري / هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي
(ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق ودراسة : محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ -
١٩٩٢ م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة .

* الإمتاع والمؤانسة / أبوحيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي
(ت ٤٠٠ هـ) ، صححه وضبطه وشرح غريبه: خليل المنصور ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -
١٩٩٧ م ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

* إنباه الرواة / جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق : محمد أبي الفضل
إبراهيم ، الناشر : دار الكتب المصرية - القاهرة .

* الإنصاف في مسائل الخلاف / أبو البركات عبدالرحمن الأنباري
(ت ٥٧٧ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الناشر : المكتبة العصرية ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م ، صيدا - بيروت .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام
الأنصاري المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الناشر : المكتبة العصرية ،
صيда - بيروت .

* الإيضاح في علل النحو / أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق :
د.مازن المبارك ، الطبعة السادسة : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، الناشر : دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع .

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي ، تحقيق : محمد أبي
الفضل إبراهيم ، الناشر : مطبعة عيسى الباي - القاهرة ١٩٥٦ م .

* البلغة في تاريخ أئمة اللغة / الفيروز أبادي ، تحقيق : محمد المصري ،
دمشق ١٩٧٢ م .

* تاريخ الأدب العربي / بروكلمان ، (ت ١٩٥٦ م) ترجمة : عبدالحليم
التنّجار ، القاهرة ١٩٥٩-١٩٦٣ م .

* تاريخ العلماء النحويين / القاضي أبو الحسن المفضل بن محمد بن مسعر
التنوخى المعريّ (ت ٤٤٢ هـ) تحقيق : د. عبدالفتاح الحلّو ، الناشر : جامعة الإمام محمد
بن سعود الإسلامية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، مطابع الهلال للأوفست .

* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب /
الأعلم الشّتمري (ت ٤٧٦ هـ) تحقيق : د. زهير عبدالمحسن سلطان ، الناشر : دار
البشير - عمان ١٩٩٤ م .

* تجديد النحو / د. شوقي ضيف ، الناشر : دار المعارف .

* التّعريفات / الشّريف علي بن محمد الجرجاني ، توزيع : المكتبة الفيصلية -
مكة المكرمة .

* التعليقة على كتاب سيبويه / أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسيّ
(ت ٣٧٧ هـ) تحقيق : الدكتور: د. عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ -
١٩٩٠ م ، الناشر: مطبعة الأمانة - القاهرة .

* جمهرة أشعار العرب / أبو زيد القرشيّ ، الناشر : دار صادر - بيروت ١٩٦٣ م .

* الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن قاسم المراديّ ، تحقيق : فخر
الدّين قباوه ، محمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية : ١٤٠٣ هـ - ١٩٧٣ م ، الناشر : دار
الآفاق الجديدة - بيروت .

* حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة / السيوطي ، الناشر : مطبعة
الموسوعات - مصر ١٣٢١ هـ .

* خزانة الأدب / عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) الناشر : مطبعة بولاق
١٢٩٩هـ .

* الحصائص / أبوالفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر :
دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .

* دائرة المعارف / بطرس البستاني (ت ١٨٨٧م) بيروت ١٨٧٦-١٩٠٠م .

* دراسات في الأدب العربي / غوستاف غرناوم ، ترجمة : د. إحسان عباس
وآخرين ، الناشر : دار مكتبة الحياة - بيروت .

* دراسات في الإعراب / د. عبد الهادي الفضلي ، الناشر : تهامة -
السعودية ١٩٨٤ م .

* ديوان حسّان بن ثابت / تحقيق : د. سيّد حنفي حسنين ، الناشر : مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ م .

* ديوان ذي الرّمة / تحقيق : مطيع بيبي ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت
١٩٦٤ م .

* ديوان الشّمّاخ / تحقيق : صلاح الدّين الهادي ، الناشر : دار المعارف بمصر
١٩٦٨ م .

* ديوان العجاج (رواية الأصمعي) / تحقيق : د. عزّة حسن ، الناشر : دار
الشرق ، بيروت ١٩٧١ م .

* ديوان عديّ بن الرّقاد العاملي (رواية ثعلب) / تحقيق : د. نوري
حمودي القيسيّ و د. حاتم صالح الصّامن ، الناشر : مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد
١٩٨٧ م .

* ديوان عدي بن زيد / جمع وتحقيق : محمد جبار المعبيد ، الناشر : دار الجمهورية - بغداد ١٩٧٥ م .

* ديوان عمر بن أبي ربيعة / الناشر : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م .

* ديوان كعب بن مالك / دراسة وتحقيق : سامي مكّي العاني ، الناشر : مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٦ م .

* الردُّ على النُّحاة / ابن مضاء القرطبيّ ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، الناشر : دار المعارف - القاهرة .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني / أحمد بن عبد الثور الملقبيّ ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، الناشر : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق .

* سرُّ صناعة الإعراب / أبو الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢ هـ) ، تحقيق : د. حسن هندراويّ ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، الناشر : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق ، بيروت .

* السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه / أبو الفضل ، قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطلوسي (ت ٦٣٠ هـ) ، تحقيق : د. معيض بن مساعد العوفيّ ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، الناشر : دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة - المدينة النبويّة .

* شذرات الذهب / ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ، الناشر : مكتبة
القدسّي - القاهرة ١٣٥٠ هـ .

* شرح أبيات سيويه / أبو محمد يوسف بن المرزبان السّيرافي ، تحقيق :
د. محمد الرّيح هاشم ، الطّبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، الناشر : دار الجيل -
بيروت .

* شرح جمل الزّجاجي / ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق :
د. صاحب أبوجناح ، توزيع : مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

* شرح ديوان جرير / شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدّين ، الناشر :
دار الكتب العالميّة ، بيروت - لبنان ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

* شرح الرّضي على الكافية / تحقيق : يوسف حسن عمر .

* شرح شواهد الألفية / العيني ، بهامش الخزانة ، الناشر : مطبعة بولاق .

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة
جديدة ومنقحة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، الناشر بالمملكة : مكتبة المعارف للنشر والتّوزيع
- الرياض .

* شرح عيون كتاب سيويه / أبونصر هارون بن موسى القرطبي (ت ٤٠١ هـ
- ١٠١٠ م) ، تحقيق : د. عبد ربّه عبداللطيف عبد ربّه ، الطّبعة الأولى ١٤٠٤ هـ -
١٩٨٤ م .

* شرح الكافية الشّافية / جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ،
تحقيق : د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، الطّبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، الناشر : دار
المأمون للتّراث .

* شرح كتاب سيويه / أبوسعيد السّيرافي (مخطوط) ، جامعة أمّ القرى .

* شرح كتاب سيويه / أبوسعيد السِّرافي ، تحقيق : د . رمضان عبدالنَّواب ،
د . محمود فهمي حجازي ، د . محمد هاشم عبدالكريم ، الناشر : الهيئة المصريَّة العامَّة
للكتاب ١٩٨٦ م .

* شرح كتاب سيويه / علي بن عيسى الرُّمَّاني (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق :
محمد إبراهيم شبيبة ، إشراف : د . أحمد مكِّي الأنصاري ١٤١٤ هـ - ١٤١٥ هـ
جامعة أمِّ القرى - مكة المكرمة .

* شرح المفصل / الشيخ موفِّق الدين بن يعيش النَّحوي (ت ٦٤٣ هـ) الناشر :
عالم الكتب - بيروت .

* شعر النَّمْر بن تَوْلِب / صنعة : د . نوري حمودي القيسي ، الناشر : مطبعة
المعارف - بغداد ١٩٦٨ م .

* طبقات النَّحويين واللُّغويين / أبوبكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ)
تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم .

* العامل النَّحويُّ بين مؤيِّديه ومعارضيه ، ودوره في التَّحليل اللُّغوي /
خليل عمايره ، جامعة اليرموك / الناشر : دار ثروت للنَّشر والتَّوزيع .

* العبر في خبر من غير / أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : د . صلاح
الدِّين المنجد - الكويت ١٩٦٠ م .

* فهرسة ما رواه عن شيوخه / ابن خير الإشبيلي ، محمد ت ٥٧٥ هـ
بيروت ١٩٧٠ م .

* القياس في اللغة العربيَّة / محمد الحضر حسين ، الناشر : المطبعة
السَّلفيَّة ١٣٥٣ هـ - القاهرة .

* الكتاب / سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق
وشرح : عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الجيل ، بيروت .

* لسان العرب / ابن منظور ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، الناشر :
دار صادر - بيروت .

* اللغة بين المعيارية والوصفية / د. تمام حسّان ، الناشر : دار الثقافة الدّار
البيضاء - المغرب ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

* لمع الأدلة / أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د. عطية عمر .

* ما ينصرف وما لا ينصرف / أبو إسحاق الزّجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق :
الدّكتورة : هدى محمود قراعة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، الناشر : مكتبة
الخانجي - القاهرة .

* مجالس العلماء / أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجاجي ، تحقيق :
عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، الناشر : مكتبة الخانجي
بالقاهرة - دار الرّفاعي بالرياض .

* المحتسب في تبيين وجود القراءات والإيضاح عنها / ابن جنّي ، تحقيق :
على النّجدي وآخرين - القاهرة ١٩٦٦م - ١٩٦٩م .

* المخصّص / ابن سيده ، الناشر : مطبعة بولاق ١٣١٨هـ .

* مرآة الجنان وعبرة اليقظان / عبدالله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)
الناشر : مطبعة حيدر آباء ١٣٣٨هـ .

* المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات / أبو عليّ التّحويّ (ت ٣٧٧)
تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، النّاشر: مطبعة العاني - بغداد .

* معاني القرآن / أبوزكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد عليّ التّجّار ، النّاشر : دار السّرور .

* معاني القرآن / الأخصّش سعيد بن مسعدة البلخيّ المجاشعيّ ، تحقيق : د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، الطّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، النّاشر : عالم الكتب ، بيروت - لبنان .

* المعاني الكبير / ابن قتيبة ، النّاشر : مطبعة حيدر آباد ١٩٤٩ م .

* معجم الأدباء / ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦ هـ) النّاشر : مطبعة دار المأمون
بمصر ١٩٣٦ م .

* المعجم الوسيط / مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، النّاشر : المكتبة الإسلاميّة للطباعة والنّشر ، أسبانيا - تركيا ، مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م .

* المعنى والإعراب عند التّحويين ونظريّة العامل / الدّكتور : عبدالعزيز عبده أبو عبدالله ، الطّبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٨٢ م ، النّاشر : الكتاب والتّوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس - ليبيا .

* مغني اللبيب عن كتب الأعراب / ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدّين عبد الحميد، النّاشر: المكتبة العصريّة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، صيدا - بيروت .

* المقاسبات / أبو حيان التّوحيدّي ، تحقيق : حسن السّندوي ، الطّبعة الثّانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، النّاشر: دار الكتاب الإسلاميّ - القاهرة .

* المقتضب / المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق: محمد عبد الحالق عزيمة ،
الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ (القاهرة) ، الناشر : وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث
الإسلامي .

* المقصود والممدود / أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد النحوي ٣٣٢ هـ
عني بتصحيحه السيّد : محمد بدر الدين النعسانيّ الحلبيّ ، الطبعة الثانية ، الناشر : مكتبة
الخانجي بالقاهرة .

* المتع في التصريف / ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق :
د. فخر الدين قباوه ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، الناشر : دار المعرفة للطباعة
والنشر ، بيروت - لبنان .

* من أسرار اللغة / د. إبراهيم أنيس ، الناشر : مكتبة الأنجلو - القاهرة -
١٩٥١ م .

* المنصف / أبو الفتح ابن جنّي ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ،
الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، الناشر : شركة ومطبعة مصطفى الباي الحلبيّ
وأولاده بمصر .

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء / أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد أبي
الفضل إبراهيم ، الناشر : مطبعة المدني - القاهرة ١٩٦٧ م .

* نشأة النحو / محمد الطنطاوي ، الطبعة الثانية ، الناشر : دار المعارف -
القاهرة .

* النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم / د. محمد آدم الزاكي
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، الناشر : المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

* النزعة المنطقية في النحو العربي / د. فتحي عبد الفتاح الدجني ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م / الناشر : وكالة المطبوعات - الكويت .

* النكت في تفسير كتاب سيويه / أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - الكويت ، الناشر : معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

* الوافي بالوفيات / صلاح الدين الصفدي (٧٦٤ هـ) نشر باعتناء د. محمد يوسف نجم ، الناشر : دار صادر - بيروت ١٩٧١ م .

* وفيات الأعيان / ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) تحقيق : د. إحسان عباس ، الناشر : دار الثقافة - بيروت ١٩٦٨ م .

فهرس المحتويات

الموضوع : رقم الصّفحة :

المقدّمة ٤

التّمهيد ١١

ترجمة ابن ولّاد ١١

اسمه ونسبه ١١

حياته ونشأته ١١

ثقافته ومكانته العلميّة ١٣

مؤلّفاته ١٥

مدخل البحث

أصول النّقذ العلمي كما يفهمها ابن ولّاد ١٦

الباب الأوّل :

مخالفات النّحاة لسبويه واستدراكاتهم عليه ١٨

١ - ما قبل المبرّد ٢٠

- الأّخفش ٢٠

- الجرمي ٣٠

- المازني ٣٤

- ٤٥..... ٢ - مخالقات المبرّد لسيبويه واستدراكاته عليه
- ٧١..... ٣ - ما بعد المبرّد
- ٧١..... - الزّجاج
- ٧٣..... - ابن السّراج
- ٧٥..... - الزّبيدي
- ٧٨..... - ابن جنّي
- ٨١..... ٤ - موقف ابن ولّاد من مخالقات المبرّد لسيبويه واستدراكاته عليه

الباب الثّاني :

أدلة ابن ولّاد النّحويّة :

- ٩٥..... ١ - أدلة ابن ولّاد وترتيبها
- ٩٦..... أوّلاً : السّماع
- ١٠٦..... ثانياً : القياس
- ١١٢..... ثالثاً : الإجماع
- ١١٦..... رابعاً : الاستصحاب
- أدلة أخرى :
- ١٢٠..... - الاستدلال بالعكس
- ١٢٢..... - الاستدلال ببيان العلة
- ١٢٤..... - الاستدلال بعدم وجود الدّليل على نفي الحكم
- ١٢٥..... - الاستدلال بالأصول

- ١٢٦..... - استدلاله بدليل الاستحسان
- ١٢٨..... ٢ - طُرق ابن ولّاد في استدلاله
- ١٢٨..... - مقتضيات الصّناعة النّحويّة
- ١٣٢..... - الاستدلال بآراء النّحاة الآخرين
- ١٣٦..... - الاستدلال بآراء سيّويه
- ١٣٩..... - الاستدلال بآراء المبرّد نفسه
- ١٤٣..... - الإلزام
- ١٤٨..... - الاستدلال بشرح عبارة سيّويه
- ١٥٢..... - الاستدلال ببيان منهج سيّويه

الباب الثالث :

الأحكام النّحويّة :

- ١٥٤..... ١ - القضايا النّحويّة العامّة
- ١٥٤..... - أثر المنطق في النّحو
- ١٥٨..... - المعياريّة والوصفيّة
- ١٦٢..... - المعنى والإعراب
- ١٦٥..... - النّحو بين اللفظ والمعنى
- ١٦٩..... - العامــــل
- ١٧٧..... ٢ - الضّوابط الكلّيّة
- ١٧٧..... - كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال

- ١٧٨..... لا يُعمل على الشاذ
- ١٧٩..... العام قبل الخاص
- ١٨٠..... الحمل على الأكثر أولى
- ١٨١..... التَّحْقِيرُ علمٌ للاسمِ وَسَمَةٌ من سماته
- ١٨٢..... لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً
- ١٨٣..... ٣- المسائل
- ١٨٤..... مسألة نصب المفعول به إذا تقدّم ، مع شغل الفعل عنه بالهاء
- ١٨٤..... مسألة إعمال « تقول » وإدخالها في باب « ظننت »
- ١٨٥..... مسألة ابتداء الاسم بعد « إذا وحيث »
- ١٨٦..... مسألة إلغاء « ظننت » من الكلام
- ١٨٧..... « جَعَلَ » هل يتعدى إلى مفعولٍ أم إلى مفعولين
- ١٨٨..... مسألة الفصل بين المتضايقين
- ١٨٩..... مسألة إضمار حروف الجرِّ
- ١٨٩..... مسألة الاستثناء بـ « حاشا »
- ١٩٠..... مسألة إلغاء « كان » في الكلام
- ١٩١..... مسألة حذف جواب « ربَّ » في الكلام
- ١٩٢..... مسألة تحقير الأعلام من أسماء الزَّمان

الباب الرابع :

ابن ولاد النعمري لدى الخلفين :

- ١ - شراح الكتاب ١٩٤
- ٢ - الشيخ عبدالحالق عزيمة ١٩٦
- الخاتمة ٢٠٢
- فهرس المصادر والمراجع ٢٠٦
- فهرس المحتويات ٢١٨

